ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «65»

الخميس
6 أغسطس 2026م

https://decembernews.com

«الخماسية» تزور الخرطوم الشهر القادم.. ودعوات للبرهان لوقف الملاحقة القانونية لقادة (صمود)

السماح لمنظمة مختصة بالتسلح بزيارة الخرطوم.. وقانوني يكشف دور أمجد فريد في قضية أحمد الشفا

تدهور أوضاع النازحين في (قولو).. وإجراءات بنك النيلين ضد المتعثرين تحابي الفلول والمقربين لقيادة الجيش

تقارير 05 — عندما يفقد الوسطاء ثقة الشركاء الملكية السودانية.. أزمة تهدد مسار السلام

قضايا 07 — تمزق النسيج الأسري.. حرب من نوع آخر في السودان شيماء تاج السر

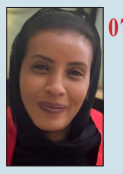

رأي 08 — الحق في السكن.. عندما يصبح فقدان البيت فقداناً للأمان والكرامة صفاء الزين

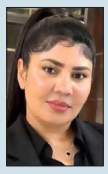

رأي 09 — حينما تتحدث الأرقام فلتصمت الأوهام د.عصام عباس

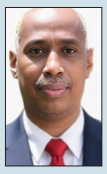

رأي 11 — السودان ودولة الأحواض الثلاثة من جغرافيا المأزق إلى رسالة الدولة عروة الصادق

كتابات 13 — الغول والعنقاء وحميدتي الوفي للديمقراطية وحقوق الإنسان د.العبيد أحمد العبيد

الأخيرة 16 — أسئلة في المغامرة والانتماء أماني أبو سليم

فشل اجتماعات أديس أبابا التي دعت لها الخماسية.. وزيارة لمجلس السلم والأمن الأفريقي للخرطوم منتصف الشهر

عواصم: (ديسمبر)

كشف مصدر دبلوماسي أفريقي في أديس أبابا لـ(ديسمبر) عن نية «الآلية الخماسية» زيارة الخرطوم وإجراء لقاءات داخل السودان بشأن الحوار السوداني-السوداني، في الوقت الذي أقر فيه أحد المشاركين في اجتماعات أديس أبابا، التي قاطعتها قوى إعلان نيروبي وتحالف (تأسيس)، بفشل الاجتماعات. فيما يتوقع أن يلتقي قائد الجيش بشخصيات أكاديمية بالخرطوم يوم السبت القادم لبحث عدد من المقترحات، بما في ذلك وقف الملاحقات القانونية لقادة تحالف (صمود)، كما يعتزم مجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي تشغل رئاسته الدورية الجزائر، زيارة الخرطوم خلال هذا الشهر.

وقال مصدر دبلوماسي أفريقي في أديس أبابا لـ(ديسمبر)، وطلب عدم الكشف عن هويته، إن مقترح زيارة الخماسية للخرطوم جاء بمبادرة من مبعوثة الاتحاد الأوروبي لمنطقة القرن الأفريقي، أنيتا فيبر، حيث جرى تقديمه خلال اجتماعات «الخماسية» في أديس أبابا الأسبوع الماضي، ووجد المقترح ترحيباً سريعاً من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. واعتبر المصدر أن الهدف من هذه المبادرة «الملتبسة» هو إزالة تحفظات الفريق عبدالفتاح البرهان على عمل الآلية، لكن الواقع يشير إلى أن الزيارة ستعمل على تجيير مسيرة الحوار السياسي لخطط قائد الجيش للبقاء في السلطة. لكن ذات المصدر الدبلوماسي الأفريقي شكك في إمكانية إقناع قائد الجيش بالتخلي عن خططه التي ليس من ضمنها وقف الحرب، واستشهد بإفشاله كل المحاولات السابقة التي جرت في جدة وجيبوتي والمنامة وجنيف وغيرها.

وحذر المصدر من أن المضيَّ قُدُماً في هذا الطريق يعني عملياً الاعتراف بتقسيم السودان بين سلطتين، بالنظر إلى إقصاء تحالف «تأسيس» وقوات الدعم السريع، الأمر الذي يعني تراجع أولوية إيقاف الحرب لصالح قضايا الحكم والسلطة.

زيارة أفريقية للخرطوم

في سياق متصل يعتزم مجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي تتولى رئاسته الدورية الشهرية دولة الجزائر، زيارة الخرطوم منتصف الشهر الحالي. وأكد مندوب سلطة قائد الجيش بالاتحاد الأفريقي وسفيره بإثيوبيا السفير الزين إبراهيم حسين، خلال لقائه برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمود علي يوسف يوم أمس الأول الثلاثاء بمقر الاتحاد الأفريقي، جاهزية سلطة قائد الجيش لاستقبال الوفد وتيسير مهامه ولقاءاته مع قيادة الدولة والقوى السياسية والمجتمع المدني.

سفير سلطة قائد الجيش بإثيوبيا لدي لقاءه رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بأديس ابابا يوم أمس الأول الثلاثاء

مساعي إلغاء البلاغات

على صعيد آخر، يُنتظرُ أن يستقبل قائد الجيش يوم السبت 8 أغسطس 2026 لجنة مكونة من أكاديميين ومهنيين، يتوقع وصولهم يوم غد الجمعة إلى الخرطوم، في مهمة تتعلق بتقديم طلب للفريق البرهان بوقف الملاحقات القانونية ضد قيادات في تحالف «صمود» في إطار ما يسمى بخطوات «تهيئة المناخ للحوار الوطني».

وتتشكل اللجنة في غالبيتها من مؤيدين لقائد الجيش، فيما يشارك فيها عدد من الشخصيات التي عرفت بموقفها المناهض للحرب. وكان من المفترض أن تتوجه اللجنة إلى الخرطوم في الاثنين 3 أغسطس، لكن تم تأجيل سفرها إلى نهاية الأسبوع الحالي. ويتولى المقدم علاء الدين محمد عثمان، مستشار البرهان لشؤون الشباب والملفات السياسية، إدارة التحضيرات الخاصة بالزيارة وترتيباتها اللوجستية.

ومن غير المعروف ما إذا كان طلب وقف الملاحقة القانونية يشمل حتى القادة السابقين في تحالف «تقدم» الذين شكلوا في مرحلة لاحقة تحالف «تأسيس» مع قوات الدعم السريع. وسبق لقائد الجيش أن ألغى مرتين الملاحقات القانونية في حق قيادات الحرية والتغيير (المجلس المركزي) بعد انقلابه على حكومة الفترة الانتقالية في 25 أكتوبر 2021 قبل أن يعود ويبدأ ملاحقات جديدة بعد اندلاع الحرب.

وكانت النيابة العامة قد أصدرت يومي الرابع والخامس من أبريل 2024م قائمة بلاغات في مواجهة قيادات بتنسيقية (تقدم)، ضمت الأولى (16) شخصاً أبرزهم رئيس وزراء الحكومة الانتقالية دكتور عبدالله حمدوك، فيما ضمت الثانية التي صدرت بعد (24) ساعة من الأولى (20) شخصاً.

إقرار بفشل اجتماعات أديس أبابا

من جانبه أقر رئيس الحراك الوطني الدكتور التجاني السيسي، المشارك في الاجتماعات التي دعت لها الخماسية خلال الأيام الماضية، في تصريحات نشرت على لسانه بفشل تلك الاجتماعات، التي قررت قوى سياسية مقاطعتها وعلى رأسها قوى إعلان المبادئ السوداني وتحالف (صمود) وتحالف تأسيس المؤيد للدعم السريع. وكشف السيسي عن عجزهم في التوصل إلى اتفاق حول تكوين اللجنة التحضيرية والتوافق على معايير وأسس تشكيلها، مقراً بتأثير مقاطعة تحالف (صمود) على إنجاح الاجتماع الذي فشل في تحقيق أهدافه، كاشفاً عن لجوء الخماسية خلال الاجتماعات لعقد مشاورات منفصلة مع الكتل السياسية والأحزاب، كل على حدة، للاستماع إلى رؤاها ومقترحاتها بشأن اللجنة التحضيرية وآليات تشكيلها، طبقاً لقوله.

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)

السـلام أولاً

تحذير من تفاقم الأوضاع المأساوية التي يعيشها النازحون في قولو

قولو: (ديسمبر)

حذرت منظمتا «مناصرة ضحايا دارفور» و«الأمل والملاذ للاجئين» من تفاقم الأوضاع المأساوية التي يعيشها النازحون نتيجة الأزمات المعيشية والصحية في محلية قولو بولاية وسط دارفور التي تقع تحت سيطرة حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور. وذكرت المنظمتان في بيان مشترك يوم الجمعة الماضي، تحصلت (ديسمبر) على نسخة منه، أن هذه الأزمات نتيجة لنقص الغذاء الحاد وسط الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن، إلى جانب انعدام الخدمات الأساسية للنازحين.

وكشفت المنظمتان عن أنهما أجرتا مقابلات مع نحو (10) أسر أكدت جميعها أنها لم تتلقَّ أي مساعدات إنسانية منذ ما يقارب عامًا كاملًا، كما تعاني من عدم القدرة على توفير تكاليف العلاج أو سداد الرسوم الدراسية لأبنائها. وطالبت المنظمتان المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بالتدخل العاجل لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للنازحين بالمنطقة، وأشارتا إلى إن استمرار هذا الوضع ينذر بتفاقم الأزمة الإنسانية ويهدد حياة المدنيين الأكثر ضعفًا.

وناشدت المنظمتان في بيانهما جميع المنظمات الإنسانية المحلية والإقليمية والدولية، والجهات المانحة، بسرعة التدخل لتوفير المساعدات الغذائية والخدمات الأساسية، والاستجابة العاجلة لاحتياجات النازحين قبل تفاقم الكارثة. وقال البيان: «الوقت يعني الحياة.. والاستجابة العاجلة قد تنقذ أرواحاً»، مشدداً على ضرورة توفير السلال الغذائية الطارئة والمكملات التغذوية للأطفال، وتقديم المساعدات الطبية والأدوية المنقذة للحياة، وتوفير المستلزمات الصحية ومواد الإيواء للمتضررين.

وتسبب توقف الإمدادات وانقطاع المساعدات بتوقف قوافل الإغاثة الإنسانية عن الوصول إلى المنطقة بانتظام، وأدى ذلك إلى تدهور كبير في قطاعات الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتعليم، وأدى هذا التدهور إلى رفع معدلات سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل، وانتشار أمراض مثل الحصبة والملاريا والإسهالات وسط غياب اللقاحات وفرق الاستجابة الطبية، وتدمير البنية التحتية الصحية وغياب المستشفيات والأدوية والكوادر الطبية المؤهلة.

منظمة دولية تزور الخرطوم لتقصي مصادر تدفق الأسلحة والذخائر

لندن: (ديسمبر)

أنهت منظمة أبحاث التسلح في النزاعات (CAR) مهمة غير معلنة إلى الخرطوم بالتنسيق مع الاستخبارات العسكرية، بعد نيلها موافقة حكومة بورتسودان على دخول البلاد وتفتيش السلاح الموجود وتتبع مصادره. وبينما رجحت مصادر ذات صلة أن يكون هدف الحكومة توجيه خطوات المنظمة نحو التقصي في مصادر تسليح الدعم السريع، تؤكد المنظمة أنها تقوم بتحقيقات مستقلة منذ تأسيسها عام 2011، وتختص بتوثيق وتتبع الأسلحة التقليدية والذخائر والمعدات العسكرية ذات الصلة التي يتم العثور عليها في مناطق النزاعات. ويتمثل هدفها في تحديد الكيفية التي تنتقل بها الأسلحة عبر سلاسل التوريد لتصل في النهاية إلى القوات الحكومية، أو الجماعات المسلحة، أو الجهات الأخرى غير المصرح لها بحيازتها.

ورغم أن المنظمة لم تصدر تقريرها الرسمي لزيارتها الأخيرة إلى السودان، والذي ينتظر أن يصدر قريباً، إلا أن منظمات أخرى تتبع ذات النهج القائم على التتبع والفحص الميداني مثل منظمة العفو الدولية قد أكدت استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى السودان منذ اندلاع حرب 15 أبريل 2023 وحتى اليوم، بدليل وجود أسلحة حديثة الصنع. وحددت تلك التقارير عدة دول كمصادر موثقة لتسليح طرفي الحرب مثل الصين وصربيا واليمن والإمارات وتركيا وروسيا، ويعتقد أن المصدر النهائي للأسلحة القادمة من اليمن هي إيران عبر التنسيق مع جماعة الحوثي.

وتقول مصادر منظمة أبحاث التسلح في النزاعات، والتي تتخذ من لندن مقراً لها بتمويل أوروبي، إنها تقوم بإجراء تحقيقات ميدانية في مناطق النزاعات النشطة من خلال الفحص المباشر للأسلحة والذخائر التي يتم العثور عليها أو استعادتها، وتتبع الأسلحة إلى مصادرها الأصلية بالاعتماد على سجلات التصنيع، والأرقام التسلسلية، والعلامات المميزة، وسلاسل الإمداد، ونشر تقارير حول عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، وتحويل مسار المعدات العسكرية، وانتشار الأسلحة وإدارة نظام iTrace، وهو قاعدة بيانات عالمية لتوثيق وتتبع الأسلحة تساعد صناع السياسات والحكومات على فهم تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

يذكر أن محققي المنظمة قد عملوا في العديد من الدول المتأثرة بالنزاعات، من بينها العراق، وليبيا، والصومال، وجنوب السودان، وأوكرانيا، واليمن، وغيرها. وتعتبر تحقيقاتها مصادر معتمدة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين وكذلك وسائل الإعلام.

الاستئناف يطلق سراح «الشفا» وحملة الدفاع تعلن الاستمرار لحين إلغاء الإدانة

التقاط: (ديسمبر)

أصدرت محكمة الاستئناف بدنقلا يوم الأحد الماضي قراراً بتعديل الحكم الصادر في مواجهة الدكتور أحمد عبد الله خضر (أحمد الشفا) بتقليصه من السجن خمسة وعشرين شهراً والاكتفاء بمدة السجن التي أمضاها بالسجن منذ صدور الحكم عليه، والتي تبلغ نحو شهر، مع الإبقاء على الغرامة المالية المحددة بمليوني جنيه، فيما أعلنت الحملة القومية للدفاع عن الدكتور أحمد الشفا عن مواصلة نشاطها القانوني والحقوقي والإعلامي حتى يتم شطب القضية وإعلان البراءة الكاملة.

في سياق متصل كشف القانوني عبدالحكيم نصر، خلال حديثه في الندوة التي نظمها المرصد النوبي الثقافي للتضامن مع دكتور أحمد الشفا مساء السبت الماضي، تفاصيل جديدة مرتبطة بالقضية على رأسها تدخل وتواصل مكتبَي قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ورئيس هيئة الأركان الفريق أول ركن ياسر العطا مع الشفا قبل الجلسة الأولى للنطق بالحكم التي حدد لها 15 أبريل الماضي، وتم التأكيد على أن هذه القضية «ملفقة وستثير غضب وحنق الرأي العام»، مبيناً أن قرار النائب العام بسحب أوراق القضية قبل إصدار الحكم في 15 أبريل «تم للفصل في الطلب المقدم.. صحيح أنهم لم يحددوا الجهة المقدَّمة للطلب لكن من الوقائع الواضحة فإن هذا الطلب قُدِّم من قبل جهة سيادية اختارت أن تتدخل لسحب الملف».

وقال نصر، بعد انتهاء الندوة في حديث مع المنظمين والمشاركين، بأن مكتب البرهان وتحديداً المستشار أمجد فريد شخصياً هو الذي قام بالاتصال بالشفا والتواصل معه قبل إجراءات سحب ملف القضية بواسطة النيابة العامة». وهي المحادثة الهاتفية التي كان طرفاً فيها اللواء عادل سبدرات، مدير مكتب البرهان السابق والقائد الحالي للفرقة (11) مشاة بخشم القربة.

وخلال المحادثة، تم التأكيد على ضرورة إغلاق هذا الملف، وطلب من الدكتور أحمد الشفا التواصل مع عميد معاش مقيم في دنقلا للتوصل إلى صيغة لإغلاق الملف نهائياً. وعلمت (ديسمبر) أن العميد طلب من الدكتور الشفا تقديم اعتذار، وهو ما رفضه الأخير تماماً، مؤكداً أنه لم يخطئ حتى يعتذر.

تفاصيل ص (3)

بابكر فيصل يغادر مصر إلى الولايات المتحدة

القاهرة: (ديسمبر)

كشفت مصادر مطلعة لصحيفة (ديسمبر) أن رئيس مكتب العلاقات الخارجية بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) ورئيس المكتب التنفيذي للتجمع الاتحادي بابكر فيصل غادر الأراضي المصرية منتصف الأسبوع الماضي بعد منعه من السفر بواسطة السلطات المصرية وإعادته من مطار القاهرة في الثامن من يوليو الجاري. وطبقاً لتلك المصادر فإن فيصل غادر القاهرة منتصف الأسبوع متوجهاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي كان في طريقه إليها من القاهرة قبل منعه من السفر.

وسبق أن نشر موقع (أفريكا إنتليجنس) تقريراً الأسبوع الماضي ورد فيه أن الإيقاف تم لفيصل وهو قادم لمصر جراء زيارته، ضمن وفد (صمود) منتصف يونيو الماضي، إلى إسرائيل، وهو ما اتضح عدم صحته نظراً لعدم مغادرته مصر منذ أواخر مايو الماضي وحتى منعه من السفر مغادراً عبر مطار القاهرة في الثامن من يوليو الماضي.

بلاغات لبنك النيلين ضد المتعثرين وتفجر مواجهة بين المدير والإدارة القانونية

خاص: (ديسمبر)

كشفت مصادر مطلعة ببنك النيلين للتنمية الصناعية عن تحريك إدارة البنك بلاغات في مواجهة عدد من المتعثرين من عملاء البنك، بعد أن استنفدت كافة السبل في الحصول على أموال مرابحات وقروض حصلوا عليها بحجة الاستثمار. وقدر مصدر حجم الأموال التي تم تدوينها في البلاغات «بمبالغ تصل إلى (73) تريليون جنيه سوداني من أصل مديونيات البنك على المتعثرين تتجاوز 360 تريليون جنيه».

وقالت مصادر متطابقة إن إدارة البنك الجديدة بقيادة المدير العام أبوعبيدة صالح جيب الله شرعت في اتخاذ إجراءات تقاضٍ بعيداً عن الإدارة القانونية في رئاسة البنك، وهي إجراءات وصفتها قيادات عليا في البنك بـ«الانتقائية»، لأنها تستثني عناصر مقربة من قيادة الجيش وفلول النظام السابق.

واتهم المدير الجديد الإدارة القانونية بالتقاعس عن فتح البلاغات والتورط في التفريط في حقوق البنك بعد أن حصل عملاء على أموال دون اتباع الشروط والإجراءات السليمة، الأمر الذي دفع مدير الإدارة القانونية في البنك إلى إصدار بيان حصلت (ديسمبر) على نسخة منه، متهماً فيه الإدارة الجديدة بتجاوزه وإسناد العمل القانوني إلى موظفين غير متخصصين. إلا أن الإدارة كان ردها أنها تعمل مع الإدارة القانونية في البحر الأحمر بعد أن تبين لها تفريط الإدارة القانونية في إبرام عقود الاستثمار والتماهي مع الإدارات السابقة، وقال المصدر إن الإدارة «وجدت قروضاً ضخمة بدون ضمانات حقيقية ومبالغ كبيرة يصعب استردادها».

وقالت المصادر، في وقت سابق لـ(ديسمبر)، إن شخصيات نافذة في شركات مرتبطة بالجيش، إضافة إلى رجال أعمال مقربين منه، حصلوا على قروض واستثمارات لم تُسترد، مشيرين إلى أن هذه الممارسات بدأت بعد سيطرة الجيش على السلطة في 25 أكتوبر 2021م.

وطبقاً لتلك المصادر فإن منظومة الصناعات الدفاعية كثفت، منذ إدراجها على قائمة العقوبات الأمريكية في يناير 2025، جهودها لإخفاء أموالها في استثمارات آمنة تمهيداً لتصفيتها، واستخدمت فرع بنك النيلين في أبوظبي في معاملات وصفت بأنها «عالية المخاطر».

(تفاصيل ص 6).

الكونغرس يدرس مشروعي قانونين لإعادة رسم سياسة واشنطن تجاه الحرب في السودان

واشنطن: (ديسمبر)

يتداول الكونغرس الأمريكي حالياً مشروعَي قانونين قد يعيدان رسم السياسة الأمريكية تجاه الحرب في السودان بصورة جوهرية، بوضع التحرك المستقبلي ضمن إطار قانوني ملزم بدلاً من الاكتفاء بالقرارات التنفيذية. القانون الأول هو «قانون منع العدوان الخارجي وتصعيد النزاع في السودان لعام 2026 (Preventing External Aggression and Conflict Escalation Act of 2026)

المطروح في مجلس الشيوخ، والمعروف اختصاراً بـ" Peace in Sudan Act"، وقد تقدم به عدد من أبرز أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في المجلس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي معاً. والقانون الثاني هو قانون «الانخراط الأمريكي في السلام السوداني» (Engagement in Sudanese Peace Act) المطروح في مجلس النواب. ويرتكز المشروعان على أربعة محاور رئيسية هي دعم مسارات السلام والمساءلة عن الفظائع وتشديد العقوبات والضغط على الأطراف الخارجية المتهمة بتسليح أطراف النزاع أو تمويلها.

ويتضمن المشروعان جملة من الأحكام التي تتجاوز في نطاقها ما اتخذته الإدارات الأمريكية المتعاقبة من إجراءات تنفيذية. فكلا المشروعين يُلزمان الحكومة الأمريكية بتحديد الأنشطة التي تمارسها حكومات أجنبية في السودان، وما إذا كانت تنتهك حظر الأسلحة المفروض أممياً. ويُلزم مشروع مجلس النواب الرئيس بفرض عقوبات على كل شخص أجنبي يثبت أنه ارتكب جرائم إبادة أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية في السودان منذ أبريل 2023، أو أسهم في تعطيل وصول المساعدات الإنسانية أو انتهك حظر الأسلحة المفروض على دارفور. وتشمل العقوبات تجميد الأصول وحظر التأشيرات والقيود على القروض.

وبينما يجيز مشروع مجلس النواب للحكومة الأمريكية دعم نشر قوة دولية أو أممية أو أفريقية لحماية المدنيين ومراقبة أي هدنة محتملة، يستبعد مشروع مجلس الشيوخ هذا الخيار كلياً. والأكثر أهمية أن مشروع النواب يحظر صراحة بيع أي معدات دفاعية كبرى أو تصديرها أو نقلها إلى أي دولة يحددها الرئيس بوصفها داعمة للقوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع.

وبحسب الصيغة المطروحة، فإن التشريعين لا يقتصران على فرض عقوبات تقليدية، بل يتوسعان إلى تتبع الجهات الأجنبية التي يُشتبه في تمويلها أو تسليحها للصراع، من حكومات وشركات ووسطاء وشبكات تجارة ومالية ونقل، بما في ذلك الذهب والتمويل المصرفي والشحن والاتجاهات اللوجستية المرتبطة بالحرب. كما يجيز مشروع مجلس النواب دعم قوة حماية مدنية أممية أو أفريقية أو متعددة الجنسيات في السودان، ويقترح فرض قيود على بيع المعدات الدفاعية الكبرى لأي حكومة يثبت أنها تمد قوات الدعم السريع أو الجيش السوداني بالسلاح، إلا في حالات استثنائية مرتبطة بالأمن القومي.

وتأتي هذه المبادرة التشريعية في سياق تصاعد الضغوط على واشنطن للتحول من الإدانات اللفظية إلى الفعل القانوني الملزم، وفي ظل تصاعد الأدلة على ارتكاب انتهاكات واسعة من قبل قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والعنف الجنسي الواسع والتطهير العرقي، إلى جانب عرقلة الإغاثة وغيرها من الجرائم التي وثقتها منظمات حقوقية. وتقول هذه المنظمات إن مشروعي القانون يتضمنان عناصر مهمة، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز واضح في جانب المساءلة، بما يشمل دعم التحقيقات في الجرائم الدولية الخطيرة والمساعدة في جمع الأدلة وحفظها ووضع مقاربة أشمل لمحاسبة المنفذين والداعمين والشبكات التي تُبقي الحرب مستمرة.

وفي حال إقرارهما، يشكل المشروعان تحولاً كبيراً من سياسة تعتمد على تقدير السلطة التنفيذية إلى إطار تشريعي أكثر ثباتاً، يفرض على الإدارات الأمريكية المقبلة مساراً أقل قابلية للتراجع. وعلى الصعيد العملي، قد يعني ذلك زيادة الضغط المالي والدبلوماسي على المستفيدين من الحرب، وتشديد الرقابة على شبكات الالتفاف على العقوبات وتوسيع الدور الأمريكي في دعم الحماية المدنية والمساءلة والجهود الرامية إلى إنهاء النزاع عبر تسوية سياسية ذات مصداقية.

غرفة طوارئ الطينة تختتم المطابخ الجماعية مع ضعف التمويل

الطينة: (ديسمبر)

تواصل غرفة طوارئ محلية الطينة بولاية شمال دارفور إدارة المطابخ الجماعية في كل من هامي وموقع هامرا، لتوفير الوجبات للنازحين الفارين من النزاعات وسط أوضاع إنسانية بالغة التعقيد وشح حاد في الغذاء والدواء وضعف التمويل. ورغم هذه الظروف اختتمت غرفة الطوارئ الطينة الأم يوم الجمعة الماضي مشروع المطبخ الجماعي الذي نفذ بجهود كبيرة من المتطوعين والمتطوعات بعد 15 يوماً من العمل المتواصل.

وساهم المشروع وفقاً لبيان صادر عن إعلام مجلس غرف محلية الطينة في توفير وجبات يومية للأسر الأكثر حاجة خاصة الأطفال والنساء وكبار السن، إضافة إلى تخفيف جزء من معاناتهم، في وقت فقدت فيه كثير من الأسر مصادر دخلها وأصبحت عاجزة عن تأمين احتياجاتها الغذائية الأساسية.

وأشار البيان، الذي تحصلت (ديسمبر) على نسخة منه، إلى أن المتطوعين بذلوا جهداً كبيراً في إعداد الوجبات وتنظيم التوزيع والوصول إلى الأسر رغم محدودية الإمكانيات وفي ظل ظروف اتسمت بالإرهاق والضغط والقلق الأمني.

وأكد البيان أن الحاجة ما تزال كبيرة ومستمرة، حيث لا تزال الأسر مفتقرة إلى الغذاء ومواد الإيواء الأساسية ومياه الشرب النظيفة والخدمات الصحية وكل متطلبات طوارئ الخريف. وذكر أن ما تم تقديمه خلال هذه الأيام يمثل خطوة مهمة لكنه لا يغطي سوى جزء من الاحتياج الفعلي، خاصة مع استمرار النزوح وتزايد أعداد الأسر المحتاجة، وناشد المنظمات الإنسانية والجهات الداعمة وأصحاب الخير مواصلة دعم جهود الإنسانية حتى تتمكن الأسر النازحة من الحصول على الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة.

وتتمثل جهود المطابخ الجماعية في توفير الوجبات الغذائية وتقديمها للأطفال والمرضى والأسر النازحة الأكثر تأثراً. وتعمل غرفة طوارئ محلية الطينة على توسيع نطاق عمل المطابخ الجماعية واستمرار عملها في مواقع إيواء مختلفة مثل هامي وهامرا ومعسكرات النازحين. وتشير الغرفة إلى أن هنالك تحديات تواجه هذا العمل تتمثل في انعدام الأمن الغذائي ومعاناة آلاف الأسر الوافدة من نقص حاد في الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، إلى جانب تفاقم الأزمات الإنسانية نتيجة استمرار تدفق النازحين والعوائق الميدانية التي تواجه عمل غرف الطوارئ.

فيما يواصل مجلس غرف طوارئ محلية الطينة مشروع توزيع مياه صالحة للشرب للأسر النازحة للتخفيف من معاناة المتضررين الذين يعيشون أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة. ويستهدف المشروع توزيع عدد (200) برميل يومياً باستخدام مادة الكلور لتنقية المياه وتعقيمها بدعم من مجلس غرف طوارئ شمال دارفور.

ودشنت غرفة طوارئ قدير مشروع توزيع مواد إيواء الخريف للسكان الفارين من ويلات الحرب، واستهدف المشروع (157) أسرة نازحة، بدعم من منظمة (LCC_ ND). كما دشنت غرفة طوارئ طندباية مشروع توزيع السلال الغذائية ضمن مشروع الاستجابة الإنسانية الطارئة لتخفيف الأوضاع المعيشية للأسر النازحة والمتضررة بموقع أندر، حيث استفادت (186) أسرة من المشروع، بدعم من منظمة (LCC_ ND).

CPJ

لجنة حماية الصحفيين تطالب بإطلاق سراح صحفيات إذاعة نيالا

نيويورك: (ديسمبر)

دعت لجنة حماية الصحفيين في بيان بتاريخ 30 يوليو 2026 إلى الإفراج الفوري عن صحفيي محطة إذاعة نيالا؛ إشراقة عبد الرحمن وزهراء محمد الحسن ومواهب إبراهيم، بعد تقارير تفيد بتدهور صحتهن منذ اختطافهن من قبل قوات الدعم السريع (RSF) في فبراير الماضي.

ونقل البيان عن أحد أعضاء نقابة الصحفيين السودانيين (SJS) قوله إن نساء تم الإفراج عنهن مؤخراً من مركز الاعتقال أبلغن أفراد أسرهن أن الصحفيات الثلاث فقدن وزنهن بشكل كبير، ويعانين من الحمى ومضاعفات صحية أخرى لا تخضع للعلاج بسبب نقص الرعاية الطبية.

وعبرت لجنة حماية الصحفيين عن قلقها أيضاً إزاء التقارير التي تفيد بأن الصحفيين العاملين في مؤسسة دارفور 24 المستقلة تلقوا تهديدات بالقتل من أعضاء في حركة تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد النور. ونقلت عن بيان لنقابة الصحفيين السودانيين، أن الصحيفة تعرضت أيضًا لحملة تحريض منسقة مرتبطة بتغطيتها للصراع، متهمة منصاتٍ إعلاميةً تابعة لكل من قوات الدعم السريع وحركة تحرير السودان باستهداف الصحيفة ومراسليها.

وأشارت سارة قدح، المديرة الإقليمية للجنة حماية الصحفيين، إلى «أن التدهور المبلَّغ عنه في صحة صحفيات إذاعة نيالا: إشراقة عبد الرحمن، وزهراء محمد الحسن، ومواهب إبراهيم، إلى جانب التهديدات بالقتل الموجهة إلى صحفيي دارفور 24، يدل على الظروف التي لا تطاق التي يضطر الصحفيون السودانيون إلى العمل في ظلها. يجب على قوات الدعم السريع وجميع الجهات المسلحة التوقف فوراً عن استهداف الصحفيين والتأكد من قدرة أعضاء الصحافة على القيام بعملهم دون خوف من العنف أو الترهيب أو الاحتجاز غير القانوني».

ونوه بيان لجنة حماية الصحفيين إلى استمرار اعتقال عبد الرحمن والحسن وإبراهيم، وهما من بين ثمانية صحفيين على الأقل، من بينهم الصحفي السوداني البارز معمر إبراهيم، الذين اعتقلتهم قوات الدعم السريع منذ بداية الحرب.

«تأسيس» يجدد رغبته في الاجتماع «بالخماسية»

نيالا: (ديسمبر)

أحمد تقد

نوه تحالف السودان التأسيسي إلى تلقيه دعوة من الآلية الخماسية للمشاركة في مشاورات المرحلة الاستكشافية الثانية والمتعلقة بتشكيل لجنة تحضيرية لقيادة العملية السياسية لحل النزاع في السودان.

وأكد الناطق الرسمي باسم الهيئة القيادية للتحالف، أحمد تقد لسان، في بيان بتاريخ 31 يوليو 2026 على أهمية العمل مع الآلية الخماسية وبقية الشركاء الإقليميين والدوليين للمساهمة في تحديد مطلوبات العملية السياسية في المرحلة الاستكشافية وتحريك عملية السلام وفق فهم مشترك متفق عليه بين الفرقاء السودانيين والأطراف الدولية الميسرة والداعمة لضمان نجاح العملية السياسية والانتقال بالبلاد نحو السلام والاستقرار والتحول المدني الديمقراطي.

وأوضح البيان أن التحالف لن يشارك في اجتماع الأول من أغسطس ولأسباب متعلقة بطريقة إدارة الآلية الخماسية في المرحلة الاستكشافية وكيفية تحديد مشاركة الأطراف وما صاحبها من أوجه خلل تستدعي مراجعة شاملة للعملية السياسية برمتها وفق المرجعيات والأسس الموضوعية لتصميمها.

وثمن البيان الجهود المقدرة التي تبذلها الآلية الخماسية، الرامية للبحث عن حل سياسي ينهي الصراع المسلح في السودان ويحقق الأمن والسلام والاستقرار ويفتح الطريق لعملية سياسية تجمع الفرقاء السودانيين لإدارة حوار يقود إلى تسوية نهائية شاملة وعادلة ومستدامة للصراع في السودان.

وجدد تحالف السودان التأسيسي رغبته في الاجتماع مع الآلية الخماسية في أقرب وقت ممكن لمناقشة كافة مطلوبات العملية السياسية في المرحلة الاستكشافية.

لجنة المعلمين ترحب بقرارات مجلس الوزراء

الخرطوم: (ديسمبر)

رحبت لجنة المعلمين السودانيين بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن معالجة عدد من قضايا المعلمين، والتي شملت إنفاذ منشورات مجلس الوزراء وديوان شؤون الخدمة، وسداد متأخرات الأجور والمنح والبدلات بجدولة حتى نهاية العام المالي 2026، وإعفاء أبناء العاملين بالتعليم العام من رسوم الامتحانات، ومركزة مرتبات المعلمين ابتداءً من يناير 2027.

ودعت اللجنة في بيان بتاريخ 30 يوليو 2026 المعلمين إلى مواصلة الوعي والتمسك بحقوقهم، فحراسة الحقوق تتطلب مزيداً من الوحدة والتنظيم والصمود، معتبرة أن ما تحقق هو خطوة على طريق طويل لاستكمال بقية المطالب وبناء تعليم حكومي يليق بالسودان وشعبه.

وأكدت لجنة المعلمين السودانيين أن هذه الحقوق جاءت نتيجة مباشرة لثبات المعلمين وتمسكهم بمطالبهم المشروعة، وفي مقدمة ذلك الإضرابات التي خاضها المعلمون دفاعاً عن حقوقهم وعن مستقبل التعليم، وما صاحبها من وعي متزايد بقضايا التعليم وضرورة إصلاح أوضاعه.

وشدد البيان على ضرورة أن تجد هذه التوجيهات طريقها إلى التنفيذ الفعلي، وألا تزروها رياح تعدد مراكز القرار كما ذهبت بغيرها من توجيهات صادرة من أعلى سلطة في البلاد، وأن تتحول هذه القرارات إلى واقع يلمسه المعلمون في حياتهم اليومية.

وأكدت اللجنة أن إصلاح التعليم يحتاج إلى قرارات أوسع تشمل مركزية الإنفاق على التعليم، وعدم ترك تمويل العملية التعليمية للولايات والمحليات، وزيادة الإنفاق على التعليم إلى 20% من ميزانية الدولة، بما يضمن استقرار التعليم الحكومي وعدم نقل تكاليفه إلى الأسر.

ودعا البيان إلى النظر في الاستحقاقات التي ما تزال قائمة، وعلى رأسها تعديل المرتبات وزيادة الحد الأدنى للأجور من 12 ألف جنيه إلى 313 ألف جنيه، بما يتناسب مع الواقع المعيشي ويحفظ كرامة العاملين بالتعليم.

وجددت لجنة المعلمين السودانيين رفضها لفرض نقابات لا تمثل المعلمين، وتمسكها بحق المعلمين في اختيار نقاباتهم بحرية ودون وصاية من أي جهة. فالنقابة حق أصيل للمعلمين، وهم أصحاب الحق في تحديد من يمثلهم.

حملة الدفاع عن «الشفا» تعلن استمرار جهودها لحين إلغاء الإدانة

قانوني يكشف معرفة منسوبي «البراء» بفحوى قرار القاضي قبل جلسة النطق بالحكم

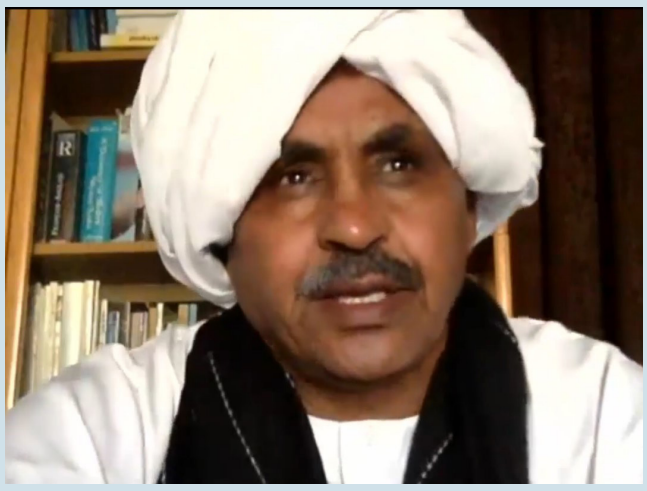
الاستاذ عبدالحكيم نصر خلال حديثه بندوة المرصد النوبي مساء السبت الماضي

التقاط: (ديسمبر)

أعلنت الحملة القومية للدفاع عن الدكتور أحمد عبد الله خضر (أحمد الشفا) عن مواصلة نشاطها القانوني والحقوقي والإعلامي، والعمل على توسيع دائرة التضامن حتى يتم شطب القضية وإعلان البراءة الكاملة، بعد إصدار محكمة الاستئناف قراراً يقضي بإطلاق سراح الشفا مع الإبقاء على الغرامة والإدانة، في الوقت الذي كشف فيه القانوني عبدالحكيم نصر عن معرفة منسوبين لمليشيات «البراء» بتفاصيل قرار قاضي المحكمة قبل جلسة النطق بالحكم في أواخر يونيو الماضي.

وقضت محكمة الاستئناف بدنقلا يوم الأحد الماضي بتعديل الحكم الصادر في مواجهة دكتور أحمد الشفا بتقليصه من خمسة وعشرين شهراً والاكتفاء بمدة السجن التي أمضاها بالسجن منذ صدور الحكم عليه، والتي تبلغ نحو شهر، مع الإبقاء على الغرامة المالية المحددة بمليوني جنيه. ووصل الشفا إلى منزله بعد إطلاق سراحه وتوافد عليه المهنئون والمتضامنون معه في هذه القضية التي ظلت محور اهتمام الرأي العام بدنقلا والولاية الشمالية وداخل السودان وخارجه.

في سياق متصل كشف القانوني عبدالحكيم نصر، خلال حديثه في الندوة التي نظمها المرصد النوبي الثقافي للتضامن مع دكتور أحمد الشفا مساء يوم السبت الماضي، تفاصيل جديدة مرتبطة بالقضية على رأسها تدخل وتواصل مكتبي قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ورئيس هيئة الأركان الفريق أول ركن ياسر العطا مع الشفا قبل جلسة النطق بالحكم الأولى التي حدد لها 15 أبريل الماضي، وتم التأكيد على أن هذه القضية «ملفقة وستثير غضب وحنق الرأي العام»، مبيناً أن قرار النائب العام بسحب أوراق القضية قبل إصدار الحكم في 15 أبريل «تم للفصل في الطلب المقدم.. وصحيح أنهم لم يحددوا الجهة المقدَّمة للطلب لكن من الوقائع الواضحة فإن هذا الطلب قُدم من قبل جهة سيادية اختارت أن تتدخل لسحب الملف». وقال نصر، بعد انتهاء الندوة في حديث مع المنظمين والمشاركين، بأن «مكتب البرهان وتحديداً المستشار أمجد فريد شخصياً هو الذي قام بالاتصال بالشفا والتواصل معه قبل إجراءات سحب ملف القضية بواسطة النيابة العامة». وهي المحادثة الهاتفية التي كان طرفاً فيها اللواء عادل سبدرات، مدير مكتب البرهان السابق ومدير إدارة التدريب الحالي في هيئة أركان القوات المسلحة.

وخلال المحادثة، تم التأكيد على ضرورة إغلاق هذا الملف، وطلب من الدكتور أحمد الشفا التواصل مع عميد معاش مقيم في دنقلا للتوصل إلى صيغة لإغلاق الملف نهائياً. وعلمت (ديسمبر) أن العميد معاش طلب من الدكتور الشفا تقديم اعتذار وهو ما رفضه الأخير تماماً، مؤكداً أنه لم يخطئ حتى يعتذر.

وأقر نصر بأن النائب العام «عند سحبه لملف القضية لم يذكر أن الإجراء مرتبط بوقف الدعوى، ولكنه أشار لدراسة الطلب المقدم»، مضيفاً أن تهديدات قائد مليشيا البراء بن مالك المصباح أبو زيد طلحة هي السبب الأساسي لإعادة الملف مجدداً «والذي تمت إعادته دون توضيح أو إشارة من النائب العام حول القرار المتَّخذ حيال الطلب المقدم بالإيجاب أو السلب أو التوضيح».

ونوه عبد الحكيم نصر إلى استفادة الشاكي ممثلاً في مليشيات «البراء» من فترة سحب الملف في سد بعض الثغرات القانونية المرتبطة بالمحكمة، وعلى رأسها معالجة وإنهاء قضية شاهد الاتهام الرئيسي محمد الياس الشايقي الذي كان معتقلاً لدى الاستخبارات بسبب اتهامه بجريمة تعد خيانة عظمى هي التورط في عمليات بيع ذخائر وأسلحة للدعم السريع التي تستوجب تقديمه للمحاكمة، وأضاف أن ملف القضية عند إعادته في يونيو الماضي تم الإفراج عن الشايقي ومعاقبته بالبقاء في إحدى الخلاوي لحفظ أجزاء من المصحف، مبيناً أن الشايقي هو صاحب الشهادة الأساسية في المحكمة التي ذكرت أن منسوبي «البراء» امتنعوا عن القتال وتدهورت روحهم المعنوية بمحور كردفان بسبب الأقوال المنسوبة للشفا، منوهاً إلى أن الوضع الطبيعي كان الطعن في الأقوال التي أدلى بها الشايقي والمطالبة بسحبها جراء اتهامه في قضية تدخل في باب الخيانة العظمى.

وفجّر نصر مفاجأة كبيرة حينما أشار إلى تبادل بعض منسوبي «البراء» أحاديث في أحد المناطق العامة بدنقلا قبل انعقاد جلسة النطق بالحكم تصادف وجود أحد معارف الشفا في ذات المكان واستماعه لحديثهم الذي تبادلوه خلال ذلك المجلس، حيث أشاروا لصدور قرار من المحكمة يقضي بسجنه 25 شهراً مع فرض غرامة عليه، وأردف: «وهذا هو ذات الحكم الذي أصدره القاضي في مواجهة دكتور أحمد الشفا».

وأوضح عبدالحكيم نصر أن قاضي المحكمة استند في حكمه ورده على مرافعة الدفاع الختامية التي أشارت إلى أن «البراء» لا تعتبر قوة نظامية بالقول إن المحكمة لديها علم قضائي بصدور قرار رقم (214) لسنة 2025م من قائد الجيش بتبعية كل الجهات الحاملة السلاح وتقاتل للقوات المسلحة، ونوه في ذات السياق إلى أن هذا الاستدلال يؤكد عدم أحقية فتح البلاغ بواسطة «البراء» لكون الجهة المخوّل لها ذلك هي أسرة المرحوم هشام بيرم الذي شهد والده لصالح الشفا في المحكمة، كما أن ذات القرار صدر لاحقاً بعد ما يقارب الشهر من فتح البلاغ في مواجهة دكتور أحمد الشفا، وهو الأمر الذي يجعل إجراءات فتح البلاغ نفسها منذ البداية «غير صحيحة قانونياً».

«الفلول» يمارسون الخداع في قضية «أزمة الكهرباء»

عواصم: (ديسمبر)

تصاعدت أزمة الكهرباء في مناطق سيطرة الجيش بشكل كبير خلال الأسابيع الماضية بعد خروج محطات من الخدمة والتي كان آخرها توقف العمل في إنتاج الكهرباء من سد مروي، وهو الأمر الذي تسبب في قطوعات للكهرباء لفترات طويلة امتدت في بعض المناطق والمدن لعدة أيام.

وأطلق «فلول» حزب المؤتمر الوطني المحلول ومنصاتهم الإعلامية والمتعاونون مع أجهزتهم الأمنية حملة متزامنة وعنيفة هدفت لربط التدهور المستمر الذي يشهده قطاع الكهرباء جراء مؤامرة من عناصر محسوبة على قوى الحرية والتغيير لا تزال مسيطرة على مفاصل العمل داخل الهيئة القومية للكهرباء وتتعمد تعطيلها لخدمة أجندة سياسية. ونشر المقدم شرطة متقاعد عبدالله سليمان «أبو فارس»، المرتبط بلجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م والذي استخدمه ووظفه مدير مكتب علي عثمان محمد طه السابق اللواء إبراهيم الخواض لتشويه لجنة التفكيك وعضويتها، بأن مدير شركة نقل الكهرباء الحالي ياسر محمد الشاذلي هو أحد كوادر الحرية والتغيير المعينين بالهيئة القومية للكهرباء.

وارتفعت أصوات أبواق أخرى تابعة لـ«الفلول» على ذات المنوال مطالبة بتنقية الهيئة القومية للكهرباء من «الشوائب» وإعادة العناصر التي سبق أن أبعدتهم لجنة التفكيك بوصفهم من الكفاءات الواجب الاستفادة منها.

إلا أن الصحفي ياسر عبدالله كتب تعليقاً في صفحته بالفيسبوك عصر يوم الأحد الماضي الثاني من أغسطس بعنوان «الكهرباء.. المشكلة مكانها وين؟» أوضح فيه ونقلاً عن مصادر بالهيئة القومية للكهرباء لخصوا له أزمة الكهرباء في جزئية واحدة وهي «انعدام الأموال المخصصة للصيانة»، وأوضح أن تكلفة صيانة محطة بحري الحرارية التي تنتج 125 ميغاواط التي تم تقليصها من (14) مليون دولار إلى (10) ملايين دولار لم يتم سدادها بعد حل لجنة إعادة تأهيل الخرطوم برئاسة الفريق بحري إبراهيم جابر. ونقل الصحفي ياسر عبدالله عن مهندس كبير بشركة الكهرباء قوله إن الأشياء توقفت بعد ترؤس كامل إدريس اللجنة البديلة للجنة إبراهيم جابر، ونقل عنه قوله نصاً: «أي حاجة وقفت لأسف منذ تولي كامل إدريس لمهام اللجنة توقف كل شيء .!!»

وأوضح أن السلطات في مناطق سيطرة الجيش ظلت عاجزة عن استجلاب محول بقيمة مليون دولار تم تدميره قبل عامين في هجوم لمسيرات الدعم السريع على سد مروي يقوم بتشغيل وحدتين تنتجان (250) ميغاوط، والتي ظلت خارج الشبكة لمدة عامين، مبيناً أن قطاع الكهرباء فقد خلال فترة الحرب حوالي 50% من المهندسين والفنيين المهرة، معتبراً أن المشكلة بشكلها البسيط مفادها أن الكهرباء لا تشكل أولوية لدى رئيس وزراء سلطة قائد الجيش كامل إدريس أو وزارة ماليته.

محطة كهرباء فاروق التحويلية بالخرطوم قبل الحرب - صورة ارشيفية

وفي ظل أحدث التطورات تم الإعلان يوم أمس الأول الثلاثاء عن توجيه قائد الجيش لكل من السفير والملحق العسكري بالصين بتوفير قطع الغيار المطلوبة لصيانة عطل سد مروي، ونقل موقع صحيفة (السوداني) عن مسؤول بقطاع الكهرباء قوله إن قطع الغيار وصلت إلى القاهرة ومن المتوقع وصولها في نفس اليوم للسودان، مبيناً أن إصلاح العطل قد يستغرق ما بين أسبوع إلى عشرة أيام.

ووضح تعمد «الفلول» تقديم معلومات كاذبة غذوا بها الرأي العام واستخدموا من أجل ذلك أشكالاً مختلفة عبر نسج وقائع «كاذبة» بشكل كلي، وهو ما يجعل السؤال المطروح طالما أنهم يمارسون الكذب، فما هي صلتهم «بالأكاذيب التي قاموا بنسجها وتكرارها وترسيخها لدى الرأي العام السوداني؟!»، والإجابة ببساطة إن صلة وعلاقة «الفلول» بالكذب والخداع متصلة بالمنشأ والسلوك، فهل يمكن إحصاء حالات الكذب التي خدعوا فيها السودانيين ابتداءً منذ انقلاب 30 يونيو 1989م بالذهاب للسجن حبيساً والذهاب للقصر رئيساً، وطيلة فترة حكمهم لمدة ثلاثين عاماً، وحتى اندلاع حرب 15 أبريل 2023م؟.

جـــزاء سمنـــار

عواصم: (ديسمبر)

شهد هذا الأسبوع ظاهرة إسفيرية حملت مغزىً سياسياً بشنّ جهات وتيارات محسوبة على حزب المؤتمر الوطني المحلول هجوماً على شخصيات ساندت الجيش ممن ينظر لهم بوصفهم جزءاً من حراك ثورة ديسمبر التي أسقطت حكم النظام البائد في 11 أبريل 2019م.

خلال الاحتفاء الإسفيري بزواج النقيب حامد عثمان المعروف باسم «حامد الجامد» بسبب تصديه لمحاولات فض الاعتصام فجر السابع من أبريل 2019م وقيادته الاشتباك مع القوات الأمنية التي حاولت فض الاعتصام، ثم انحراطه لاحقاً ضمن صفوف الجيش بعد اندلاع الحرب وقيادته مجموعة من شباب لجان المقاومة و«غاضبون بلا حدود» المقاتلين ضمن صفوف الجيش الذين عرفوا باسم «الكتائب الثورية».

في ظل تقديم التهاني والتبريكات الإسفيرية ارتفعت أصوات مرتبطة بحزب المؤتمر الوطني المحلول وجهت انتقادات للرجل في منصات التواصل الاجتماعي، ومضوا لأكثر من ذلك حينما اتهموه بقتل أحد ضباط جهاز الأمن الذي قُتل في مواجهة السابع من أبريل 2019م، وقاموا بنشر صورة ذلك الضباط القتيل.

لكن تلك الحالة لم تقتصر على حامد وحده، فقد وجَّه نادر العبيد، الذي يعد أبرز الأدوات الإعلامية للحزب المحلول وأجهزته الأمنية، تحريضاً مباشراً ضد العضو البارز في المقاومة الشعبية أمين سعد بوصفه قيادياً سابقاً بالحرية والتغيير. ومعلوم أن سعداً شغل عضوية لجنة العمل الميداني إبان ثورة ديسمبر، وظل عضواً بالحرية والتغيير قبل أن يختار الانحياز والقتال مع الجيش بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023م، وعُرف عنه تمتعه بعلاقات وطيدة جمعته مع رئيس أركان الجيش الحالي الفريق أول ركن ياسر العطا.

واعتبر مراقبون أن الحملات التي تقودها أصوات محسوبة على الحزب المحلول في حالتي حامد أو أمين سعد وحتى العاملين في قطاع الكهرباء القاسم المشترك فيها أن جميع المشمولين فيها «غير منتمين للحزب المحلول»، منوهين إلى أن السياق العام يشير لوجود توجه من منسوبي الحزب المحلول للسيطرة والظفر «بالغنائم والمواقع» دون اشتراك مع أحد، واعتبار دور الذين انخرطوا معهم في الحرب قد انتهى بعد استخدامهم كترميز تضليلي، وأن الامتيازات والمواقع هي حكر على منسوبي «الحزب» و«الحركة الإسلامية» والإخوان» فقط دون أحد سواهم، أما الآخرون فنصيبهم هو ما وجده «سمنار» من مكافأة.

لـ(ديسمبر) كلمة

السلام أولاً

أصبح واضحاً لكل متابع لعمل «الآلية» الخماسية» أنها قد حادت عن الأولويات المتوافَق عليها محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي حدَّدتها «خارطة طريق» الرباعية (الولايات المتحدة، السعودية، مصر والإمارات) في وقف الحرب أولاً، وإيصال المساعدات الإنسانية وعودة النازحين واللاجئين ثانياً، ومن ثم إطلاق عملية سياسية هدفها الوصول لفترة انتقالية بقيادة مدنية بعيدا عن سيطرة الأطراف العسكرية واستبعاد مشاركة عناصر النظام البائد والحركة الإسلامية.

المشاورات التي جرت في أديس أبابا في الأسبوع الماضي والتحركات الأخيرة للآلية الخماسية تؤكد أنها لم تعد تعير عملية وقف الحرب الأولوية ولا حتى توزيع المساعدات الإنسانية، بل تركز بشكل يطرح الكثير من التساؤلات على ترتيب الحوار السوداني-السوداني وبما يستجيب لشروط قائد الجيش، الفريق عبدالفتاح البرهان، أي أن قضية السلطة والحكم تقدمت في أولوياتها.

وحسناً فعل الدكتور التجاني السيسي الذي أقر في تصريحات صحفية بفشل مشاورات أديس أبابا، حيث أكد أن «مقاطعة تحالف «صمود» للاجتماعات الأخيرة كان لها تأثير مباشر على خطة الآلية الخماسية، التي تقوم على تشكيل اللجنة التحضيرية بمشاركة القوى السياسية الوطنية إلى جانب تحالف «صمود»، الأمر الذي انعكس على فرص التوصل إلى توافق بشأن تشكيل اللجنة خلال اجتماعات أديس أبابا».

لكنه كشف أيضاً عن الهدف الخفي لهذه المشاورات، وهو أنها «تمثل خطوة تمهيدية نحو إطلاق حوار سوداني-سوداني داخل البلاد، إذا ما توافرت البيئة المناسبة، وتمكنت القوى السياسية من الاتفاق على أسس ومعايير واضحة لتشكيل اللجنة التحضيرية، بما يهيئ لانطلاق حوار سوداني شامل».

ويتقاطع هذا التصريح مع معلومات حصلت عليها (ديسمبر) عن نية الخماسية التوجه إلى الخرطوم في شهر سبتمبر المقبل وعقد لقاءات هناك، وهي خطوة لا يمكن تفسيرها إلا بمحاولة توفير غطاء دولي لخطط الفريق البرهان لإجراء حوار «وثبة» جديد في منتجع أركويت في شهر أكتوبر المقبل.

ولا يخفى على الآلية الخماسية أن هدف الفريق البرهان من هذا الحوار هو توفير شرعية داخلية لخططه الرامية إلى تعديل الوثيقة الدستورية لتتبنى نظام حكم رئاسي يُتوَّجه رئيساً للجمهورية، وبما يتيح له تشكيل برلمان وحكومة «مدنية»، ومن ثم البحث عن اعتراف دولي.

وتقدم له الخماسية خدمة كبيرة لتحقيق هذا الهدف عبر خيار إغراق العملية السياسية بالواجهات وفلول النظام السابق، كما بدا واضحاً في مشاورات أديس أبابا الأخيرة، الأمر الذي دفع قوى مدنية واسعة إلى مقاطعتها لخروجها على التوافق الذي تم التوصل إليه نهاية العام الماضي. فإغراق العملية السياسية يترك القوى المدنية أمام خيارين: المشاركة في حوار مسيطَر عليه ومعلوم النتائج، أو المقاطعة وتحميلها مسؤولية فشل الحوار.

الخلاصة، أن الخماسية استجابت لضغوط الفريق البرهان المدعومة من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وقوى إقليمية أخرى، ما يعني أنها اختارت نفس نهج «رمطان لعمامرة»، ما يعني أن مصير جهودها لن يكون أفضل حالاً في ظل تمسك القوى المدنية بأولوية وقف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية وشعارات ثورة ديسمبر المجيدة في السلام والحرية والعدالة والحكم المدني.

لا للحرب.

صـــورة الاعيـــسر

الخرطوم: (ديسمبر)

يحرص وزير الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في حكومة قائد الجيش خالد الإعيسر على تحرير نصوص الأخبار المنشورة في وكالة السودان للأنباء (سونا). حيث يلاحظ احتشاد تلك الأخبار التي تغطي أنشطته بعبارات تضخيم وتفخيم تتوافق صياغتها مع طبيعتها النرجسية.

ونشرت وكالة الأنباء الرسمية خبراً يوم الأحد الماضي بعنوان «السفارة الصينية تسلم وزارة الثقافة والإعلام والآثار والسياحة معدات دعماً للتعاون الثقافي والإعلامي» تكررت فيه ذات الملاحظات المرتبطة بتضخيم الإعيسر لنفسه، حيث وردت فيه عبارات أشارت لتنظيمه بمعية القائم بأعمال السفارة الصينية لدى السودان شيو جيان جولة بالعاصمة الخرطوم، وأورد الخبر نصاً بأن تلك الجولة «مثَّلت حدثاً دبلوماسياً غير مسبوق منذ اندلاع الحرب»، واعتبرت أن اصطحاب الوزير للقائم بالأعمال الصيني في جولة ميدانية بشوارع الخرطوم عكست عودة الحياة والنشاط، وحملت رسالة طمأنة للمجتمعين الدولي والمحلي بشأن استقرار الأوضاع في الخرطوم»!.

الملفت للنظر في ذلك الخبر إرفاق صورة الإعيسر في معية جيان كانت خليفيتها أحد المواقع بحائط متسخ عليه ورقة مكتوبة باللغة الصينية حملت علمي السودان والصين، وكانت الورقة ممزقة وبالية. لكن ما كان أكثر إثارة للدهشة هو أن الجزء الممزق من هذه الورقة كان علم السودان، حيث نشرت هذه الصورة في منصة وكالة الأنباء الرسمية مرفقة بالخبر الذي صاغه وكتبه وزير الإعلام شخصياً!.

صورة الاعيسر مع القائم بأعمال السفارة الصينية بالخرطوم كما نُشرتها وكالة (سونا) الرسمية

شمال كردفان: كوليرا وأمطار ونزوح.. والأوضاع الإنسانية تنهار

الأبيض: (ديسمبر)

يعيش النازحون في ولاية شمال كردفان أوضاعاً إنسانية قاسية، مع استمرار هطول الأمطار بغزارة وانتشار الأمراض الفتاكة.

وحذر أطباء من خطورة الوضع الصحي في ظل انهيار شبه كامل للمرافق الصحية، ونقص في الكوادر الطبية والأدوية المنقذة للحياة، وارتفاع نسبة المترددين على المستشفيات بسبب انتشار مرض الكوليرا.

وأكد طبيب، فضّل حجب هويته لـ«ديسمبر» يوم الاثنين 3 أغسطس 2026، ظهور عدد من الحالات التي تأكدت إصابتها بمرض الكوليرا. وحذر من تفاقم الوضع في المدينة مع دخول فصل الخريف وتدهور البيئة بشكل مريع، مع انقطاع شبه دائم للكهرباء، مشيراً إلى أن المرافق الصحية قد تم تدميرها بسبب تواصل هجمات المسيرات من قبل قوات الدعم السريع والقصف المتبادل بين طرفي الحرب.

وفي السياق ذاته قال ممثل اليونيسف في السودان، شيلدون بيت، إن مدينة الأبيض والمناطق المحيطة بها وسط السودان تشهد كارثة إنسانية هائلة نتجت عنها احتياجات إنسانية ضخمة وتزايد في معدلات سوء التغذية بين النازحين.

وأضاف بيت، في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية، أن سوء التغذية يتفاقم بسبب تعذر توفير المياه النظيفة وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، مشيراً إلى أن المواطنين أصبحوا يعانون من المرض بشكل دائم.

من جهتها قالت مجموعة «محامو الطوارئ» إن عشرات المدنيين قتلوا في ضربات جوية استهدفت مواقع متفرقة في شمال كردفان خلال التصعيد العسكري الأخير بين 24 و26 يوليو. ووفق المجموعة، استهدفت إحدى الضربات محطة مياه في قرية «أم نبقاً مُر»، وضربة أخرى استهدفت مركبة مدنية في «أم اندرابة».

كما طال القصف بئر مياه ومركزاً صحياً ومدرسة في قرية «الشعطوط» بمنطقة «حمرة الشيخ»، إضافة إلى قصف عربة وقود مدنية في «أم بادر» بطائرة أنتونوف. هذه الوقائع، إن ثبتت، تشير إلى استهداف منشآت حيوية وسكان مدنيين في مجتمعات رعوية هشّة، وتحول الصراع من مواجهة عسكرية إلى تدمير لمصادر الماء والعلاج والتعليم والحركة، بجانب أن استهداف البنية المدنية يعني ضرب مقومات الحياة نفسها، ويدفع لموجات نزوح جديدة في منطقة تعيش أصلاً تحت ضغط الجوع والخوف.

أردب الذرة يصل إلى (400) ألف جنيه وتحذيرات من مجاعة وشيكة

القضارف: (ديسمبر)

حذر خبراء زراعيون من مجاعة وشيكة ونقص في المخزون الاستراتيجي للغذاء في السودان للعام 2027م، خاصة بعد تراجع إنتاج الذرة بولاية القضارف شرقي السودان.

ويعود ذلك إلى نقص الأمطار وتوقعات بانخفاضها في شهري أغسطس الحالي وسبتمبر المقبل، إلى جانب التوترات الأمنية في الحدود بين السودان وإثيوبيا، والتي بدأت باشتباكات وتوقعات بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى المناطق الزراعية.

وكشفت جولة لـ«ديسمبر» في سوق القضارف عن ارتفاع ملحوظ في أسعار الذرة، حيث وصل سعر الأردب إلى 400 ألف جنيه سوداني، أي ما يعادل 70 دولاراً أمريكياً.

وأبدى عدد كبير من المزارعين تخوفهم من فشل الموسم الزراعي، فضلاً عن الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية.

وفي سياق متصل، أكد برنامج الغذاء العالمي حدوث ارتفاع كبير في حجم مشترياته من محصول الذرة بولاية القضارف خلال العام الجاري، في ظل اتساع الفجوة الغذائية وتزايد الاحتياجات الإنسانية في عدد من ولايات السودان المتأثرة بالحرب.

وقتل المدير القطري لبرنامج الغذاء العالمي، عبد الله الوردات، إن نحو خمسة ملايين سوداني بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، خاصة في ولايات كردفان ودارفور، مشدداً على التزام البرنامج بمواصلة توفير الغذاء للمناطق المستهدفة دون انقطاع.

وأوضح الوردات، خلال زيارته إلى ولاية القضارف في مايو الماضي، أن البرنامج اشترى منذ بداية العام الجاري نحو 56 ألف طن من الذرة، بما يعادل أكثر من مليون و120 ألف جوال زنة 50 كيلوغراماً، مقارنة بـ20 ألف طن فقط خلال العام الماضي، في مؤشر يعكس التوسع الكبير في عمليات الشراء لتغطية الاحتياجات المتزايدة.

وأشار إلى أن إجمالي مشتريات البرنامج من الذرة بولاية القضارف خلال الفترات الماضية بلغ نحو 140 ألف طن، مؤكداً أن البرنامج يتجه لشراء كميات إضافية خلال المرحلة المقبلة لدعم عملياته الإنسانية داخل السودان.

إنشاء 4 مراكز طبية للتشخيص المرجعي بولاية القضارف

القضارف: (ديسمبر)

أكد المدير العام لوزارة الصحة بولاية القضارف، د.أحمد الأمين آدم، التزام الوزارة بدعم وتطوير الخدمات المعملية بالولاية، مشددًا على أن تقديم خدمات تشخيصية بمعايير جودة عالية يمثل أولوية قصوى ضمن خطط الوزارة الرامية إلى الارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين جودة الرعاية المقدمة للمواطنين.

جاء ذلك لدى مخاطبته، يوم الاثنين الموافق 3 أغسطس 2026م بقاعة وزارة الصحة، الجلسة الختامية لبرنامج تدريب الكوادر الصحية على تشغيل أجهزة Sysmex لتحليل الدم الكامل، والذي نظمته الوزارة بالتعاون مع شركة أبقراط الطبية، المورِّدة للأجهزة، بمشاركة المهندسين الطبيين وأطباء المختبرات الطبية المستهدفين بتوزيع الأجهزة على المؤسسات الصحية.

وجدد الوزير المكلّف حرص الوزارة على تطوير خدمات التشخيص الطبي من خلال إنشاء أربعة مراكز مرجعية للتشخيص الطبي المرجعي بكل من دوكة والرهد والفاو والفشقة، على غرار المركز التشخيصي المتطور بالقضارف، مشيرًا إلى أنها تستهدف تغطية مناطق الثقل السكاني وتقريب الخدمات التشخيصية للمواطنين.

ووجه الإدارة العامة للمعامل بالاهتمام بضبط الجودة، وتأهيل الكوادر البشرية، والارتقاء بمستوى الخدمات المعملية، معلنًا عن تنفيذ خطة شاملة لإحداث نقلة نوعية وثورة في مجال التشخيص المعملي بالولاية بالتعاون مع شركة أبقراط الطبية، مع متابعة وصول الخدمات التشخيصية إلى جميع مناطق الولاية.

من جانبها، أعربت مدير شركة أبقراط الطبية، إلهام أبوبكر عثمان، عن اعتزازها بثقة وزارة الصحة بولاية القضارف في أجهزة Sysmex لتحليل الدم الكامل، مؤكدة أنها من الأجهزة ذات الجودة العالية والاعتمادية العالمية في مجال التشخيص المخبري.

وأكدت التزام الشركة بتعزيز شراكتها مع وزارة الصحة في مختلف مجالات الأجهزة الطبية والمحاليل، والتوسع في خدماتها بالولاية، إلى جانب توفير خدمات ما بعد البيع والدعم الفني المستمر، واستدامة كفاءة الأجهزة ورفع جودة الخدمات الصحية.

40 قتيلاً بقصف مسيرة للجيش السوداني بمنطقة «غرة الزاوية» شمال دارفور

الفاشر: (ديسمبر)

لقي أكثر من 40 مدنياً بينهم نساء وأطفال حتفهم، وأصيب العشرات في منطقة «غرة الزاوية» بولاية شمال دارفور، إثر هجوم بمسيرة تابعة للجيش السوداني الأحد الماضي 2 أغسطس 2026م.

وأكد ناشطون محليون أن المسيرة استهدفت مقر المحكمة والأسواق المجاورة له. ووقع القصف أثناء تجمعات للمواطنين، مما تسبب في هذه الحصيلة الكبيرة من القتلى ودمار واسع لمبنى المحكمة والمباني المحيطة بها.

وتم التعرف على جثامين عدد من الضحايا، فيما لا تزال عمليات حصر الخسائر البشرية وانتشال المصابين مستمرة وسط توقعات بارتفاع أعداد القتلى. وتشهد ولايات دارفور نشاطاً مكثفاً للطائرات المسيرة التابعة للجيش، والتي باتت تستهدف باستمرار أهدافاً متحركة وثابتة لقوات «الدعم السريع»، ضمن مساع ترمي إلى إضعاف قدراتها الهجومية، عقب إعلانها حالة الاستنفار بعد الهزائم التي مُنيت بها في مناطق شمال كردفان.

وفي المقابل، اتهم تحالف السودان التأسيسي «تأسيس» الداعم لقوات «الدعم السريع»، الجيش بتنفيذ عملية القصف الجوي التي قال إنها أودت بحياة 40 مدنياً. وطالب المتحدث باسم التحالف أحمد تقد لسان في تصريحات صحفية بفتح تحقيق عاجل ومستقل لكشف ملابسات الحادثة، ومحاسبة المتورطين وتقديمهم لمحاكمات عادلة، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

كما حث تقد المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية على تحمل مسؤولياتها، واتخاذ موقف حازم لوقف هذه الاعتداءات المتكررة وحماية المدنيين.

التعدين: رفض لإلغاء المسؤولية المجتمعية ومطالبات بشراكة عادلة

بورتسودان/عطبرة: (ديسمبر)

أعلن عدد كبير من المعدّنين الأهليين بولايتي البحر الأحمر ونهر النيل رفضهم التام لمحاولات وزير المعادن إلغاء القرار رقم 90، والذي يمنح الولايات المنتجة نسبة من أموال المسؤولية المجتمعية منذ صدوره في العام 2021م.

واعتبرت المجتمعات المستضيفة لأنشطة التعدين أن القرار يمثل خطوة نحو إنصاف مناطق ظلت لعقود تتحمل الأعباء البيئية والصحية والخدمية المصاحبة لاستخراج الذهب والمعادن، مقابل نصيب محدود من التنمية.

وقال الناطق باسم مجتمعات غرب ولاية البحر الأحمر والمجتمعات المستضيفة للتعدين بنهر النيل، إبراهيم محمد منصور، في تصريحات صحفية الاثنين 3 أغسطس 2026م، إنهم يرفضون رفضاً قاطعاً قرار وزارة المعادن بإلغاء القرار «90».

وتابع أن إلغاء القرار يعتبر سلباً لحقوقهم ويزيد من حالة الاحتقان، مطالباً بإعادة النظر فيه فوراً بما يحفظ مبدأ الشراكة العادلة.

وأضاف أن إلغاء القرار يعكس تجاهلاً لمطالب المجتمعات المحلية ويقوض الثقة في مؤسسات الدولة، محذراً من أن الخطوة قد تؤدي إلى مزيد من التوتر في المناطق المستضيفة للتعدين.

وطالب الحكومة ووزارة المعادن بإعادة النظر في القرار بصورة عاجلة، والعمل على وضع آلية تضمن الشراكة العادلة بين الدولة والشركات والمجتمعات المحلية، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحفظ حقوق السكان المتأثرين بالنشاط التعديني

وأنتج السودان خلال العام الماضي 70 طنًا من الذهب، وفقًا للشركة السودانية للموارد المعدنية، بينما أعلن بنك السودان المركزي أن الصادرات الرسمية بلغت 14 طنًا فقط، وهو ما يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من الإنتاج يتم تهريبه إلى خارج البلاد.

الإعدام قصاصاً لـ٥ من منسوبي الشرطة في قضية تعذيب محتجز حتى الموت بدنقلا

دنقلا: (ديسمبر)

المقدم شرطة نزار أحمد الحسن

أصدرت محكمة جنايات دنقلا العامة، برئاسة القاضي نزار أحمد عبد الله، حكماً بالإعدام شنقاً حتى الموت قصاصاً بحق المقدم شرطة نزار أحمد الحسن، مدير مباحث الولاية الشمالية، وخمسة من منسوبي الشرطة، بعد إدانتهم بالاشتراك في جريمة القتل العمد، في الدعوى الجنائية رقم (3066) لسنة 2024.

وأضاف بيان صادر عن إعلام النيابة العامة بتاريخ 2 أغسطس أن الحكم شمل كلاً من رقيب شرطة الياس عبد الرحمن، وعريف شرطة محمد عبد الرحمن، وعريف شرطة خالد ياسر، وجندي شرطة مصعب عبد الرحمن، وجندي شرطة رامي، وذلك لمخالفتهم أحكام المواد (21/ 130) من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م، المعدل في عام 2020م.

وبحسب ما ورد من النيابة العامة بالولاية الشمالية، فإن القضية تعود إلى اتهام المدانين بالاعتداء على المواطن دفع لله إبراهيم القاضي الذي كان محتجزاً داخل حراسة المباحث بمدينة دنقلا وتعذيبه، مما أدى إلى وفاته. وبعد استكمال التحريات، أحالت النيابة ملف الدعوى إلى المحكمة، وقدمت بيناتها التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكم الإدانة.

وفي المقابل، قضت المحكمة ببراءة الرائد شرطة عمار عبد الله الخضر من التهم المنسوبة إليه، لعدم ثبوت مسؤوليته الجنائية في الوقائع محل الدعوى.

وأشار البيان إلى تولي النيابة العامة تمثيل الاتهام أمام المحكمة بواسطة وكيل ثاني النيابة، مولانا محمد درار عبد الله. وحظيت القضية بمتابعة واهتمام واسع من الرأي العام في الولاية الشمالية.

الدعم السريع يعتقل مواطنين بالنهود ويغلق «الإستار لنك»

النهود: (ديسمبر)

كشفت مصادر محلية بمدينة النهود لـ«ديسمبر» أن وفد الإدارة الأهلية، الذي غادر المدينة إلى دارفور، لا يزال موجوداً في مدينة نيالا منذ أكثر من شهر.

وكان الوفد قد التقى الشهر الماضي بوزير الداخلية بحكومة «تأسيس» سليمان صندل، وطلب منه استرداد بعض السيارات التي تم نهبها عند سيطرة قوات الدعم السريع على المدينة.

وفي تطور ميداني، وصل متحرك كبير لقوات الدعم السريع يوم الاثنين 3 أغسطس 2026م إلى مدينة النهود، ومارس ترهيباً وتخويفاً للمواطنين المقيمين داخل المدينة منذ أن فرضت عليها قوات الدعم السريع سيطرتها الكاملة في مايو 2025. ويوجد داخل المدينة أعداد من المواطنين معظمهم من كبار السن والنساء والأطفال الذين فضلوا البقاء في منازلهم بدلاً عن النزوح إلى القرى المحيطة بالمدينة أو التوجه إلى ولاية شمال كردفان.

وتمركزت القوات الواصلة حديثا في 9 مواقع عسكرية داخل أحياء المدينة، واعتدت على المواطنين الموجودين في الطرق بالضرب بالسياط بصورة مهينة، واعتقلت بعض المواطنين بتهم تتعلق بدعم الجيش أو عضوية الحركة الإسلامية.

عندما يفقد الوسطاء ثقة الشركاء

المِلكية السودانية... أزمة تهدد مسار السلام

مجموعة إعلان المبادئ

وفد الكتلة الديمقراطية في مشاورات أديس أبابا

تقرير خاص: (ديسمبر)

انصبّ الخلاف الذي فجّر اجتماعات أديس أبابا في نهاية يوليو 2026 على سؤال يتجاوز المقاعد وأسماء المشاركين: من يملك العملية السياسية في السودان؟ فقد رأت الآلية الخماسية أن توسيع المشاركة يهدف إلى بناء توافق أوسع، بينما اعتبرت قوى مدنية رئيسية أن الطريقة التي أُعيد بها تشكيل قائمة المشاركين غيّرت طبيعة العملية السياسية نفسها، وأضعفت مبدأ «الملكية السودانية»، أي حق السودانيين في تحديد أطراف الحوار وأجندته وآلياته. وهكذا تحولت أزمة إجرائية في ظاهرها إلى خلاف أعمق حول حدود دور الوسطاء، ومن يملك رسم مسار السلام.

> **الوسيط يفقد جزءاً من شرعيته عندما يُنظر إليه باعتباره طرفاً يحدد شكل العملية السياسية، لا جهة تساعد الأطراف على التوصل إلى توافق**

رفض التزييف

في بيانها الصادر في 28 يوليو، أكدت قوى إعلان المبادئ أن قرارها بمقاطعة الاجتماعات لا يعني الانسحاب من جهود السلام، بل يعكس اعتراضها على الطريقة التي تُدار بها العملية السياسية. ووفقاً للقوى المقاطِعة، كانت التفاهمات السابقة تقضي بمشاركة 38 ممثلاً في المشاورات التحضيرية، قبل أن تُضاف في اللحظة الأخيرة 32 شخصية أخرى، وهو ما اعتبرته تغييراً لقواعد العملية السياسية من دون توافق مسبق.

ولم تقتصر الاعتراضات على قوى إعلان المبادئ. فقد أعلن تحالف «تأسيس» هو الآخر اعتذاره عن المشاركة، وأرجع المتحدث باسمه أحمد تقد لسان قرارهم إلى ما وصفه باختلالات في إدارة المرحلة الاستكشافية وآليات اختيار المشاركين، مع تأكيده الاستعداد لمواصلة العمل مع الآلية الخماسية إذا أُعيد النظر في أسس العملية السياسية.

كما شدد رئيس تحالف صمود؛ عبد الله حمدوك، على أن الخلاف لا يتعلق بالحوار في حد ذاته، وإنما بطريقة إدارته، معتبراً أن دور الوسطاء يجب أن يقتصر على التيسير لا على تحديد أطراف الحوار أو صياغة مخرجاته.

ويوضح عضو الأمانة العامة في تحالف القوى المدنية الديمقراطية «صمود» شهاب الطيب أن موقف التحالف من العملية السياسية لم يتغير منذ أيام تحالف «تقدم»، ويستند إلى مبدأ أساسي يتمثل في أن تكون ملكية العملية السياسية للسودانيين، بحيث تتولى القوى السياسية والمدنية تحديد أجندة الحوار وأطرافه، بينما يقتصر دور الشركاء الإقليميين والدوليين على التيسير والدعم. ويرى الطيب أن الخلاف مع الآلية الخماسية يتمحور حول ما يصفه بمحاولة فرض أطراف على العملية السياسية من خارج التوافق بين القوى السودانية، معتبراً أن هذا النهج يمثل خروجاً على التفاهمات السابقة مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيقاد، وكان السبب المباشر وراء قرار «صمود» مقاطعة الجولة الأخيرة من المشاورات. ويضيف أن إصرار الآلية على هذا المسار يثير شكوكاً لدى التحالف بشأن حياد بعض القائمين عليها.

ويكشف تقاطع هذه المواقف، رغم التباعد السياسي بين أصحابها، أن الأزمة تجاوزت الخلاف بين القوى السودانية، لتصبح أزمة ثقة في تصميم العملية السياسية نفسها.

سلسلة الإخفاقات

لفهم عمق الاعتراضات التي برزت في يوليو 2026، ينبغي النظر إليها باعتبارها امتداداً لمسار بدأ قبل ذلك بسنوات، لا باعتبارها خلافاً طارئاً. فمنذ يوليو 2024 تعثرت محاولات إطلاق حوار سياسي جديد بعد تجاهل مذكرة تقدمت بها قوى مدنية طالبت بأسس واضحة للعملية السياسية. وفي أبريل 2025 تكرر الخلاف عندما رفضت أطراف مدنية المشاركة في اجتماعات دعت إليها جهات إقليمية، معتبرة أن تصميم الحوار لا يعكس التفاهمات السابقة. كما تعثرت لاحقاً محاولات نقل المشاورات إلى لواندا ثم جيبوتي لتشكيل لجنة تحضيرية، قبل أن تتجدد الخلافات حول معايير التمثيل في اجتماعات أديس أبابا خلال يونيو ويوليو 2026.

وترى مجموعة الأزمات الدولية أن جوهر المشكلة ليس تعدد المبادرات، بل «غياب عملية تحظى بثقة الأطراف السودانية».

وهنا يبدو واضحاً أن تعدد المنصات الإقليمية والدولية أتاح للأطراف المتحاربة مساحة أوسع للمناورة، وتحويل الخلاف من التفاوض فيما بينها إلى التنافس بين الوسطاء أنفسهم. وفي هذا السياق، لم تعد أزمة يوليو 2026 مجرد خلاف على آليات التمثيل، بل مؤشراً على أزمة أعمق تتعلق بثقة الفاعلين السودانيين في بنية الوساطة الدولية نفسها.

شَرْعَنة مشوَّهة

تربط مؤسسات بحثية دولية أزمة الوساطة في السودان ببنية العملية السياسية نفسها، إلى جانب تعدد المبادرات وخلافات التمثيل. وترى مجموعة الأزمات الدولية أن غياب إطار دولي موحد سمح بـ«تعدد المنصات والمرجعيات»، وأتاح للأطراف المتحاربة «هامشاً أوسع للمناورة بين المبادرات المختلفة، بما أضعف موقع القوى المدنية وأربك جهود الوصول إلى مسار تفاوضي واحد».

ويحذر المعهد الأوروبي للسلام من أن أي عملية سياسية تُبنى على موازين القوة العسكرية القائمة، بدلاً من المبادئ المتوافق عليها، قد تتحول إلى «وسيلة لتكريس الأمر الواقع»، أكثر من كونها أداة لإنهاء النزاع. فكلما غلبت الاعتبارات السياسية الآنية على قواعد الشرعية والتمثيل، ازداد خطر أن تمنح المفاوضات غطاء لترتيبات فرضتها الحرب بدلاً من معالجتها.

رشا عوض

شهاب الطيب

وتتقاطع هذه القراءة مع ما تطرحه الصحفية والمحللة السياسية رشا عوض، التي ترى أن الآلية الخماسية «فقدت جزءاً من حيادها»، نتيجة ما تعتبره «نفوذاً متزايداً لبعض القوى الإقليمية، وارتباط شخصيات مؤثرة داخل بعض مسارات الوساطة بشبكات النظام السابق». ووفق هذا التحليل، فإن الخطر لا يكمن فقط في تعثر الوساطة، بل في احتمال أن تنتهي إلى تسوية تمنح السلطة القائمة غطاءً سياسياً جديداً من دون معالجة الأسباب البنيوية التي قادت إلى الحرب.

وتفيد ثلاثة مصادر سياسية، فضلت عدم الكشف عن هويتها، بأن الآلية الخماسية وجهت دعوات إلى 32 شخصية وصفتها المصادر بأنها «غير معرفة سياسياً»، مقابل تمثيل محدود لبقية الكتل والقوى السياسية. وترى المصادر أن غالبية هذه الشخصيات تنتمي إلى مجموعات تتقاطع مع المسار السياسي الذي يدعمه قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، والذي يهدف، بحسب تقديرها، إلى تهيئة عملية حوار تمهد لتكريس سلطته. وتعتبر المصادر أن طريقة توزيع الدعوات كانت من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت عدداً من القوى المدنية إلى مقاطعة اجتماعات الآلية.

وتقول المصادر إن أحد أبرز أسباب تعثر عمل الآلية يعود، من وجهة نظرها، إلى الدور الذي يؤديه الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في السودان؛ السفير محمد بلعيش، متهمة إياه بالانحياز إلى رؤية البرهان وبعض القوى الإقليمية، وهو ما ترى أنه أضعف فرص بناء عملية سياسية تحظى بثقة مختلف الأطراف السودانية. وتضيف المصادر أن تحفظاتها على دور بلعيش تعود إلى ما قبل اندلاع الحرب، مشيرة إلى مواقف تعكس، بحسب روايتها، انحيازه في إدارة مسارات حوار سابقة.

وترى المصادر أن هذه الوقائع عززت قناعتها بعدم حياد بلعيش في إدارة العملية السياسية، وتعتبر أن استمرار هذا النهج يخدم، بحسب تقديرها، مصالح عناصر النظام السابق، ويعرقل جهود القوى المدنية الرامية إلى إطلاق عملية سياسية مستقلة وشاملة، بما يقوض فرص التوصل إلى تسوية تحظى بقبول واسع بين الأطراف السودانية.

ومن هذا المنطلق، تتمسك قوى مدنية بأن تكون العملية السياسية مستقلة عن طرفي النزاع، وأن تستبعد القوى المرتبطة بالنظام السابق من تحديد مسار المرحلة الانتقالية.

تيسير أم وصاية؟

ومع تصاعد الانتقادات، انتقل الجدل من أسماء المشاركين إلى طبيعة الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الوسطاء الدوليون. فالقوى المدنية التي قاطعت اجتماعات يوليو ترى أن إعادة تصميم العملية السياسية منذ بدايتها تمثل المدخل إلى معالجة الأزمة، عبر تشكيل لجنة تحضيرية يتفق عليها السودانيون أنفسهم، تتولى تحديد الأطراف المشاركة، وصياغة جدول الأعمال، ورسم مسار التفاوض، على أن يقتصر دور الوسطاء على التيسير وتوفير الضمانات.

ممثلو الآلية الخماسية

> **الاتفاقات التي يشعر السودانيون بأنها صِيغت خارج إرادتهم قد تنجح في وقف القتال مؤقتاً، لكنها تظل مهدَّدة بالانهيار عند أول اختبار سياسي أو أمني**

ويؤكد شهاب الطيب أن «صمود» طرح تصوراً عملياً لإدارة العملية السياسية، يقوم على تشكيل لجنة تحضيرية تضم القوى المدنية والسياسية الرئيسية، بما في ذلك الكتلة الديمقراطية، وتحالف «تأسيس»، و«صمود»، وقيادة حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، إلى جانب ممثلين للنساء والشباب، على أن تتولى هذه اللجنة إعداد أجندة الحوار، وتحديد المشاركين، ووضع تصور واضح لمخرجات العملية السياسية قبل انطلاقها. ويعتبر الطيب أن تجاوز فكرة اللجنة التحضيرية، رغم ما يقول إنه كان محل توافق في اجتماعات سابقة مع الآلية الخماسية وممثلي القوى المدنية في أديس أبابا، يمثل «محاولة لإغراق العملية السياسية وإضعاف فرص نجاحها».

وفيما يتعلق بالدورين الإقليمي والدولي، يرى الطيب أن المبادرة الرباعية لا تزال تمثل «المرجعية الأنسب لجهود وقف الحرب»، داعياً إلى البناء عليها ومراجعة أداء الآلية الخماسية بما يعزز فرص التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإطلاق عملية سياسية سودانية تعالج جذور الأزمة، لا تقتصر على إنهاء الحرب فحسب، وإنما تمتد إلى معالجة أسبابها وبناء سلام مستدام.

ويجد هذا الطرح سنداً في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن السودان، التي شددت مراراً على أن استدامة أي تسوية ترتبط بقيادة السودانيين للعملية السياسية وامتلاكهم لها، إلى جانب مشاركة واسعة للقوى المدنية والنساء والشباب والمجتمعات المتأثرة بالحرب. وفي هذا الإطار، يقتصر دور الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين على الدعم والتيسير، فيما تبقى مهمة تحديد الأطراف وصياغة مخرجات التفاوض بيد السودانيين.

ويتقاطع ذلك أيضا مع توصيات مراكز بحثية دولية، مثل مجموعة الأزمات الدولية و«تشاتام هاوس» التي ترى أن الوسيط «يفقد جزءاً من شرعيته عندما يُنظر إليه باعتباره طرفاً يحدد شكل العملية السياسية، لا جهة تساعد الأطراف على التوصل إلى توافق». فكلما اتسعت الفجوة بين تصور الوسطاء للعملية السياسية وتصور الفاعلين المحليين لها، تراجعت فرص نجاح أي اتفاق، مهما بدا متماسكاً على الورق.

> **ليست مصادفة ما رسخ قناعات سياسية بانحياز بلعيش لخدمة النظام السابق، وهو نهج يهدد بإجهاض أي عملية سياسية مستقلة تحظى بقبول سوداني واسع**

ومن هنا، تبدو أزمة «الملكية السودانية» أكثر من مجرد خلاف إجرائي؛ فهي تمس جوهر شرعية أي عملية سلام مقبلة. فالاتفاقات التي يشعر السودانيون بأنها صِيغت خارج إرادتهم قد تنجح في وقف القتال مؤقتاً، لكنها تظل مهدَّدة بالانهيار عند أول اختبار سياسي أو أمني.

إنذار أخير

تمثل مقاطعة اجتماعات يوليو 2026 محطة جديدة في مسار طويل من التعثر، لكنها كشفت أيضاً عن أزمة تتجاوز الخلاف حول قوائم المشاركين وآليات التمثيل. فالقوى المدنية التي اختارت المقاطعة تطرح سؤالاً يتعلق بملكية العملية السياسية، وتطالب بمسار يحدد السودانيون قواعده وأطرافه وأهدافه. أما الآلية الخماسية، فأصبح تحديها استعادة الثقة التي تراجعت لدى جزء مؤثر من الفاعلين السودانيين، إلى جانب إدارة أي جولة تفاوضية جديدة.

وفي السودان، حيث تتداخل الحرب مع أزمة الدولة وأزمة الشرعية، تبدو هذه المعضلة أكثر تعقيداً. فحين يُنظر إلى الوساطة باعتبارها فاعلاً يعيد توزيع النفوذ، تتراجع قدرتها على أداء وظيفتها الأساسية في إدارة التفاوض، وتتعرض الثقة التي يقوم عليها أي مسار سلام للاهتزاز.

وهكذا اتسعت معركة السلام من البحث عن وقف إطلاق النار إلى سؤال أكثر جوهرية: من يملك العملية السياسية؟ وقد تحدد الإجابة عن هذا السؤال فرص إنهاء الحرب، كما قد ترسم ملامح الدولة السودانية التي ستولد بعدها.

> **أن تكون ملكية العملية السياسية للسودانيين، هو أن تتولى القوى السياسية والمدنية تحديد أجندة الحوار وأطرافه، بينما يقتصر دور الشركاء الإقليميين والدوليين على التيسير والدعم**

بنك النيلين.. حملة ضد المتعثرين

خاص - (ديسمبر)

كشفت مصادر مطلعة ببنك النيلين للتنمية الصناعية عن أن إدارة البنك دونت بلاغات في مواجهة عدد من المتعثرين من عملاء البنك، بعد أن استنفدت كافة السبل في الحصول على أموال مرابحات وقروض حصلوا عليها بحجة الاستثمار.

وقال مصدر إن «مجموع الأموال التي تم تدوينها في البلاغ بلغت (73) ترليون جنيه سوداني من أصل مديونية تتجاوز (360) ترليون جنيه»، مشيرا إلى أن أخطاء إدارية تسببت في حجم التعثر الكبير، الأمر الذي يضع قيادات حالية في البنك ومديرين سابقين تحت المساءلة القانونية.

وقالت مصادر متطابقة إن إدارة البنك الجديدة بقيادة المدير أبوعبيدة صالح جبب الله شرعت في اتخاذ إجراءات تقاضٍ بعيداً عن الإدارة القانونية في رئاسةً البنك التي تُتَّهم بالتقاعس عن فتح البلاغات والتورط في التفريط في حقوق البنك، بعد أن حصل عملاء على قروض دون اتباع الشروط والإجراءات السليمة، الأمر الذي دفع مدير الإدارة القانونية في البنك إلى إصدار بيان (حصلت ديسمبر على نسخة منه) متهماً فيه الإدارة الجديدة بتجاوزه وإسناد العمل القانوني إلى موظفين غير متخصصين.

إلا أن الإدارة كان ردها أنها تعمل مع الإدارة القانونية في البحر الأحمر بعد أن تبين لها تفريط الإدارة القانونية في إبرام عقود الاستثمار والتماهي مع الإدارات السابقة، وقال المصدر «الإدارة وجدت قروضاً ضخمة بدون ضمانات حقيقية ومبالغ كبيرة يصعب استردادها».

ونظراً لمحدودية المبلغ المعني بالبلاغات والذي يصل إلى 73 ترليون جنيه سوداني، وضخامة المديونية المتبقية التي تبلغ 360 ترليون جنيه سوداني، طرحت قيادات عليا داخل البنك تساؤلات حول الجهات التي لم تتم ملاحقتها قضائياً، وعن المعايير الشخصية التي يُتَّهم المديرُ العام بتبنيها في فتح البلاغات بشكل انتقائي.

وقالت المصادر في وقت سابق لـ(ديسمبر) إن شخصيات نافذة في شركات مرتبطة بالجيش، إضافة إلى رجال أعمال مقربين منه، حصلوا على قروض واستثمارات لم تُسترد، مشيرة إلى أن هذه الممارسات بدأت بعد سيطرة الجيش على السلطة في 25 أكتوبر 2021.

وأضافت المصادر أن منظومة الصناعات الدفاعية كثفت، منذ إدراجها على قائمة العقوبات الأمريكية في يناير 2025، جهودها لإخفاء أموالها في استثمارات آمنة تمهيداً لتصفيتها، وأنها استخدمت فرع بنك النيلين في أبوظبي في معاملات وصفت بأنها عالية المخاطر.

وبحسب المعلومات المتوفرة لـ(ديسمبر) فإن مخالفات كبيرة حدثت في استثمارات بنك النيلين، الأمر الذي كان له أثر سلبي على موقف البنك المالي،

كشفت التسجيلات الصوتية المتبادلة في مجموعات واتساب خاصة بإدارة البنك عن أن هناك تقصيراً كبيراً من الإدارة القانونية نجم عنه حصول عملاء على أموال مرابحات واستثمارات ضخمة دون ضمانات

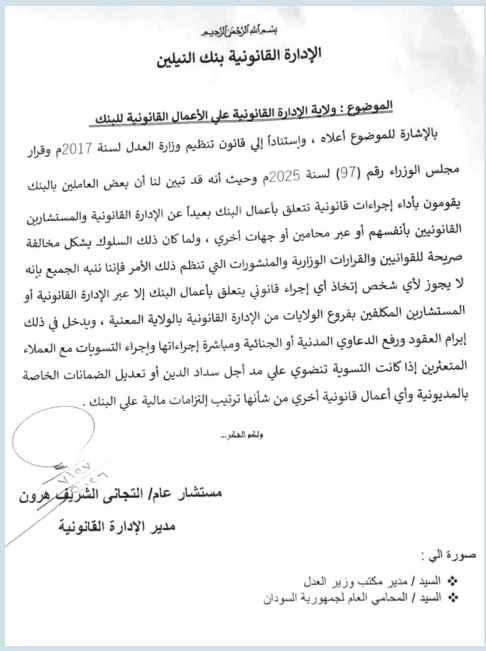

بسم الله الرحمن الرحيم

الإدارة القانونية بنك النيلين

الموضوع : ولاية الإدارة القانونية على الأعمال القانونية للبنك

بالإشارة للموضوع أعلاه ، وإستناداً إلي قانون تنظيم وزارة العدل لسنة 2017م وقرار مجلس الوزراء رقم (97) لسنة 2025م وحيث أنه قد تبين لنا أن بعض العاملين بالبنك يقومون بأداء إجراءات قانونية تتعلق بأعمال البنك بعيداً عن الإدارة القانونية والمستشارين القانونيين بأنفسهم أو عبر محامين أو جهات أخري ، ولما كان ذلك السلوك يشكل مخالفة صريحة للقوانين والقرارات الوزارية والمنشورات التي تنظم ذلك الأمر فإننا ننبه الجميع بانه لا يجوز لأي شخص إتخاذ أي إجراء قانوني يتعلق بأعمال البنك إلا عبر الإدارة القانونية أو المستشارين المكلفين بفروع الولايات من الإدارة القانونية بالولاية المعنية ، وبدخل في ذلك إبرام العقود ورفع الدعاوي المدنية أو الجنائية ومباشرة إجراءاتها وإجراء التسويات مع العملاء المتعثرين إذا كانت التسوية تنضوي علي مد أجل سداد الدين أو تعديل الضمانات الخاصة بالمديونية وأي أعمال قانونية أخري من شأنها ترتيب إلتزامات مالية علي البنك .

ولكم الحضر...

مستشار عام/ التجاني الشريف هرون

مدير الإدارة القانونية

صورة الى :

- السيد / مدير مكتب وزير العدل
- السيد / المحامي العام لجمهورية السودان

قالت المصادر إن الحملة الحالية التي تقوم بها الإدارة لاسترداد الأموال المتعثرة تركزت في أشخاص وجهات بعينها وتجاوزت آخرين

عملاء البنك في سحب مبالغ كافية من حساباتهم عبر التطبيقات البنكية. لكن لم تنجح اللجنة، بحسب المصادر، في مهمتها خاصة في ظل التغيير المستمر لمديري البنك. وقال مصدر من بنك السودان إن «الشكوى من بنك النيلين متكررة، وهناك مؤشرات على تجاوزات». وأشار المصدر إلى أن محافظ بنك السودان المركزي خلفاً لبرعي الصديق شكلت لجنة تفتيش لمراجعة الأوضاع في بنك النيلين، خاصة ما يتعلق بـ«حصائل الصادر والاستثمارات المتعثرة في البنك»، وذلك بسبب تجاوز الاحتياطي القانوني للنيلين في البنك المركزي سقفه، إلى جانب صعوبات تواجه

وأن حجم التعثر ارتفع بعد اندلاع الحرب 2023 بسبب سياسات خاطئة اتبعتها الإدارة في عهد المدير عثمان آدم ورئيسة مجلس الإدارة حميدة محمد صالح.

وكشفت تسجيلات صوتية في مجموعات واتساب، حصلت عليها (ديسمبر)، عن حملة تقودها الإدارة الجديدة تتهم فيها عدة جهات في الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة السابقين بالتفريط في أموال البنك، ومن المتوقع محاسبة موظفين حاليين في الخدمة وآخرين سابقين على مخالفات إدارية حصلوا من خلالها على أموال ومكاسب شخصية.

اشتراك الإدارة السابقة

وتشير تقارير من إدارة الاستثمار إلى أن أكبر العمليات المتعثرة كانت طرفاً فيها إدارة البنك السابقة في فترة عثمان آدم، على الرغم من أنها تمت في إدارة الاستثمار بتوجيهات مكتوبة وشفوية منه وبعلم مجلس الإدارة الذي تم تغيير رئاسته، والتي كانت تشغلها مدير إدارة التقنية السابقة ببنك السودان حميدة محمد صالح وتولاها اللواء بحري معاش إسماعيل أبوشوك. كما كشفت إدارة الاستثمار أن عمليات التعثر تشمل معظم فروع البنك، لكنها تتركز في ثلاثة فروع هي: فرع الرياض، العمارات والسجانة. وبحسب المصادر ربما تُدوِّن بلاغات في حق مَن حصلوا على أموال بطرق غير قانونية من الموظفين السابقين.

مخالفات الإدارة القانونية

كشفت التسجيلات الصوتية المتبادلة في مجموعات واتساب خاصة بإدارة البنك عن أن هناك اتهامات بتقصير كبير موجهة للإدارة القانونية ونجم عنها حصول عملاء على أموال مرابحات واستثمارات ضخمة دون ضمانات. وأشارت مصادر إلى أن المدير السابق عثمان آدم حصل على أموال معاش غير مستحقة بعد أن حصل على فتوى من الإدارة القانونية التي يرأسها التجاني الشريف هارون، كما حصل أعضاء مجلس الإدارة في فترة حميدة محمد صالح على أموال بغير حق. إلا أن المشكلة الأكبر في موافقة الإدارة القانونية على ضمانات من شركات تأمين لمرابحات كبيرة ترفض المصادر عن كشف الجهات التي حصلت عليها في الوقت الحالي.

وبعد أن تولت آمنة ميرغني منصب محافظ بنك السودان المركزي خلفاً لبرعي الصديق شكلت لجنة تفتيش لمراجعة الأوضاع في بنك النيلين، خاصة ما يتعلق بـ«حصائل الصادر والاستثمارات المتعثرة في البنك»، وذلك بسبب تجاوز الاحتياطي القانوني للنيلين في البنك المركزي سقفه، إلى جانب صعوبات تواجه

البنك المركزي السابق برعي الصديق لم يكن جاداً في التحقق مما يثار عن بنك النيلين، وأضاف «كانت ثقة برعي في عثمان آدم كبيرة». وحمَّل المصدر الإدارة القانونية مسؤولية بطء الإجراءات المحاسبية وإفشال مهمة لجنة بنك السودان المركزي بسبب عدم التعاون، الأمر الذي دفع الإدارة الجديدة إلى تجاوز إدارة التجاني هارون.

وأشار عضو مجلس إدارة سابق في بنك النيلين إلى أن سيطرة الجيش على بنك السودان منذ انقلاب 25 أكتوبر انعكس سلباً على النيلين، وقال «بعد انقلاب 25 أكتوبر سيطر الجيش على بنك السودان، وتأثر بنك النيلين بذلك، بسبب تصرفات مديري إدارات ساهموا في تدهور البنك بتمرير معاملات غير سليمة»، وأضاف «بنك النيلين بنك حكومي بالكامل».

وكانت (ديسمبر) انفردت بالكشف عن تحركات في الجيش لتفكيك منظومة الصناعات الدفاعية بعد أن تم حظرها من قبل الإدارة الأمريكية. وقالت مصادر متطابقة إن المنظومة شرعت فعلياً في شراء عقارات داخل السودان، إلا أن جزءاً مقدراً من أموالها تستثمره في شراكات مع شركات خارج السودان في تركيا وموريتانيا ومصر، إضافة إلى آذربيجان وبيلاروسيا وأوكرانيا عن طريق رجال أعمال.

وسحب عدد من رجال الأعمال أموالهم من بنك النيلين وبالذات الودائع الدولارية، وعانى البنك شحاً في النقد بالعملة المحلية والأجنبية، الأمر الذي استدعى تدخل رئيس الوزراء المعين كامل إدريس، إلى جانب توقف تطبيقاته المصرفية.

وسبق أن شملت العقوبات الأمريكية رجل الإعمال السوداني الأصل الذي يحمل الجنسية الأوكرانية محمد عبد الله خلف الله. ويذكر أن قرار محمد عبدالله أدرج في قرار واحد مع قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان. وقالت المصادر إن خلف الله استخدم أموال منظومة الصناعات وفتح حسابات وأسس شركات في هونغ كونغ ودول أخرى.

وأكدت المصادر أن رجال أعمال مقربين من قادة الجيش حصلوا على أموال ضخمة من بنك النيلين، خاصة مستوردي المواد البترولية ومن بينهم عبد الله سهل وهشام السوباط ومحمد إبراهيم العليقي وعمر النمير صاحب شركات «فيض النعم» في السودان والإمارات ومصر.

حملة قادمة

قالت المصادر إن الحملة الحالية التي تقوم بها الإدارة لاسترداد الأموال المتعثرة ركزت على أشخاص وجهات بعينها وتجاوزت آخرين، إلا أنهم أشاروا إلى أن الإدارة بررت ذلك بأنها مستمرة ولكنها سوف تعمل على إدراج مخالفين على دفعات. ومن المقرر أن تشمل الحملة بنك النيلين أبوظبي الذي شهد تجاوزات مالية كبيرة في الفترة الماضية، دفعت السلطات الإماراتية إلى تشكيل لجان تحقيق وإرسال خطابات إنذار إلى إدارة النيلين أبوظبي. ومن المتوقع أن تكشف الحملة الحالية والحملات القادمة عن أسماء رجال أعمال وشركات كبرى حصلت على أموال ضخمة من بنك النيلين بعد الحرب وفشلت في إعادتها، إلى جانب مخالفات توريد حصائل الصادر.

الدفاع عن لقمة العيش أصبح جزءاً من معركة الدفاع عن الوطن والديمقراطية والسلام

الخرطوم: (ديسمبر)

دعا التحالف الاقتصادي لقوى ثورة ديسمبر المجيدة كافة جماهير الشعب في المدن والقرى والأحياء، والعمال والمزارعين والمهنيين والطلاب والنساء والشباب والرعاة، إلى توحيد الإرادة وتنظيم الصفوف، وتوحيد النضال، وتصعيد المقاومة الجماهيرية السلمية بمختلف أشكالها المجربة، حتى إسقاط سلطة الحرب، ووقف نزيف الدم، واستعادة المسار المدني الديمقراطي، وإقامة دولة القانون والمواطنة والعدالة، وتوجيه موارد البلاد لإعادة الإعمار، وتحسين الخدمات، ودعم الإنتاج، وتوفير فرص العمل، والحياة الكريمة لكل المواطنين.

وأضاف التحالف، في بيان بتاريخ 2 أغسطس 2026، أن الدفاع عن لقمة العيش أصبح جزءاً لا يتجزأ من معركة الدفاع عن الوطن والديمقراطية والسلام، وأن مقاومة الغلاء والفقر والجوع لا تنفصل عن مقاومة الحرب وسلطتها وكل أطرافها، لأنها لا تنتج إلا الخراب، ولا يعيش على استمرارها إلا تجار السلاح وأثرياء الحرب والفساد، فيما يدفع المواطن اليوم الثمن الباهظ لحرب الصراع بين أطراف المكون العسكري واللجنة الأمنية للنظام البائد حول السلطة والثروة والمصالح الذاتية الضيقة التي دمّرت الوطن، وأهدرت موارده، وحولت حياة الملايين إلى جحيم من الجوع والخوف والنزوح والفقر المدقع.

وأشار البيان إلى أن الأزمة الاقتصادية لم تعد مجرد ارتفاع في الأسعار، بل أصبحت واقعاً يومياً لتجويع المواطنين وإفقارهم، بينما يُمتَص عرق المواطنين، وتُهْدَر ثروات البلاد وموارد في تمويل الحرب وإطالة أمدها. حيث أصبح الحصول على الخبز والعلاج والدواء والتعليم والوقود والمواصلات والسكن الكريم في كل أرجاء الوطن بما فيها مناطق هيمنة الجنجويد وحلفائهم معركة يومية يخوضها المواطن في مواجهة الغلاء والانهيار الاقتصادي، في ظل التدهور الكامل للخدمات الأساسية، وتوقف عجلة الإنتاج، وتدني قيمة العملة، وارتفاع تكاليف المعيشة لمستويات غير مسبوقة، مع اتساع رقعة الفقر لتشمل غالبية السكان، ويرتفع معدل الفقر إلى ما يتجاوز حاجز 82%، والانهيار الكامل لقطاعي الصحة والتعليم في كل البلاد.

وندد التحالف بتحميل المواطنين المزيد من أعباء الضرائب والرسوم والجبايات والأتاوات التي طالت حتى مصادر الطاقة الشمسية التي لجأ إليها الناس هرباً من انهيار خدمات الكهرباء. هذا بجانب القهر والقتل والنهب والترهيب الذي تمارسه مليشيا الجنجويد وحلفاؤها في حق المدنيين، ولم يعد المواطن يدفع ثمن الحرب بدمائه وأمنه ومستقبل أبنائه فحسب، بل أصبح يدفعه أيضاً من قوت يومه، بينما تستمر السلطة في تمويل أجهزتها المتضخمة، وإنفاقها العسكري والأمني، على حساب احتياجات الشعب الأساسية.

ونبه البيان إلى أن ثروات البلاد تتعرض للنهب والاستنزاف اليومي من طرفي الحرب على السواء، حيث تحولت الموارد، وفي مقدمتها الذهب والمحاصيل النقدية وطرق التجارة وحدودها المفتوحة المستباحة، إلى غنائم تتصارع عليها مراكز النفوذ في اقتصاد الحرب. وأصبح تهريب الموارد والاحتكارات والفساد أحد أهم مصادر تكوين الثروات لسلطة الحرب، وشبكات مصالح جنرالات الجيش ومؤسساته الاقتصادية، والمليشيات والحركات المسلحة، وطفيلية الحركة الإسلامية ورموز النظام البائد، بجانب عمليات النهب الواسع للموارد التي تمارسها مليشيا الجنجويد وشركاؤها في مناطق نفوذهم.

إن هذه المأساة ليست قضاءً لا يُرد، وإنما هي النتيجة المباشرة لاستمرار الحرب وسلطتها، وسيطرة اقتصادها، وغياب الحكم المدني الديمقراطي، وتغليب مصالح المتنفذين على مصالح الشعب. فلا تنمية مع الحرب، ولا استقرار مع عسكرة الدولة، ولا إصلاح اقتصادياً في ظل الفساد والاحتكار ونهب الموارد.

قيادات حقوقية إفريقية تطلق تحالفاً لمناصرة السودان

نيروبي: (ديسمبر)

في أكبر فعالية حقوقية إفريقية تُعنى بالسودان منذ اندلاع الحرب، انطلقت في العاصمة الكينية نيروبي يوم الثلاثاء 4 أغسطس 2026، أعمال ورشة الخبراء حول مناصرة سياسات المجتمع المدني بشأن السودان، بمشاركة نخبة من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، إلى جانب ممثلين لأهم منظمات المجتمع المدني الإفريقية والإقليمية والدولية.

ونظم الورشة المركز الإفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان، ومركز العدالة والمساءلة في إفريقيا (CEJA)، اللذان يتمتعان بصفة استشارية لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، إلى جانب مركز السودان للمعرفة في جنيف، بهدف تطوير استراتيجية أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني في مجال المناصرة السياسية دعماً للتوصل إلى حل سلمي للنزاع، ولا سيما المبادرات التي تقودها الآلية الرباعية والآلية الخماسية، مع الدعوة إلى توحيد جميع المسارات السياسية القائمة في إطار مبادرة سلام واحدة تحظى بدعم المجتمع الدولي.

وشهدت الجلسة الافتتاحية مشاركة شخصيات حقوقية ودبلوماسية بارزة، من بينها رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان محمد شاندي عثمان، والمستشارة الخاصة المنتهية ولايتها للاتحاد الإفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن بينيتا ديوب، ومنسقة فريق البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق كارولين يوسمان، إلى جانب ممثلين عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كينيا وعدد من القيادات الحقوقية الأفريقية.

وأجمع الخبراء والقيادات الحقوقية المشاركون على ضرورة إعداد استراتيجية أفريقية موحدة للمناصرة السياسية، تمكن منظمات المجتمع المدني السودانية والإفريقية من توحيد خطابها ورسالتها تجاه المجتمعين الإقليمي والدولي، بما يعكس خطورة الأزمة الإنسانية، ويؤكد أن أفريقيا لم يعد بإمكانها الاكتفاء بانتظار حلول مؤجلة لإنهاء الحرب المستمرة في السودان.

كما دعا عدد من المشاركين إلى أن تفضي الورشة إلى وضع الأساس لتأسيس تحالف أفريقي دائم للمجتمع المدني، يعمل كمنصة مستقلة ومحايدة للتواصل مع المؤسسات الإقليمية والدولية، والمساهمة في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والعدالة وحماية المدنيين في السودان.

تمزق النسيج الأسري.. حرب من نوع آخر في السودان

آلاف حالات الطلاق وأزمة اجتماعية خانقة

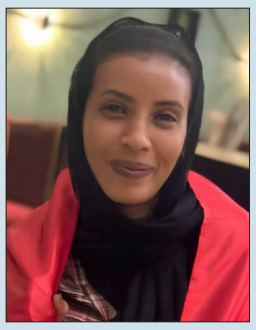

شيماء تاج السر، المحامية

مع استمرار الحرب في السودان، يدفع المجتمع السوداني ثمنًا باهظًا لا يقتصر على الأرواح والدمار، بل يمتد ليهدم كيان الأسرة، القلب النابض للمجتمع، مسجلًا أرقامًا قياسية في حالات الطلاق تعكس عمق المأساة الإنسانية والاجتماعية.

حين تُحارَب المدن وتنهار البيوت

عندما انطلقت شرارة الحرب في الخامس عشر من أبريل عام 2023، لم تكن ساحات القتال وحدها هي التي تهتز، فقد كان النسيج الاجتماعي السوداني، الذي ظل متماسكًا لعقود، على موعد مع تفكك لم يسبق له مثيل. فبينما كانت القذائف تدكُّ المدن وتشرِّد الملايين، كانت جبهة أخرى أكثر هدوءًا، ولكنها لا تقل تدميرًا، تنفتح داخل البيوت، لتسجل أرقامًا قياسية في حالات الطلاق. وكان الحرب التي أوقعت الآلاف من القتلى بدأت تأكل ما تبقى من حياة السودانيين، بدءًا من كيانهم الأسري الأكثر قداسة.

لقد تجاوزت تداعيات هذه الحرب المأساة الإنسانية المباشرة إلى عمق البنية الاجتماعية، لتكشف عن حقيقة مرة: أن الحروب لا تقتل الأجساد فقط، بل تقتل العلاقات، وتفكك الأسر، وتزرع بذور التفكك في مجتمعات كانت تُعرف بالتماسك. ففي مشهد لم ترَ له المحاكم السودانية نظيرًا، تحولت قاعات العدل إلى وجهة أخيرة لأسر كانت تجمعها المحبة، لكنها لم تصمد أمام وطأة النزوح والفقر والضغوط النفسية التي لا تُطاق.

تجاوزت تداعيات هذه الحرب المأساة الإنسانية المباشرة إلى عمق البنية الاجتماعية، لتكشف عن حقيقة مرة: أن الحروب لا تقتل الأجساد فقط، بل تقتل العلاقات، وتفكك الأسر.. وتحولت قاعات العدل إلى وجهة أخيرة لأسر كانت تجمعها المحبة، لكنها لم تصمد أمام وطأة النزوح والفقر والضغوط النفسية

أرقام صادمة تكشف فداحة الأزمة

ترسم الأرقام التي بدأت تتكشف خلال السنوات الثلاث الماضية صورة مقلقة لواقع الأسرة السودانية. فوفقًا لبيانات صادرة عن منظمة لبنة للتنمية ودراسات المجتمع، فقد بلغت حالات الطلاق في السودان خلال عام 2023 وحده حوالي 96 ألف حالة، بارتفاع نسبته 36% عن الأعوام السابقة، وهو ما يعني حدوث 11 حالة طلاق كل ساعة، وأكثر من 8 آلاف حالة شهريًا في ذلك العام.

ومع استمرار الحرب وتوسع رقعتها، كشفت مصادر في السلطة القضائية السودانية عن تسجيل ما لا يقل عن 35 ألف حالة طلاق منذ اندلاع النزاع وحتى منتصف عام 2026، وهو رقم يوصف بأنه «غير مسبوق»، ويعكس «تمزقًا اجتماعيًا» حادًا، وفق ما أكده باحثون في علم الاجتماع.

لكن الأكثر إثارة للقلق هو ما يتحدث عنه مراقبون من أن هذه الأرقام الرسمية المسجلة في المحاكم لا تمثل سوى جزء من الحقيقة. فهناك عدد لا يحصى من حالات الانفصال التي تمت في البيوت دون توثيق رسمي، إما بسبب صعوبة الوصول إلى المحاكم في ظل انقطاع الطرق، أو بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة.

الخرطوم في صدارة المشهد.. وتفشي القضايا في كل ولاية

بدون مفاجأة، تصدرت ولاية الخرطوم قائمة المناطق الأكثر تسجيلًا لقضايا الطلاق والنفقة. فالخرطوم، التي كانت قلب السودان، تحولت إلى مسرح للمواجهات الأكثر عنفًا، مما أدى إلى نزوح جماعي لسكانها، وتدمير ممتلكاتهم، وتفكك نسيجهم الاجتماعي. والأعداد المهولة التي يتحدث عنها المحامون في محاكم ولاية الخرطوم قد تعكس صورة عن الضغط الهائل على المحاكم في تلك الولاية، وهو ما يتوافق مع تقديرات تشير إلى أن العدد الفعلي قد يكون أكبر بكثير مما هو مسجل، خصوصًا إذا أضفنا إليه حالات الطلاق غير الموثّقة.

ولم تقتصر المأساة على الخرطوم، بل امتدت لتشمل ولاية الجزيرة، التي شهدت تحولًا دراماتيكيًا من ملاذ آمن للنازحين إلى ساحة حرب، مما ضاعف الضغوط على الأسر فيها. كما سجلت ولايات دارفور الخمس، التي تعاني أصلًا من نزاعات مزمنة، أعدادًا كبيرة من القضايا الأسرية. وفي المقابل، شهدت ولايات نهر النيل، والشمالية، والبحر الأحمر، والقضارف، وكسلا، التي استقبلت موجات هائلة من النازحين، ارتفاعًا ملحوظًا في قضايا الطلاق والنفقة بسبب الضغوط المعيشية الناجمة عن اكتظاظ السكان وارتفاع تكاليف الإيجار.

بلغت حالات الطلاق في السودان خلال عام 2023 وحده حوالي 96 ألف حالة، بارتفاع نسبته 36% عن الأعوام السابقة، وهو ما يعني حدوث 11 حالة طلاق كل ساعة، وأكثر من 8 آلاف حالة شهريًا

الحرب قاتل العلاقات الصامت

الحرب في السودان لم تكن مجرد صراع عسكري، بل كانت محفزًا قويًا لكشف هشاشة الروابط الأسرية تحت وطأة الظروف القاسية. ويرصد المراقبون والباحثون الاجتماعيون عدة عوامل رئيسية ساهمت في هذا الارتفاع المهول في حالات الطلاق.

الانهيار الاقتصادي وفقدان الأمل

يعد التدهور الاقتصادي الحاد العامل الأكبر في إذكاء نار الخلافات الأسرية. فمع توقف الرواتب في القطاعين العام والخاص لأكثر من ثلاث سنوات، وفقدان ملايين السودانيين لوظائفهم ومصادر دخلهم، أصيب الرجال بالعجز عن توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم من مأكل وملبس ومسكن. هذا العجز، الذي يرتبط في الثقافة السودانية بالرجولة والمسؤولية، ولد شعورًا بالإحباط واليأس لدى الأزواج، وضغطًا نفسيًا هائلًا على الزوجات والأطفال، وتحولت البيوت إلى ساحات توتر وصراع بدلًا من أن تكون ملاذًا للطمأنينة.

النزوح والسكن الجماعي وغياب الخصوصية

بسبب النزوح، اضطرت مئات الآلاف من العائلات إلى اللجوء إلى منازل الأقارب أو مراكز الإيواء المكتظة، وذلك جعل نسبة كبيرة من حالات الطلاق خلال فترة الحرب تتسبب فيها التدخلات الأسرية، خاصة عندما تعيش الزوجة مع أسرة زوجها، مما يحدث احتكاكًا متواصلًا يجعلها تطالب بالعيش بعيدًا عن أهل زوجها. بيد أن إمكانات الزوج لا تسمح بتوفير سكن منفصل. هذا السكن الجماعي، وغياب الخصوصية، وتدخل الأهل في شؤون الأسرة الصغيرة، كلها عوامل غذّت المشاحنات اليومية، وأدت إلى انفجار الخلافات التي كانت قابلة للاحتواء في ظل ظروف طبيعية.

تغير الأدوار التقليدية وتحدي السلطة

فرضت الحرب تغيرًا جذريًا في الأدوار الاجتماعية التقليدية. فمع غياب الأزواج أو عجزهم عن توفير الدخل، اضطرت النساء إلى تحمل مسؤوليات اقتصادية كانت تقع في السابق على عاتق الرجال، سواء بالبحث عن عمل أو بإدارة شؤون الأسرة في ظل شح الموارد. هذا التحول، رغم أنه ضروري للبقاء، خلق توترًا في العلاقة بين الزوجين، حيث شعر بعض الرجال بتهديد لهيمنتهم التقليدية، بينما شعرت نساء بأنهن أصبحن غير محتاجات لدعم أزواجهن، مما أدى إلى تصدع في بنية السلطة الأسرية التقليدية.

حكايات لانهيار بيوت من واقع الحرب

عذاب النزوح وفقدان الخصوصية

تقول (ن.م)، وهي امرأة في الثلاثينيات من عمرها، إنها نزحت مع زوجها وطفليها من منزلهم في الخرطوم إلى منزل والدة الزوج في مدينة ود مدني، حيث تعيش العائلة الممتدة. ومع مرور الأيام، تحولت العلاقة بينها وبين أم زوجها وأخواته إلى جحيم يومي. كانت كل حركة منها مراقبة، وكل كلمة تقال تفسر بشكل خاطئ. ولم تجد (ن.م) أي مساحة للتنفس أو الخصوصية مع زوجها وأطفالها. ومع تصاعد الخلافات، وقف الزوج في حيرة بين أمه وزوجته، لكنه في النهاية انحاز لأمه، معتبرًا أن وجودها في المنزل بمثابة «ضيف»، يجب أن تتكيف مع الوضع القائم. لم تستطع (ن.م) تحمل هذا الواقع، ورفضت الاستمرار في العيش دون أي كرامة أو استقلالية، لتتقدم بطلب الطلاق من زوجها، منهية بذلك زواجًا استمر لأكثر من خمس سنوات، لكنه لم يصمد أمام اختبار النزوح وفقدان الخصوصية.

بسبب النزوح، اضطرت مئات الآلاف من العائلات إلى اللجوء إلى منازل الأقارب أو مراكز الإيواء المكتظة، وذلك جعل نسبة كبيرة من حالات الطلاق خلال فترة الحرب تتسبب فيها التدخلات الأسرية، خاصة عندما تعيش الزوجة مع أسرة زوجها

انهيار العش تحت وطأة الفقر

أما (م.م)، فهو شاب في الأربعينيات، كان يعمل في الخرطوم، وكان يعيل زوجته وثلاثة أطفال. بعد اندلاع الحرب، فقد مصدر رزقه الوحيد، واضطرت العائلة للنزوح إلى مدينة بورتسودان، حيث استأجروا غرفة صغيرة. ومع مرور الأشهر، أصبح غير قادر على توفير الطعام الكافي لأطفاله. هذا الوضع أثر بشدة على نفسيته، فتحول من زوج حنون إلى رجل سريع الغضب، دائم التشاؤم، وأخذ يلوم زوجته على كل صغيرة وكبيرة. وفي المقابل، كانت زوجته، التي تحملت في البداية بصبر، تجد نفسها مضطرة للرد على اتهاماته، مما كان يؤدي إلى مشادات كلامية عنيفة. وفي أحد الأيام، وبعد مشادة حادة، صرخت الزوجة في وجهه بأنها لم تعد تحتمل عجزه وإحباطه، وطلبت الطلاق. انهار الزواج الذي بُني على الحب والتفاهم، لأنه لم يصمد أمام ثقل الفقر وانعدام الأمل.

الإطار القانوني للطلاق في السودان: أحكام قانون الأحوال الشخصية

لفهم أبعاد هذه الظاهرة، من المهم التعرف على الإطار القانوني الذي يحكم الطلاق في السودان، وهو قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، الذي يستند بشكل أساسي إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

أنواع الطلاق

يقسم القانون الطلاق إلى عدة أنواع رئيسية، أهمها:

الطلاق بيد الزوج: وهو حق أصيل للزوج، ويمكنه أن يوقع الطلاق دون حاجة إلى تدخل المحكمة، لكنه ملزم بتوثيقه لتترتب عليه آثاره القانونية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الزوجة المالية.

الخُلع: وهو الطلاق بطلب من الزوجة مقابل فدية تدفعها للزوج، وغالبًا ما تكون بتنازلها عن حقوقها المالية، كمؤخر الصداق ونفقة العدة. ويعتبر آلية مهمة مكنت العديد من النساء من إنهاء زواجهن دون الحاجة إلى إثبات ضرر، وهو ما يفسر ارتفاع قضايا الطلاق في المحاكم خلال فترة الحرب.

التطليق (الفسخ) بقرار قضائي: وهو الطلاق الذي تصدره المحكمة بناءً على طلب الزوجة إذا أثبتت ضررًا ملموسًا من الزوج يمنع استمرار الحياة الزوجية، كالعنف، أو الهجر، أو العجز عن الإنفاق، أو الغياب الطويل. وهنا تتدخل المحكمة لتقييم الأدلة، وتصدر حكمها بالفصل.

شروط وإجراءات الطلاق في المحاكم السودانية

تتطلب إجراءات الطلاق الرسمية في المحاكم السودانية ما يلي:

تقديم الدعوى: تبدأ الدعوى بتقديم طلب رسمي إلى محكمة الأحوال الشخصية المختصة بمكان إقامة الزوجة أو الزوج.

محاولة الصلح: قبل البتّ في الدعوى، تلجأ المحكمة إلى تشكيل لجنة من حكمين من أهلي الزوجين لمحاولة الصلح بينهما وإصلاح ذات البين، تماشيًا مع أحكام الشريعة التي تحث على الإصلاح قبل اللجوء إلى الفراق. وإذا فشلت جهود الصلح، تأذن المحكمة بالفراق.

إثبات الضرر في قضايا التطليق: في حال طلبت الزوجة التطليق، يقع عليها عبء إثبات الضرر أمام المحكمة بالشهود، أو المستندات، أو الأدلة الطبية، إن وجدت.

آثار الطلاق: بعد صدور حكم الطلاق، تترتب عليه آثار قانونية، أهمها:

النفقة: يجب على الزوج أن ينفق على زوجته المطلقة خلال فترة العدة.

المتعة: وهي تعويض مالي تقرره المحكمة للزوجة المطلقة التي لم تكن هي السبب في الطلاق.

الحضانة: تحدد المحكمة أحقية الأم بحضانة الأطفال حتى سن معينة، غالبًا سبع سنوات للذكر وتسع للأنثى، مع إمكانية التمديد، وذلك وفقًا لمصلحة الطفل حسب تقدير المحكمة.

تحديات قانونية إضافية

في زمن الحرب

واجه النظام القضائي السوداني تحديات كبيرة في تطبيق هذا الإطار القانوني خلال الحرب. فانهيار البنية التحتية للمحاكم في كثير من الولايات، وتدمير السجلات، ونزوح القضاة والمحامين، وتوقف الكثير من الدوائر القضائية عن العمل، كل ذلك أدى إلى تراكم القضايا وتأخر الفصل فيها. هذا التباطؤ في الإجراءات أضاف عبئًا نفسيًا وماديًا على الأسر المتنازعة، ودفع الكثيرين إلى اللجوء إلى الطلاق العرفي أو الانفصال غير الموثق، مما خلق أوضاعًا قانونية معقدة، وترك النساء والأطفال دون حماية قانونية كافية.

نحو إعادة بناء ما دمرته الحرب

تبقى أرقام الطلاق في السودان، سواء كانت 35 ألفًا أو أكثر، مجرد مؤشر على جروح عميقة في المجتمع تتجاوز حدود الإحصاءات. إنها تعكس انهيارًا في منظومة القيم والأسرة، وتشير إلى حجم الكارثة الإنسانية والاجتماعية التي خلفتها حرب أبريل 2023، والتي لن تلتئم جراحها بمجرد توقف إطلاق النار.

فإعادة بناء السودان تتطلب إعادة بناء النسيج الاجتماعي الممزق، وهذا يستدعي تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني لتقديم برامج الدعم النفسي والاقتصادي للأسر المتضررة.

الحقوق في زمن الحرب (4)

الحق في السكن.. عندما يصبح فقدان البيت فقدانًا للأمان والكرامة

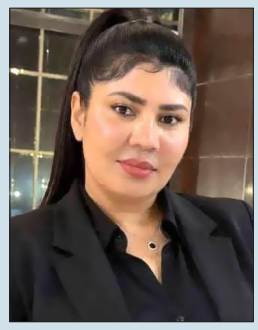

صفاء الزين

يمتد معنى السكن إلى ما وراء الجدران والسقف والعنوان المثبت في السجلات الرسمية (سجلات الأراضي، التسجيلات العقارية..إلخ). فالبيت هو المساحة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان، ويحفظ داخلها خصوصيته، وتتشكل بين أركانها العلاقات الأسرية والاجتماعية التي تمنح الحياة معناها، وفيه تنمو الذكريات، وتقوى الروابط العائلية، ويجد الإنسان ملاذه في أوقات الأزمات. ومن هنا اكتسب الحق في السكن مكانته ضمن الحقوق الأساسية المرتبطة بالكرامة الإنسانية، لما يوفره من استقرار، وخصوصية، وبيئة مناسبة لممارسة الحقوق الأخرى، وفي مقدمتها التعليم، والصحة، والعمل، والحياة الأسرية.

ومع اندلاع الحرب في السودان في الخامس عشر من أبريل 2023م، تعرض هذا الحق لانتهاكات واسعة، فقد دُمّرت أحياء سكنية كاملة، واحترقت قرى، وتضررت مدن، واضطر ملايين السودانيين إلى مغادرة منازلهم بحثًا عن مناطق أكثر أمنًا داخل البلاد وخارجها، وتحولت البيوت التي مثّلت لسنوات طويلة مصدرًا للاستقرار والطمأنينة إلى أطلال أو مساكن مهجورة، وانتقلت آلاف الأسر إلى المدارس، ومراكز الإيواء، والقطاطي، والخيام، ومنازل الأقارب، وحيشان القش، وفي الكراكير، والزنك، وتحت الشجر، وسط ظروف قاسية تفتقر إلى الخصوصية والخدمات الأساسية.

ويحظى الحق في السكن بمكانة راسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في مستوى معيشي يكفل له ولأسرته الصحة والرفاه، بما يشمل المسكن. كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق كل إنسان في السكن اللائق، باعتباره عنصرًا أساسيًا من عناصر الحياة الكريمة. ويشمل هذا الحق أمن الحيازة، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والعيش في بيئة آمنة وصحية، والحماية من الإخلاء القسري والتهجير غير المشروع.

وتتضاعف أهمية هذا الحق أثناء النزاعات المسلحة، لأن فقدان المسكن يقود إلى سلسلة ممتدة من الانتهاكات الأخرى. فالأسرة التي تفقد منزلها كثيرًا ما تفقد مصدر دخلها، وتنقطع عن الخدمات الصحية، ويتوقف أطفالها عن الدراسة، وتتراجع قدرتها على الوصول إلى المياه والغذاء والرعاية الاجتماعية. وبهذا يتحول فقدان المنزل إلى بداية دائرة واسعة من الهشاشة الإنسانية، قد تستمر آثارها سنوات طويلة بعد توقف العمليات العسكرية.

وقد أظهرت الحرب في السودان أن استهداف المناطق السكنية يخلّف أضرارًا تتجاوز الخسائر المادية، ويحدث تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية. فالأحياء التي جمعت الجيران والعائلات تفرقت، وشبكات التضامن المجتمعي ضعفت، وفقد كثير من الناس شعورهم بالانتماء إلى الأماكن التي عاشوا فيها سنوات طويلة. ومع فقدان الإنسان منزله، يفقد جزءًا من ذاكرته الشخصية، وتاريخه العائلي، وإحساسه بالاستقرار الذي يحتاج إليه لبناء مستقبله.

كما تحملت النساء جانبًا كبيرًا من أعباء هذه الأزمة. ففي مراكز الإيواء المؤقتة تواجه كثيرات صعوبات في توفير الخصوصية والأمان لأسرهن، وتتزايد المسؤوليات المرتبطة برعاية الأطفال، وكبار السن، والمرضى، وترتفع مخاطر العنف والاستغلال داخل البيئات المكتظة التي تفتقر إلى الخدمات والحماية الكافية. كما يواجه الأطفال آثارًا نفسية عميقة بسبب الانتقال المتكرر، وفقدان البيئة المألوفة، والانقطاع عن الدراسة، وهي آثار تنعكس على نموهم واستقرارهم النفسي والاجتماعي.

وتمتد آثار الحرب إلى تحديات قانونية معقدة تتعلق بحقوق الملكية وإثبات الحيازة، إذ فقد كثير من المواطنين وثائقهم الرسمية أثناء النزوح، وتعرضت سجلات الأراضي والعقارات للتلف أو الضياع، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام نزاعات طويلة حول الملكية بعد انتهاء الحرب. ومن هنا تبرز أهمية حماية السجلات الرسمية، وتوثيق الأضرار، وإنشاء آليات قانونية عادلة تعيد الحقوق إلى أصحابها، وتمنع نشوء صراعات جديدة حول الأراضي والمساكن.

ويمثل السكن أحد الملفات المركزية في العدالة الانتقالية خلال مرحلة ما بعد النزاعات، فإعادة بناء السلام تشمل إعادة الحقوق إلى أصحابها، وتعويض المتضررين، وتهيئة الظروف التي تسمح بعودة النازحين واللاجئين بصورة آمنة وطوعية وكريمة. واستعادة المنزل بالنسبة إلى كثير من الأسر تعني استعادة جزء من حياتها، واسترجاع قدرتها على التخطيط للمستقبل بعد سنوات من الخوف وعدم اليقين.

كما تحتاج إعادة الإعمار إلى رؤية شاملة تضع الإنسان في مركز العملية، فتشمل تشييد المساكن، وإعادة الخدمات الأساسية، وتأهيل المدارس والمراكز الصحية، وإصلاح شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق والجسور، حتى تستعيد المجتمعات المحلية قدرتها على الحياة والإنتاج والاستقرار. فإعمار المباني من دون إعادة بناء البيئة الاجتماعية والخدمية يترك المجتمعات داخل فراغ عمراني عاجز عن توفير شروط الحياة الكريمة، وهو ما تشهده حرفياً العاصمة الخرطوم التي يتنادى للعودة إليها رئيس وزراء سلطة الأمر الواقع وحكومته.

تقع مسؤولية حماية الحق في السكن على جميع أطراف الحرب. لأن احترام المدنيين وممتلكاتهم يمثل أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني، وكل اعتداء على المساكن المدنية، أو استخدام لها بصورة تعرض سكانها للخطر، يخلّف آثارًا إنسانية عميقة تمتد إلى المجتمع كله، وتؤخر فرص التعافي، وتضاعف كلفة إعادة الإعمار، وتزرع أسبابًا جديدة للنزاعات المستقبلية.

> **اكتسب الحق في السكن مكانته ضمن الحقوق الأساسية المرتبطة بالكرامة الإنسانية، ويحظى الحق في السكن بمكانة راسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في مستوى معيشي يكفل له ولأسرته الصحة والرفاه، بما يشمل المسكن**

وقد أثبتت التجارب الدولية أن العودة الآمنة للنازحين تمثل إحدى الركائز الأساسية لبناء السلام المستدام، إذ يصعب الحديث عن استقرار حقيقي مع بقاء ملايين المواطنين بعيدًا عن بيوتهم، أو استمرار مخاوفهم من العودة بسبب انعدام الأمن، أو غياب الضمانات القانونية، أو فقدان الخدمات، ولهذا تمثل حماية الحق في السكن استثمارًا في السلم الاجتماعي، واستعادة الثقة بين المواطن والدولة، وبناء مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة.

والبيت هو نقطة البداية في حياة الإنسان، ومنه تبدأ الأسرة، وتتكون الذكريات، ويترسخ الإحساس بالانتماء، والمجتمعات التي تفقد بيوتها تحتاج إلى أكثر من الإسمنت ومواد البناء، فهي تحتاج إلى العدالة، والضمانات القانونية، وسياسات عامة تعيد للإنسان شعوره بالأمان، وتكفل حقه في العيش الكريم، وتحمي ذاكرته وملكيته وصلته بالمكان. وأكثر الفئات التي فقدت حق الحماية وتوفير المسكن هم أولئك الذين دفعوا من معاشهم ومدخراتهم لأجهزة استثمارية نُهبت أموالها وبُددت في الحرب الحالية.

ومن زاوية أوسع وأشمل، ينبغي أن يتحول الحق في السكن إلى أحد مرتكزات العقد الاجتماعي السوداني الجديد، بحيث تصبح قدرة الدولة على حماية المواطن من التهجير، وصون ملكيته، وتأمين عودته، وتعويضه عن الضرر، معيارًا لشرعيتها وعدالة مؤسساتها. فإعادة بناء السودان تتطلب سياسة وطنية للسكن والتعافي العمراني، تربط بين العدالة الانتقالية، والتخطيط الحضري والريفي، وحماية الأرض، وإدارة الملكية، وإعادة الخدمات، وتمنع تحويل الإعمار إلى مجال جديد للمضاربة أو الإقصاء أو الاستيلاء على حقوق الضعفاء.

كما تقتضي المرحلة المقبلة إنشاء سجل وطني موحد للأضرار والملكيات، وآلية مستقلة للنظر في دعاوى السكن والأرض، وجهازاً متخصصاً في استرداد الأراضي التي نُهبها رموز النظام السابق قبل وبعد انقلاب أكتوبر 2021م، وصندوقاً وطنيًا للتعويض وإعادة الإعمار، وبرامج تراعي احتياجات النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي فقدت معيلها، وتحتاج العودة إلى ترتيبات أمنية وخدمية واقتصادية متكاملة، لأن إعادة الأسرة إلى منزلها وسط غياب الأمن والمياه والتعليم والصحة تضعها أمام نزوح جديد بصورة مؤجلة.

إن استعادة البيوت جزء من استعادة الدولة نفسها، فالدولة التي تعيد المواطن إلى مسكنه، وتحمي حقه في الأرض، وتمنحه ضمانات البقاء، تعيد بناء رابطة الثقة بين السلطة والمجتمع. أما ترك ملف السكن رهينة للفوضى، والقوة المسلحة، والمصالح الاقتصادية، فيفتح الطريق أمام تغييرات سكانية قسرية، ونزاعات ملكية ممتدة، وخرائط اجتماعية جديدة تحمل داخلها أسباب حرب أخرى، ونرى بأم أعيننا إرهاصات تحول معسكرات النزوح إلى المدن وهي تتحول إلى نواة أزمات جديدة تخلق صراعات جديدة.

إن السلام حق، والسكن الآمن حق، والكرامة حق، ووطن يحمي الإنسان وملكيته وذاكرته هو الأساس الذي يستحقه كل سوداني. وحماية هذا الحق تمثل خطوة جوهرية نحو استعادة المجتمع، وإعادة بناء الثقة، وتأسيس دولة تجعل السكن ضمانة للمواطنة والاستقرار، وتضع كرامة الإنسان في صدارة مشروعها الوطني.

ختاماً: أبعد من ذلك كله يمثل الحق في السكن جوهر المعركة على معنى الدولة بعد الحرب، لأن المنزل يجمع في مساحته الصغيرة حقوقًا كبرى: الأمن، والملكية، والهوية، والذاكرة، والانتماء، واستمرار الأسرة، وصلتها بالمجتمع والمكان. ومن ثم فإن إعادة الإعمار التي تكتفي بإقامة الجدران تعيد شكل المدينة وتترك أسباب انهيارها كامنة تحت الركام. أما الإعمار الوطني الحقيقي فيبدأ باستعادة الحق، وكشف أنماط الاستيلاء، وحماية السجلات، وتسوية نزاعات الأرض، وضمان العودة الطوعية الآمنة، وتعويض المتضررين، وإشراك المجتمعات في رسم مستقبل أحيائها وقراها.

ويتطلب ذلك سياسة تأسيسية تمنع تحويل الحرب إلى وسيلة لإعادة توزيع السكان والثروة والعقار، وتحظر مكافأة القوة المسلحة بمنحها الأرض أو النفوذ، وتغلق الطريق أمام شبكات المال التي قد تستثمر في الخراب لشراء أملاك المنهكين بأثمان زهيدة، فتتحول المأساة الإنسانية إلى مشروع جديد لتركيز الثروة وإقصاء أصحاب الحقوق. وتحتاج الدولة المقبلة إلى منظومة متكاملة تضم سجلًا وطنيًا رقميًا للملكية والأضرار، وهيئة مستقلة للعودة والتعويض، وقضاءً متخصصًا في منازعات الأرض والسكن، وصندوقًا عامًا للإعمار يخضع للشفافية والرقابة، وخططًا تراعي العدالة بين الأقاليم، وتحفظ حقوق النساء والورثة والأسر التي فقدت وثائقها أو معيلها. كما ينبغي أن تقترن العودة بالأمن، والتعليم، والصحة، والمياه، وسبل العيش، لأن الأسرة التي تسترد منزلًا وسط الخوف والبطالة وانهيار الخدمات تبقى معرضة لرحلة نزوح جديدة.

وعند هذه النقطة يصبح السكن معيارًا لصدق السلام نفسه. فالسلام الذي يعيد السلطة ويترك الناس بعيدين عن بيوتهم سلام ناقص. والتسوية التي توقف القتال وتغفل حقوق الملكية والعودة تحمل داخلها بذور صراع لاحق. أما الدولة التي تعيد الإنسان إلى بيته، وتحمي ذاكرته، وتصون حقه في المكان، وتمنحه قدرة حقيقية على استئناف حياته، فإنها تستعيد شرعيتها عبر فعل ملموس يراه المواطن في أمن أسرته وسقف منزله ومستقبل أطفاله.

ومن هنا يمكن أن يتحول الإعمار من مشروع إسمنتي إلى عملية مصالحة وطنية كبرى، تسترد بها المجتمعات حقها في المدينة والقرية، ويستعيد بها السودانيون ثقتهم في أن الوطن مساحة للحياة المشتركة، وأن الدولة عهد لحماية الإنسان، وأن البيت الذي يعود إليه صاحبه أمنًا يصبح أول حجر في بناء سلام قادر على الصمود، وأول دليل على أن السودان غادر زمن الاقتلاع ودخل زمن العدالة والاستقرار والانتماء.

«كان شالوه ما بتشال.. وكان خلوه سكن الدار»

عاطف عبد الله

يختزل المثل الشعبي السوداني: «كان شالوه ما بتشال.. وكان خلوه سكن الدار» حالةً ظلّت تتكرر في المشهد السياسي السوداني، وكان التاريخ يصر على إعادة إنتاج نفسه كلما ظن السودانيون أنهم تجاوزوا دروس الماضي.

في انتخابات عام 1986، خاضت الأحزاب السودانية واحدة من أشهر المعارك الانتخابية في دائرة «الصحافة وجبرة» بالخرطوم. ورغم التباينات الفكرية والسياسية العميقة بين حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي، والقوى اليسارية، فقد التقت جميعها عند هدف واحد: الحيلولة دون وصول الدكتور حسن الترابي إلى البرلمان.

كان ذلك نموذجاً مبكراً للتصويت التكتيكي في السودان، حيث توحدت تلك القوى خلف مرشح الحزب الاتحادي «حسن شَبّو»، متنازلةً مؤقتاً عن خلافاتها الآيديولوجية لمواجهة مشروع سياسي رأت فيه تهديداً لمستقبل الديمقراطية. ونجحت الخطة بالفعل، وخسر الترابي المعركة في واحدة من كبرى المفاجآت السياسية آنذاك.

غير أن تلك الهزيمة لم تكن النهاية؛ فما لبث الترابي أن عاد إلى المشهد شريكاً في السلطة عبر ائتلاف «الجبهة والأمة»، وتولى منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية. ولأن الإسلاميين، كما يُقال، كـ«الفريك لا يقبل شريك» إلا مؤقتاً ولضرورات مرحلية. فقد انتهت التجربة الديمقراطية برمتها بانقلاب 30 يونيو 1989، ليعودوا وينفردوا بالسلطة ثلاثة عقود.

واليوم، وبعد زهاء أربعة عقود، ورغم إسقاطهم بالثورة الشعبية، يبدو المشهد وكأنه يعيد تكرار سيناريو الماضي في ظروف أكثر تعقيداً. فقد عادوا عبر بوابة انقلاب البرهان ليعيثوا في الأرض فساداً، وحين تمردت عليهم ميليشيا الدعم السريع التي صنعوها، بتمسكها بـ«الإطاري» أشعلوها حرباً لا تبقي ولا تذر. والآن، ومع بشائر الحراك المدني، ونفاد مخزونهم الحربي، وتوالي هزائم مليشياتهم، إلى جانب الضغوط الإقليمية والدولية (ممثلة في الرباعية والخماسية والاتحاد الأفريقي)، يبرزون مجدداً بابتساماتهم الثعلبية مستفيدين من الدعوات المقترحة لتسوية سياسية شاملة تحت شعار «وقف الحرب وتحقيق الاستقرار».

> **السؤال المفصلي اليوم ليس: هل يشارك المؤتمر الوطني؟ بل: بأي شروط، وفي ظل أي دولة، وتحت أي قواعد؟ وهل لديهم القدرة الحقيقية على قبول استحقاقات الديمقراطية، وسيادة القانون، والمواطنة المتساوية، واحتكار الدولة للسلاح؟**

إن المشكلة لا تكمن في مبدأ الحوار بحد ذاته، بل في طبيعة الطرف المُقترح إشراكه، وفي غياب أي مراجعة سياسية أو أخلاقية لتجربتهم. فالحركة الإسلامية لم تقدم- حتى اللحظة - أي نقد ذاتي، ولم تتحمل مسؤوليتها عن الانقلاب على الديمقراطية، أو تقويض الفترة الانتقالية، أو التسبب في اندلاع الحرب الحالية.

من هذا المنطلق، فإن الرفض الموجَّه لهم لا ينبع من موقف إقصائي، بل من قناعة راسخة بأنه لا يمكن بناء سلام حقيقي على حساب قضايا العدالة والمحاسبة وإعادة بناء الدولة.

ولهذا وضعت القوى المدنية (ممثلة في تحالف صمود) حزمة من المبادئ الحاكمة لأي حوار سياسي، وفي مقدمتها:

- تحقيق العدالة للضحايا وللشهداء.
- تفكيك بنية التمكين كلياً.
- بناء جيش قومي مهني موحد.
- حل جميع الميليشيات وحصر السلاح بيد الدولة حكراً.

متى ما تحققت هذه الشروط، وأصبح الاحتكام إلى صندوق الاقتراع والديمقراطية هو الفيصل، فإن أي طرف سياسي، مهما كان تاريخه، يمكن أن يكون جزءاً من المنافسة السياسية الطبيعية، دون أن يمتلك أدوات قهر خارج إطار الدولة.

تعلّمنا التجربة السودانية أن تجاهل جذور الأزمة لا يصنع سلاماً مستداماً، وأن التسويات التي تتجاوز العدالة سرعان ما تعيد إنتاج الصراع بصور أشد قسوة. ولذلك، فإن السؤال المفصلي اليوم ليس: هل يشارك المؤتمر الوطنيّ؟ بل: بأي شروط، وفي ظل أي دولة، وتحت أي قواعد؟ وهل لديهم القدرة الحقيقية على قبول استحقاقات الديمقراطية، وسيادة القانون، والمواطنة المتساوية، واحتكار الدولة للسلاح؟.

الأرجح، بل المؤكد، أنهم غير قادرين على الاستجابة لهذه الاستحقاقات، كونها تتعارض جذرياً مع البيئة الفكرية والتنظيمية التي قام عليها مشروعهم. وأي قبول ظاهري بها لن يتعدى كونه تكتيكاً مرحلياً، يُضمرون فيه التحيُّن لفرصة أخرى للعودة بنهج أكثر راديكالية وقسوةً وبطشاً.

حينما تتحدث الأرقام.. فلتصمت الأوهام (3 - 4)

ما بين فقدان الثقة والخطوط الحمراء:
كيف يتصور السودانيون السلام؟

لواء شرطة (م)
د.عصام الدين عباس أحمد
مستشار تكنولوجيا المعلومات ونظم تحليل البيانات

مدخل

في المقالين السابقين كشفت نتائج الدراسة التي نفذتها مجموعة نداء السودان (SPC) عن حقيقتين بالغتَي الأهمية: الأولى أن السودانيين يكادون يُجمعون على ضرورة وقف الحرب والاحتكام إلى التفاوض، والثانية أنهم يتفقون على أن جذور الأزمة تكمن في الداخل أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية. غير أن تأييد السلام، مهما بلغت نسبته، لا يعني بالضرورة الثقة في الآليات التي يُصنع بها هذا السلام.

هنا يبرز السؤال الأكثر أهمية: إذا كان السودانيون يريدون السلام، فلماذا تتراجع ثقتهم في اتفاقيات السلام؟ وما هي الشروط التي يرون أنها تجعل أي اتفاق جديرًا بثقتهم؟ وهل يرسمون ويضعون خطوطًا حمراء؟.

كشفت الدراسة أن الأزمة اليوم ليست انعدام الرغبة في السلام، بل هي أزمة ثقة تراكمت عبر عقود من الاتفاقيات التي وُقّعت ثم تعثرت، وتجاوز بعضها الخطوط الحمراء، مما قاد إلى انفصال جزء عزيز من الوطن، ومن الوعود التي لم تتحول إلى واقع، ومن التسويات التي عالجت مظاهر الصراع أكثر مما عالجت جذوره. لذلك لم يعد المواطن السوداني يقيس نجاح أي اتفاق بما تم النص عليه فقط، أو بعدد الوسطاء أو الموقعين عليه، بل بقدرته على إنهاء أسباب الحرب، وحماية المدنيين، وضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه. أوضحت نتائج الدراسة أن السودانيين، وهم يطالبون بوقف الحرب، يرسمون في الوقت نفسه حدودًا واضحة لما يمكن قبوله أو رفضه في أي تسوية سياسية، ويضعون مجموعة من المبادئ التي يرون أنها تشكل الأساس الحقيقي لسلام عادل ومستدام.

> **تأييد السودانيين الواسع لوقف الحرب لا يعني ثقتهم في اتفاقيات السلام. فالفجوة الكبيرة بين الرغبة في السلام والثقة في آلياته تؤكد أن التحدي الحقيقي لم يعد إقناع الناس بالسلام، بل استعادة ثقتهم في كيفية صناعته وتنفيذه**

فجوة الثقة

من أكثر المفارقات في المشهد السوداني، والتي كشفتها نتائج الدراسة، هي انخفاض ثقة المواطن في آليات صناعة السلام، رغم تأييد السواد الأعظم لمساعي وقف الحرب. ففي الوقت الذي أبدى فيه أكثر من 93% من المشاركين تأييدهم لمفاوضات السلام، بلغ مؤشر الثقة في اتفاقيات السلام 55.1 من 100 فقط، وهو ما يُصنَّف ضمن مستوى الثقة المتوسطة. فقد بلغت الفجوة بين الرغبة في السلام والثقة في آلياته 38.1 نقطة مئوية، وهي فجوة لا يمكن تجاهلها عند تصميم أي عملية سياسية مستقبلية.

هذه الأرقام لا تعني أن السودانيين يرفضون السلام، بل على العكس، فهي تؤكد أن السلام أصبح مطلبًا وطنيًا جامعًا. إلا أنها تكشف أيضًا أن المواطنين فقدوا قدرًا كبيرًا من الثقة في قدرة الاتفاقيات التقليدية على إنهاء النزاع بصورة مستدامة.

ماذا يقول السودانيون؟

عند سؤال المشاركين بصورة مباشرة عن مستوى ثقتهم في اتفاقيات السلام، جاءت النتائج معبرة عن هذا التردد.

فقد أبدى 14.4% فقط ثقة عالية في اتفاقيات السلام، بينما قال 37.8% إن ثقتهم متوسطة، في حين أعلن 28.9% أنهم لا يثقون في اتفاقيات السلام مطلقًا.

هذه النتائج تعني أن ما يقارب ثلثي السودانيين ينظرون إلى اتفاقيات السلام بعين الشك، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بحجم التأييد العام لإنهاء الحرب.

إنها ليست أزمة رفض للسلام، وإنما أزمة ثقة في الوسائل التي يُدار بها.

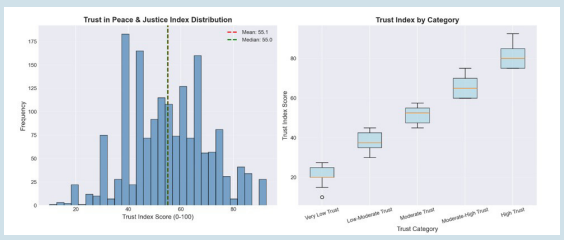

لماذا تراجعت الثقة؟

لا تقدم الدراسة تفسيرًا واحدًا لهذه الظاهرة، لكنها توفر مؤشرات قوية تساعد في فهمها.

أول هذه المؤشرات أن السودانيين يرون أن السبب الرئيس لفقدان الثقة يعود إلى عدم تنفيذ الاتفاقيات السابقة. فالمشكلة، من وجهة نظرهم، ليست في غياب الاتفاقات، وإنما في غياب الإرادة والآليات التي تضمن تنفيذها.

أما المؤشر الثاني، فيتمثل في الإجماع الواسع على ضرورة المحاسبة. فقد طالب 90% من المستجيبين بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وهي من ضمن أعلى نسب التوافق التي سجلتها الدراسة في جميع محاورها. هذه النتيجة تشير إلى أن العدالة ليست قضية مؤجلة بالنسبة للسودانيين، بل تُعد أحد شروط السلام نفسه. ولذلك فإن أي اتفاق يتجاهل حقوق الضحايا أو يؤجل مسألة المساءلة قد يواجه أزمة شرعية حتى قبل أن يبدأ تنفيذه.

أما المؤشر الثالث، فيتعلق بغياب الضمانات التنفيذية. فالتجارب السابقة رسخت لدى كثير من السودانيين قناعة بأن الاتفاقات وحدها لا تكفي، ما لم تقترن بآليات واضحة للرقابة والتنفيذ والمساءلة.

العدالة.. شرط للسلام لا بديل عنه

ومن النتائج اللافتة أن السودانيين لا يضعون السلام والعدالة في حالة تعارض مطلق. فعندما طُلب منهم ترتيب الأولويات، فضّل 58.2% إعطاء الأولوية لإيقاف الحرب، بينما رأى 29.8% أن السلام والعدالة يجب أن يسيرا معًا، في حين لم يؤيد تقديم العدالة على السلام سوى 12%.

هنا يتضح قدر كبير من البراغماتية السياسية. فالسودانيون يريدون وقف نزيف الدم أولًا، لكنهم لا يرغبون في أن يتحول ذلك إلى سلام يقوم على الإفلات من العقاب. يؤكد هذا الاتجاه أيضًا اختيار العدالة الهجينة كأكثر النماذج قبولًا، حيث فضلها 38.8% من المشاركين، بفارق طفيف عن العدالة الوطنية 38.5%، بينما حصلت العدالة الدولية وحدها على 22.7% فقط.

يعكس هذا التوزيع ميلًا واضحًا نحو نموذج يجمع بين الملكية الوطنية والضمانات الدولية، بما يعزز الثقة في استقلالية العدالة وفاعليتها.

ماذا تعني هذه النتائج؟

ترسم الدراسة رسالة بالغة الوضوح أمام الوسطاء وصناع القرار. فالمشكلة الأساسية لم تعد إقناع السودانيين بالسلام، فقد حسموا موقفهم بالفعل. أما التحدي الحقيقي فهو استعادة الثقة في العملية السلمية نفسها.

هذا يعني أن أي اتفاق مستقبلي لن يُقاس بعدد الموقعين عليه، وإنما بقدرته على إقناع المواطنين بأنه مختلف عن الاتفاقات التي سبقته، وأنه يتضمن ضمانات حقيقية للتنفيذ، وآليات واضحة للمساءلة، ومشاركة واسعة للمتأثرين بالحرب، ورؤية تعالج جذور الصراع بدلًا من الاكتفاء بتقاسم السلطة بين النخب.

الخطوط الحمراء: حدود التنازل في نظر السودانيين

من النتائج التي ينبغي التوقف عندها، وبرغم توافق السودانيين الواسع على ضرورة إنهاء الحرب، إلا أنهم لا ينظرون إلى السلام باعتباره غاية تبرر أي وسيلة، بل يرسمون حدودًا واضحة لما يمكن قبوله أو رفضه في أي تسوية سياسية. فقد جاء رفض تقسيم السودان في مقدمة الخطوط الحمراء، محققًا أعلى وزن مرجّح (7,891)، وهو ما يعكس تمسُّكًا راسخًا بوحدة الدولة باعتبارها شرطًا لا يقبل المساومة، رغم ما أفرزته الحرب من انقسامات جغرافية وسياسية واجتماعية.

وجاء في المرتبة الثانية رفض استمرار وجود قوات أو مليشيات خارج المنظومة الأمنية الوطنية (7.817)، في مؤشر واضح على أن غالبية السودانيين ترى أن استدامة السلام لا يمكن أن تتحقق في ظل تعدد مراكز القوة المسلحة أو استمرار الجيوش الموازية. أما استمرار التدخل العسكري في الحياة السياسية، فقد احتل المرتبة الثالثة (6,953)، بما يعكس إدراكًا متزايدًا لدى المواطنين بأن بناء السلام يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإعادة تعريف العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية، وترسيخ مبدأ خضوع السلاح للدستور وسيادة القانون.

كما جاءت مكافحة الإفلات من العقاب ضمن أولويات السودانيين (6,725)، وهو ما ينسجم مع النتائج الأخرى للدراسة التي أظهرت دعمًا واسعًا للمساءلة والعدالة الانتقالية، ويؤكد أن تحقيق السلام لا يعني، في نظر المواطنين، تجاوز حقوق الضحايا أو إغلاق ملفات الانتهاكات. كذلك رفض المشاركون إقصاء المجتمعات المتضررة من الحرب (6,283)، في رسالة تؤكد أن أي عملية سلام لن تكتسب شرعيتها إذا اقتصرت على تفاهمات بين النخب السياسية والعسكرية دون مشاركة حقيقية للمتأثرين بالنزاع.

وفي المقابل، ورغم أهمية التدخلات الخارجية في الخطاب السياسي والإعلامي، فقد جاءت هيمنة الأطراف الخارجية على القرار الوطني في مرتبة متأخرة نسبيًا (5,850)، بما يشير إلى أن السودانيين لا يرفضون بالضرورة الدعم أو الوساطة الدولية، وإنما يرفضون أن تتحول عملية السلام إلى مشروع تُفرض أولوياته من الخارج على حساب الإرادة الوطنية.

وبصورة عامة، ترسم هذه النتائج ملامح واضحة للعقد الاجتماعي الذي يتطلع إليه السودانيون بعد الحرب. فهو عقد يقوم على وحدة الدولة، واحتكارها المشروع لاستخدام القوة، وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، وإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان المشاركة الشاملة للمتضررين، مع الحفاظ على استقلال القرار الوطني. وهي مبادئ تشكل، وفقًا لنتائج الدراسة، الحدود الدنيا التي يتوقع المواطنون أن تستند إليها أي عملية سلام إذا أُريد لها أن تحظى بالثقة والاستدامة.

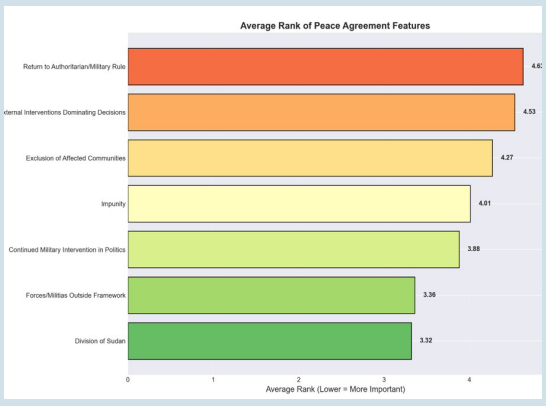

شروط المشاركة في العملية السلمية: الشرعية تُبنى قبل التوقيع

لم يكتفِ المشاركون في الدراسة بتحديد الخطوط الحمراء التي لا يجوز تجاوزها في أي اتفاق سلام، بل رسموا أيضًا ملامح العملية السياسية التي يمكن أن تحظى بثقتهم ودعمهم. فقد تصدَّر وقف الانتهاكات وحماية المدنيين قائمة الشروط، محققًا أعلى وزن مرجَّح (9,729)، في دلالة واضحة على أن حماية الإنسان تمثل بالنسبة للسودانيين المدخل الحقيقي لأي عملية سلام، وأن استمرار استهداف المدنيين يقوِّض شرعية أي مفاوضات، مهما بلغت أهميتها السياسية.

وجاء في المرتبة الثانية وجود ضمانات واضحة وملزمة لتنفيذ الاتفاق بوزن مرجَّح (9,398)، وهو ما يعكس إدراكًا عميقًا بأن الأزمة في السودان لم تكن يومًا أزمة نقص في الاتفاقيات، وإنما أزمة تنفيذ ومتابعة ومساءلة. فالتجارب المتكررة لاتفاقات لم تجد طريقها إلى التطبيق جعلت الضمانات التنفيذية شرطًا أساسيًا لاستعادة ثقة المواطنين.

أما الشرط الثالث، فتمثل في استبعاد الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة من قيادة العملية السياسية بوزن مرجَّح (9,251). وهي رسالة تعكس رفضًا شعبيًا لفكرة أن المشاركة في مفاوضات السلام تمنح حصانة سياسية أو أخلاقية لمن ارتكبوا انتهاكات بحق المدنيين. كما تؤكد هذه النتيجة أن السودانيين ينظرون إلى العدالة والمساءلة باعتبارهما عنصرين أساسيين في بناء سلام مستدام، لا عقبتين في طريقه.

تكشف هذه المؤشرات، مجتمعة، أن المواطنين لا يقيسون نجاح العملية السلمية بمجرد الوصول إلى اتفاق، بل بقدرتها على حماية المدنيين، وضمان تنفيذ الالتزامات، وترسيخ مبدأ المساءلة. وهي شروط تمنح أي اتفاق شرعيته المجتمعية، وتزيد من فرص استدامته، وتحُدُّ من احتمالات عودة البلاد إلى دائرة العنف من جديد.

الخاتمة

كشفت نتائج هذه الدراسة أن السودانيين تجاوزوا مرحلة البحث عن اتفاق سلام إلى البحث عن سلام يمكن الوثوق به. فالهوة الفاصلة بين التأييد الواسع للسلام وبين الثقة المحدودة في اتفاقياته ليست مجرد مؤشر إحصائي، وإنما تعكس ذاكرة جماعية مثقلة بتجارب لم تحقق تطلعات الناس، وأنتجت شعورًا بأن الاتفاقات وحدها لا تكفي ما لم تقترن بإرادة سياسية صادقة وضمانات تنفيذ حقيقية.

وتؤكد البيانات أن الشرعية الشعبية لأي عملية سلام مقبلة لن تُستمد من توقيع الأطراف المتحاربة، أو من دعم الوسطاء الدوليين فحسب، بل من قدرتها على الاستجابة لأولويات المواطنين أنفسهم. فالسودانيون لا يرفضون التسويات السياسية، لكنهم يرفضون أن تكون على حساب وحدة البلاد، أو احتكار الدولة للسلاح، أو العدالة، أو مشاركة المجتمعات التي دفعت الثمن الأكبر للحرب. كما أنهم لا يعارضون الدور الإقليمي والدولي، شريطة أن يكون داعمًا للإرادة الوطنية لا بديلًا عنها.

ولعل الرسالة الأبرز التي تحملها هذه النتائج هي أن الثقة أصبحت رأس المال الحقيقي لأي عملية سلام في السودان. فهي لا تُبنى بالخطابات ولا بحفلات التوقيع، وإنما تُبنى عندما يرى المواطن أن الاتفاق يعالج جذور الأزمة، ويضع حدًا للإفلات من العقاب، ويضمن تنفيذ الالتزامات، ويؤسّس لدولة تقوم على سيادة القانون والمواطنة المتساوية. عندها فقط يمكن لاتفاقيات السلام أن تتحول من وثائق سياسية مؤقتة إلى عقد اجتماعي جديد يحظى بثقة السودانيين، ويضع البلاد على طريق الاستقرار المستدام.

> **أظهرت الدراسة أن غالبية السودانيين لا يرون تعارضًا بين السلام والعدالة، بل يعتبرون المحاسبة وضمان حقوق الضحايا جزءًا أساسيًا من أي تسوية مستدامة، وأن إنهاء الحرب لا ينبغي أن يتحول إلى غطاء للإفلات من العقاب**

> **يرسم السودانيون حدودًا واضحة لأي عملية سلام، تبدأ بالحفاظ على وحدة البلاد واحتكار الدولة للسلاح، وتمر برفض الإفلات من العقاب وإقصاء المتضررين، وتنتهي بالحفاظ على استقلال القرار الوطني من أي هيمنة خارجية**

تفكيك الخطاب الديني الشعبوي في لوم الضحية

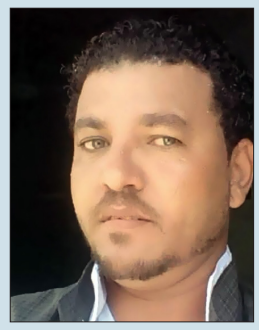

وليد عنبوور

صلاة الجمعة في ميدان اعتصام القيادة العامة 19 أبريل 2019

العهد المظلم: لاهوت القرون الوسطى في الفضاء السوداني

إن المنصة التي يقف عليها بعض دعاة الحشد الآيديولوجي في الراهن السوداني المأزوم ليست مجرد منابر للوعظ الديني المعزول عن حركة الصراع الاجتماعي والاقتصادي، إذ تمثل امتداداً عضوياً وهيكلياً لتلك البنية الشمولية التي أسسها نظام الثلاثين من يونيو 1989، والذي عمل طوال ثلاثة عقود على دمج المصحف بالبندقية بغرض احتكار السلطة وتبرير التهميش التاريخي ومصادرة الإرادة الوطنية الشعبية. حيث يعيد التاريخ نفسه اليوم بصورة تراجيدية مقترباً في تفاصيله ومحمولاته المعرفية من الحقبة المظلمة للقرون الوسطى في أوروبا، حينما كانت الكنيسة تتحالف مع الإقطاع لتبرير الطاعون والفقر والحروب باعتبارها غضباً إلهياً ناتجاً عن خطايا الأقنان والفقراء، لإعفاء الملوك والأباطرة من مسؤولية الفشل الجنائي والسياسي في إدارة الممالك وتأمين معاش الناس. وهو عينه السلوك المعرفي الذي يمارسه الشيخ محمد الأمين إسماعيل حينما يتجرأ على اتهام الشعب السوداني بأنه السبب المباشر في اندلاع حرب 15 أبريل ليبرئ بجرة قلم آيديولوجية كافة الأطراف العسكرية والنخب المركزية التي خططت ونفذت وأشعلت هذه المحرقة اللعينة لحماية امتيازاتها الطبقية والسياسية، محولاً الجريمة السياسية المنظمة إلى خطيئة أخلاقية فردية تقع على عاتق النازحين واللاجئين والمستضعفين الذين سُحقت حيواتهم تحت قذائف الصراع وفقدوا ممتلكاتهم وبيوتهم، ودفعوا ثمن أطماع نخب سياسية وعسكرية لا ترى في المواطن سوى وقود لمعاركها الصفرية.

استخدمت الحركة الإسلامية فترة الاتفاق الإطاري للتمهيد للحرب عبر التهديد بإحراق البلاد وإغراقها في الفوضى إذا استمر مسار التحول المدني، خشية تفكيك دولة التمكين ومحاسبة المتورطين في الفساد والجرائم وفقدان نفوذهم

هندسة المحرقة: التغلغل الآيديولوجي وتواطؤ الجنرال

إن الحقيقة التاريخية والسياسية الشاخصة، التي يحاول هذا الخطاب الشعبوي طمسها وتغييبها خلف عباءة الفتاوى الاستعاطفية، هي أن الحركة الإسلامية السودانية وتنظيمها الآيديولوجي هما الصانع الحقيقي والسبب المباشر لاندلاع هذه الحرب الكارثية عبر التغلغل الممنهج الطويل والمستمر لمليشياتهم وكوادرهم وعضويتهم العقائدية داخل أجهزة الدولة الحيوية والمؤسسة العسكرية الرسمية. هذا التغلغل الذي وجد بيئة خصبة وتواطؤاً مشهوداً وصريحاً من رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش الجنرال عبد الفتاح البرهان الذي فتح لهم الأبواب الخلفية للعودة إلى مفاصل القرار الأمني والسياسي، بعد أن أزاحتهم ثورة ديسمبر المجيدة، مما جعل الجيش مطية لأجندة تنظيم حزبي ضيق يسعى للعودة إلى السلطة فوق جماجم المواطنين وعبر تدمير البنية التحتية للبلاد، وهو الأمر الذي يفسر سلوك قادة هذا النظام البائد خلال فترة الاتفاق الإطاري، حيث كانوا يمهدون بوضوح وعلانية لاشتعال الحرب ويطلقون التهديدات بحرق البلاد وإدخالها في نفق الفوضى الشاملة إذا تم المضيُّ قدماً في مسار التحول المدني الديمقراطي الذي كان سيفضي حتماً إلى تفكيك دولة التمكين ومحاسبة الفاسدين والمجرمين.

تفكيك النسيج: جهاز أمن القبائل وإدارة الفتنة

إن استراتيجية تدمير الدولة السودانية وإشعال الفتنة لم تكن وليدة لحظة اندلاع الحرب، لكنها بدأت بشكل ممنهج منذ أن انتصرت الثورة الشعبية العظيمة وعزل الجماهير لرأس النظام البشير، حيث سارعت قيادات الحركة الإسلامية عبر ما يُعرف بجهاز أمن القبائل إلى العمل على تمزيق الوحدة الاجتماعية وتفتيت النسيج الأهلي، من خلال إشعال النزاعات بين المكونات الاجتماعية واستغلال وشراء ذمم شخصيات عشائرية وواجهات إدارية أهلية مستعدة لرهن إرادة مجتمعاتها مقابل فتات النفوذ والسلطة.

هذا التوظيف الخبيث للقبيلة والجهوية تم التخطيط له داخل غرف الأمن الشعبي وكتائب الظل بهدف صناعة حاضنة اجتماعية مصطنعة ومضادة للثورة المدنية، وقادرة على محاصرة المدن وإغلاق الموانئ الحيوية وشل حركة الاقتصاد، لإظهار الحكومة الانتقالية بمظهر العاجز، مما مهد الطريق لاحقاً لانقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر، ثم الانزلاق الشامل نحو محرقة الخامس عشر من أبريل التي أرادوها معركة نهائية لاستعادة ملكهم المفقود ولو تطلب ذلك إبادة الشعب وتفتيت جغرافية الوطن.

صكوك الانتهازية: من البزة العسكرية إلى تخوين السلام

إن هذا التحول البنيوي في مواقف هؤلاء الدعاة والذين سارعوا في بدايات الحرب إلى ارتداء البزة العسكرية والتباري في حشد المشاعر الشعبوية لدعم الآلة الحربية تحت لافتة الكرامة الوطنية والدفاع عن بيضة الدين، كشف عن انتهازية معرفية وسياسية بالغة الخطورة عندما لاحت في الأفق بوادر مفاوضات السلام والتسوية السياسية في السنة الأولى للحرب، إذ انقلب هذا الخطاب فوراً نحو التحريض العنيف وضخ دماء التخوين ضد قيادة الجيش وضد الجنرال البرهان نفسه، لإدراك هذه التيارات الآيديولوجية أن استدامة الحرب هي شرط وجودها الوحيد، وأن أي أفق لوقف إطلاق النار والعودة إلى مسار مدني ديمقراطي سيعني بالضرورة تفكيك امتيازاتهم وإقصاء خطابهم الإقصائي الذي لا يعيش إلا على جثث الضحايا وأشلاء الوطن، تماماً كما فعل صكوك الغفران ورجال الدين في أوروبا الذين كانوا يرتعدون خوفاً من أي حركة تنويرية يمكن أن تحرمهم من نفوذهم المطلق وتكشف زيف ادعاءاتهم بحماية الهوية والدين، والذين كانوا يتحالفون مع أمراء الحرب الإقطاعيين، ويحثون الفلاحين الجائعين على التوجه إلى جبهات القتال للموت دفاعاً عن عروش الملوك وأملاك الكنيسة تحت شعار الحروب المقدسة.

سارع دعاة الحرب إلى تعبئة الرأي العام لدعم القتال، ثم انقلبوا إلى التحريض والتخوين مع ظهور بوادر التسوية السياسية، بعدما أدركوا أن استمرار الحرب يمثل الضمان الأساسي لبقاء نفوذهم السياسي والآيديولوجي ومصالحهم

شيطنة المدنية: الابتزاز الأخلاقي في مواجهة الحقوق الهيكلية

إن آليات الابتزاز الأخلاقي التي يمارسها الشيخ محمد الأمين إسماعيل تلتقي تماماً مع الأطروحات الكنسية في العصور الوسطى والتي كانت تفسر تفشي الأوبئة كالموت الأسود وهزائم الجيوش بأنها علامات على سخط السماء بسبب عدم الانصياع لرجال الدين ودفع العشور والضرائب المفروضة، وهي الوسيلة المعرفية التي توظفها التنظيمات الشمولية لتعطيل العقل النقدي وتغييب الوعي بالصراع الطبقي والسياسي والاقتصادي الحقيقي الذي يدور حول الموارد والتحكم في موانئ البلاد وممراتها الاستراتيجية وتجارة الذهب وصناعة القرار الوطني، حيث يُراد للمواطن السوداني اليوم أن يصدق أن تدمير الخرطوم وتهجير الملايين في دارفور وكردوفان والجزيرة وسنار وشمال السودان هو نتاج لذنوبه الشخصية وتقصيره في الواجبات التعبدية. وهي مغالطة كبرى تهدف إلى التغطية على جرائم كتائب الحركة الإسلامية وقيادات الجيش المتواطئة التي فتحت مخازن السلاح وسهلت تحرك المليشيات، وتركت العاصمة والمدن الكبرى نهباً للدمار والخراب دون أي حماية أمنية أو استراتيجية دفاعية حقيقية.

إن ما نراه اليوم من محاولات محمومة لاستغلال العواطف الدينية الجياشة واستخدام خطاب الاستعاطف والتخويف الأخلاقي يمثل استنساخاً حرفياً لآليات الشيطنة التي وُجهت ضد الحكومة الانتقالية المدنية بعد ثورة ديسمبر المجيدة، حيث وظفت هذه المنابر الشعبوية لتهيئة العقول ضد أي تحول ديمقراطي حقيقي عبر إيهام الجماهير بأن مؤسسات الدولة المدنية تستهدف عقيدتهم وهوية البلاد وتعمل على علمنة المجتمع وتفكيك قيمه الموروثة، وهي تتناسى أن هذا الابتزاز العاطفي هو الوجبة المفضلة لكل الأنظمة الشمولية التي عجزت عن تقديم برنامج تنموي أو نموذج يستوعب التنوع السوداني خارج الإطار المشوهة لنظام البشير، هذا النظام الذي أورث البلاد ديوناً طائلة وحروباً أهلية مزقت ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، وأدت في نهاية المطاف إلى انفصال جنوب السودان الحبيب نتيجة للتعنت الآيديولوجي والرفض المستمر للاعتراف بحقوق المواطنة المتساوية والتوزيع العادل للسلطة والثروة بين المركز والأقاليم المهمشة.

توقيع الاتفاق الاطاري

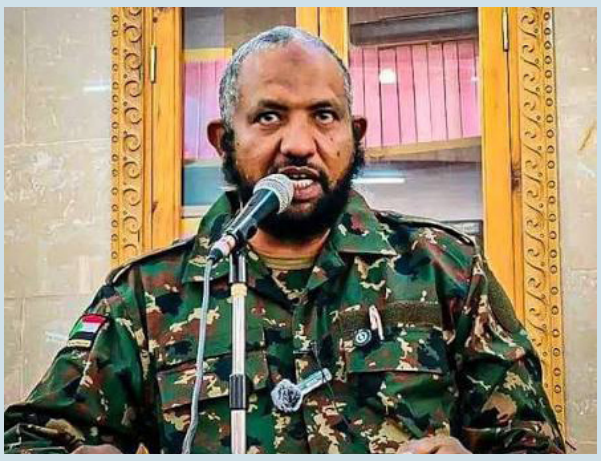

الشيخ محمد الأمين اسماعيل

آليات الابتزاز الأخلاقي التي يمارسها الشيخ محمد الأمين إسماعيل تلتقي تماماً مع الأطروحات الكنسية في العصور الوسطى التي كانت تفسر تفشي الأوبئة كالموت الأسود وهزائم الجيوش بأنها علامات على سخط السماء بسبب عدم الانصياع لرجال الدين ودفع العشور والضرائب المفروضة

نحو أفق التأسيس: تحرير الدين واسترداد الفضاء الوطني

إن مواجهة هذا الخطاب وتعرية منطلقاته الفكرية والسياسية تعتبر ضرورة وجودية ومهمة معرفية حتمية لكل المثقفين والكتاب الوطنيين الشرفاء الذين يدركون خطورة استمرار هذا التضليل الآيديولوجي على مستقبل وحدة السودان واستقراره، فالأمر لا يتعلق بمعركة ضد الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السامية التي تدعو إلى السلام والعدالة وحقن الدماء وحماية المستضعفين ونصرة المظلوم، إنما هي معركة ضرورية ومحورية لتحرير الدين من براثن التوظيف السياسي والنفعي الحزبي الذي شوه مقاصده السامية وحوله إلى أداة لشرعنة الحروب وتبرير الفساد ولوم الضحايا. هذا التحرير هو الخطوة الأولى نحو بناء فضاء عام معافىً يقوم على احترام التعددية الدينية والثقافية والاجتماعية التي تميز السودان، ويؤسس لوعي وطني ديمقراطي جديد يرى في السلام الشامل العادل والتحول المدني والمواطنة المتساوية المخرج التاريخي والوحيد من هذه المحرقة المستمرة.

إن إنتاج هذا الوعي البديل يتطلب تفكيك البنية الاستعمارية الداخلية للخطاب الآيديولوجي السائد، والذي عمل طوال عقود التمكين على صياغة عقول السودانيين وفق نموذج أحادي إقصائي يرفض الآخر ويعتبر الهوامش السودانية مجرد أطراف تابعة للمركز المسيطر، الذي أنتج كل هذه الحروب والصراعات المتفجرة، وتسبب في عجز النخب الحاكمة عن بناء دولة وطنية مستقرة بعد الاستقلال.

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه ثورة ديسمبر المجيدة اليوم هو القدرة على التمسك بأهدافها في الحرية والسلام والعدالة ومقاومة كل محاولات الردة الآيديولوجية والعسكرية، والعمل على صياغة مشروع وطني نهضوي جديد يتجاوز أخطاء الماضي ويؤسس لبناء نموذج جيش مهني قومي واحد يلتزم بواجباته الدستورية ويبتعد تماماً عن السياسة والتنافس الحزبي الضيق، لتنتهي إلى الأبد حقبة استخدام المنابر كخنادق للحرب، وتعود إلى دورها الحقيقي في نشر قيم التسامح والمحبة والسلام بين جميع أبناء الوطن الواحد.

غير أن تفكيك هذه المنظومة الخطابية يقتضي الإقرار بأن المؤسسة العسكرية السودانية لم تكن ضحية متلقية للاختراق الآيديولوجي، وهي تحملت مسؤوليتها التاريخية كشريك أصيل في الحكم، راكمت خلاله طموحها السلطوي ومصالحها الاقتصادية المتشعبة التي تجسدت في سيطرتها على قطاعات حيوية من الاقتصاد الوطني، وتحكمها في شبكات التجارة والخدمات والعقود الحكومية، وهذا ما يفسر تماهي قطاعات واسعة من العسكر مع هذا الخطاب الشعبوي انسجاماً مع مصالحهم الذاتية في الحفاظ على النفوذ والامتياز المهدد بالتحول الديمقراطي، حيث لا يمكن اختزال هذا التماهي في مجرد التزام آيديولوجي أو ضغط تنظيمي خارجي، بل تعبير عن خوف مؤسسي عميق من فقدان المكاسب المادية المتراكمة طوال عقود التمكين.

إن فعالية هذا الخطاب لا تستند إلى بنيته الآيديولوجية وحدها، لكنها تستمد قوتها من دوافع قبلية ومناطقية وإثنية عميقة تجعل قطاعات من المجتمع تتماهى معه بحثاً عن الأمان الوجودي في زمن انهيار الدولة وتفكك الولاءات الوطنية، حيث يتحول الانتماء الأولي الضيق إلى طوق نجاة، وإلى أداة تعبئة توظفها النخب القديمة لإعادة إنتاج هيمنتها. هذه الدينامية المعقدة تفضح القصور التحليلي في أي مقاربة تكتفي بتفنيد الأسس المعرفية لهذه المنظومة من خارج سياقاتها الاجتماعية.

فالمجتمعات التي فقدت ثقتها في الدولة المركزية وأمنها الاقتصادي لا تتعامل مع الأفكار كأبنية مجردة قابلة للتفنيد المنطقي، وهي تستجيب للصوت الذي يخاطب حاجتها الملموسة للحماية والانتماء. هكذا يُصنع الجوع، في اللحظة التي يتحول فيها الخبز إلى أداة سياسية والانتماء إلى سلعة انتخابية. يُستهلك هذا الصوت في بيئة تتفشى فيها الأمية السياسية وتغيب فيها المؤسسات المدنية القادرة على تقديم تأويلات وطنية بديلة، مما يحول المساحات التي هجرتها الدولة إلى فراغات يملؤها خطاب الكراهية والتخوين.

غير أن إدراك هذه التعقيدات لا يعني امتلاك وصفة جاهزة، وهو يفرض تواضعاً معرفياً أمام مأساة تتشابك فيها الذاكرة الجمعية الجريحة بالحسابات السياسية الضيقة باليأس الوجودي الذي يفتت الإرادة. وهنا تكمن الطفرة النوعية المطلوبة: الانتقال من تشريح الجثة الخطابية إلى استنهاض جسد وطني جديد، عبر استعادة المؤسسات التعليمية والإعلامية والمجتمعية كفضاءات لإنتاج وعي نقدي يجرؤ على مساءلة المسلّمات، ويفكك احتكار الحقيقة، ويعيد وصل الدين بالأخلاق العامة لا بالتوظيف السياسي. متذكراً أن أوروبا لم تخرج من عصورها المظلمة بتفنيد لاهوت الكنيسة، إلا حين قامت باختراع المطبعة التي كسرت احتكار التأويل، وبناء الجامعات التي أنتجت نخباً جديدة، وتشييد الأسواق التي خلقت مصالح بديلة عن مصالح الإقطاع. وهذا مما يعلمنا أن تفكيك الخطاب مسألة بنى اجتماعية واقتصادية موازية قبل أن تكون مسألة حجاج فكري. هذه المعركة على الوعي في صميمها، وعلى من يملك حق تسمية الأشياء: من يسمي الحرب جهاداً، والضحية مذنباً، والوطن غنيمة، مقابل من يسمي الأشياء بأسمائها فيعيد للكلمات قدرتها على فضح العالم وتحريره.

إن استرداد اللغة من قبضة هذا الخطاب هو استرداد للقدرة على تخيل واقع آخر، لأن الذي يتحكم في الكلمات يتحكم في حدود ما يمكن التفكير فيه، وما لا يمكن التفكير فيه لا يمكن تغييره، مما يحتم على مشروع التحرير الوطني أن يخوض معركته على جبهة تفكيك الخطاب وجبهة بناء البدائل الاقتصادية والسياسية الملموسة التي تنتزع الجماهير من قبضته، تعيد تعريف الجماعة السياسية خارج ثنائية المركز المهيمن والهامش المستباح، وخارج الرهان القاتل على الهويات الأولية كملاذ أخير في وجه الانهيار الشامل للدولة والمجتمع.

السودان ودولة الأحواض الثلاثة

من جغرافيا المأزق إلى رسالة الدولة

عروة الصادق

إلى شرقنا الحبيب الذي يطل على البحر.. وإلى وسطنا السهل الذي يشقه النهر.. وإلى شعوب الصحراء.. سلام.

إننا ورثنا وطناً يعد مكانه موقعًا تتمنى كثير من الدول امتلاك بعض مزاياه، ثم آدار هذا الموقع على نحو جعل الميزة عبئًا ثقيلاً، والموارد سببًا للتنازع، والحدود منافذ للحروب والتهريب، والمياه مادةً للخصومات، والساحل معبرًا لمصالح الآخرين. وهذه مفارقة تستحق التأمل؛ فالأوطان قد تفتقر إلى الموارد فتجتهد في تعويض فقر الطبيعة بغنى العقل والتنظيم، وقد تغدق عليها الجغرافيا ثم تهدر عطاياها بسبب فساد الحكم وضيق الرؤية وضعف الإرادة القومية.

إن وطننا في حقيقته الجغرافية والتاريخية دولة تنتمي إلى ثلاثة أحواض كبرى: حوض النيل، وحوض الصحراء الأفريقية، وحوض البحر الأحمر، وفي كل حوض له امتداد ومصلحة ومسؤولية ورسالة، لأن هذه الأحواض ليست دوائر خارجية تحيط بالدولة؛ إنها مكونات داخلة في تكوينها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وهنا ينهض السؤال المؤسس: كيف تحول السودان من أرض تقع بين ثلاثة أحواض إلى دولة تدرك وظائفها فيها، وتدير مصالحها، وتقدم لجوارها مشروعًا للتعاون، وتحمي سيادتها من أطماع المتنافسين؟.

الإجابة تبدأ من الداخل. فالدولة المنقسمة على نفسها تعجز عن أداء رسالة خارج حدودها. وقد أثبتت التجربة السودانية أن الموقع وحده لا يصنع الدور، الدور تصنعه دولة عادلة، ومؤسسات محترمة، وإرادة سياسية تستند إلى رضا الناس، وعقيدة وطنية تعرف المصالح القومية وتفرق بينها وبين مصالح الحاكمين. وكل حديث عن البحر الأحمر أو حوض النيل أو الساحل الأفريقي يظل ناقصًا ما لم يسبقه سؤال الدولة التي ستتحدث باسم السودان، وطبيعة التفويض الذي تحمله، ومقدار التزامها بحقوق مواطنيها.

> **كل حديث عن البحر الأحمر أو حوض النيل أو الساحل الأفريقي يظل ناقصًا ما لم يسبقه سؤال الدولة التي ستتحدث باسم السودان، وطبيعة التفويض الذي تحمله، ومقدار التزامها بحقوق مواطنيها**

أولاً: الدولة التي يستحقها الموقع

عاشت بلادنا زمنًا طويلًا تحت إدارة مركزية استحوذت على القرار والثروة والمعرفة، وتركت أطراف البلاد تمد الخزانة بالذهب والزراعة والثروة الحيوانية والموانئ. ولم يكن هذا الخلل عارضًا في السياسات العامة؛ لقد صار طريقةً في بناء السلطة وتوزيع الفرص وصناعة النخب. ومن هذا الخلل ولدت مظالم وحروب كثيرة في أغلب أقاليم السودان.

الدولة الجديدة المنشودة تحتاج إلى عقد اجتماعي يربط الوحدة بالعدالة. فالوحدة القائمة على القهر تتآكل من الداخل، أما الوحدة التي ترعاها المواطنة المتساوية فتكتسب قدرةً على الصمود أمام الحروب والتدخلات الأجنبية.

ويحتاج بلدنا كذلك إلى نظام ديمقراطي يخرج السياسة الخارجية من الغرف المغلقة وموائد الصفقات المريبة. لأن العقود المتعلقة بالموارد والثروات، ينبغي أن تمر عبر مؤسسات دستورية، وتخضع للمراجعة العامة، وتعلن شروطها وآثارها، ولا تترك لوزير المعادن أو رئيس سلطة الأمر الواقع وعصاباتهم الفاسدة. فالسرية في المسائل السيادية باب واسع للفساد والارتهان، والدولة التي تمنح أو تؤجر موقعها لتغطية عجز مالي عاجل قد تبيع من مستقبلها أكثر مما تحصل عليه من حاضرها.

كما تحتاج البلاد إلى جيش قومي حقيقي احترافي ومهني، موحد العقيدة والقيادة، ينحاز إلى الدستور ويحمي الحدود ويصون المجال البحري، وتُرفع عنه أعباء التجارة والسياسة والمنافسة على الحكم، ولا يخضع قائده العام لأمين عام لتنظيم أو رئيس حزب ولا يأتمر بأمر آمر التنظيم الخاص للحركة الإسلامية في الجيش.

ثانياً: حوض النيل: كيف ننتقل به من وعيد المياه إلى وعد الشراكة والحياة؟

إن النيل مورد طبيعي، ورابطة حضارية، ومجال للتكامل بين شعوب المنبع والممر والمصب. غير أن السياسات التي أحاطت به اختزلته في الحصص والسدود والمخاوف الوطنية المنفصلة. وأدى غياب الثقة إلى تحويل كل مشروع في دولة إلى مصدر تهديد لدولة أخرى، مع أن أمن الحوض لا يتجزأ.

السودان يملك موقعًا يؤهله لأداء دور بالغ الأهمية بين دول البحيرات الكبرى وإثيوبيا ومصر، فهو يتأثر بإدارة المياه في هذه الدول، وله احتياجاته المستقلة في الري والطاقة والحماية من الفيضانات. هذه الخصائص تجعل الوساطة السودانية وظيفة نابعة من المصلحة، شريطة أن تتحرر من الاصطفاف المتقلب أو الارتهان لأجندة إحدى الدولتين، وأن تقوم على المعرفة الفنية والإرادة الوطنية.

السياسة السودانية الرشيدة تجاه النيل تبدأ بتحديد مصالح البلاد بدقة: سلامة السدود، وتبادل البيانات، والإنذار المبكر، وتنظيم التشغيل في فترات الجفاف والفيضانات، وحماية منشآت الري، وتقليل الإطماء، وتطوير الطاقة، ورفع كفاءة استخدام المياه. بعدها تنتقل إلى صياغة مبادرة تجمع دول الحوض على قاعدة الانتفاع المنصف، وعدم إحداث ضرر معتبر، والتعاون في إدارة المخاطر، سماها الإمام الصادق المهدي عليه الرضوان «المعادلة الكسبية» التي لا يخسر أيٌّ من أطرافها.

ومن واجب وطننا أن يخرج من عقلية المتلقي لسياسات وتعليمات الآخرين. فمن يملك الأراضي الزراعية، والمياه، والموقع الوسيط، والقدرة على إنتاج الغذاء والطاقة، يستطيع أن يقدم مشروعًا يخدم الحوض كله. وهذا يتطلب دولةً تعرف قيمة مواردها وتديرها بعلم وشفافية، لا سلطةً تفاوض تحت ضغط الأزمة اليومية، ويحتاج قيادة جديرة بالكابينة لا رهينة للنزوات وحبيسة للأزمات.

ثالثاً: الصحراء التي ربطت الشعوب

يرسم الخيال السياسي الحديث الصحراء كحاجز، مع أن التاريخ عرفها طريقًا واسعًا للتجارة والهجرة والدعوة والعلم والمصاهرة. عبرها انتقلت القوافل بين وسط أفريقيا وشمالها، وعلى طرقها نشأت أسواق ومدن وسلطنات وشبكات اجتماعية، والمستقبل يعرفها كمستودع للموارد التي تنبع منها الرقائق والطاقة المتجددة، وبذلك تكون المفتاح الذي يحل كل عقد السودان حال تم إدارتها بحنكة وحكمة.

إن بلادنا جزء أصيل من نطاق الساحل الأفريقي، وما يحدث في دوله يترك أثره في أمنه واقتصاده ومجتمعات حدوده. فالسلاح والذهب والمقاتلون واللاجئون والجريمة المنظمة، والمهربون، والسلع والثروة الحيوانية تتحرك عبر مجال واسع لا تعوقه الحدود. لهذا تحتاج الدولة إلى سياسة صحراوية متكاملة، تجمع الأمن بالتنمية، وتحمي الحركة المشروعة، وتواجه الجريمة المنظمة، وتعيد الحياة إلى الممرات الاقتصادية القديمة في صورة حديثة.

يمكن للسودان أن يقود مشروع ممر قاري يبدأ من البحر الأحمر، ويمر بالقضارف والجزيرة وكردفان ودارفور، ويتصل بتشاد وأفريقيا الوسطى وغرب القارة، وممر آخر يربط ليبيا وتشاد والجنينة وصولاً إلى جنوب السودان. هذا الممر ينبغي أن يجمع الطرق البرية والسكك الحديدية والطاقة والاتصالات والمناطق الإنتاجية والمناطق الحرة والمدن الجديدة والموانئ الجافة، وعندها تتحول الصحراء من فضاء للهجرة القسرية والتهريب إلى فضاء للتبادل والنمو. كما أن مواجهة التصحر تحتاج إلى تعاون تنموي يتجاوز الحدود، والتنمية هنا تؤدي وظيفةً أمنية؛ فهي تقلل فرص التجنيد في الجماعات المسلحة، وتخفف النزاع حول الماء والمرعى.

> **يمكن للسودان أن يقود مشروع ممر قاري يبدأ من البحر الأحمر، ويمر بالقضارف والجزيرة وكردفان ودارفور، ويتصل بتشاد وأفريقيا الوسطى وغرب القارة، وممر آخر يربط ليبيا وتشاد والجنينة وصولاً إلى جنوب السودان**

رابعاً: البحر الأحمر من منطقة قابلة للاستعمار إلى سيادة قبل الاستثمار

البحر الأحمر من أكثر الممرات حساسية في العالم؛ تمر عبره تجارة دولية ضخمة، وتتنافس حوله قوى إقليمية ودولية، وتتقاطع فيه مصالح الطاقة والموانئ والقواعد والجزر والكابلات البحرية والغاز والنفط والأمن الغذائي وثروات البحر الأحمر في آتلانتس (2)، والسودان يملك ساحلًا ممتدًا وموانئ ومراسي وجزرًا وموارد بحرية وموقعًا يربط البحر بعمق أفريقي واسع.

مع ذلك ظل حضور بلادنا في البحر أقل كثيرًا من قيمة موقعه، وتركزت السياسة في تشغيل الموانئ وتحصيل الإيرادات، وغابت الرؤية التي تنظر إلى المجال البحري باعتباره جزءًا من السيادة والأمن والاقتصاد والمعرفة والبيئة. ونتيجة هذا الغياب، أصبحت العروض الدولية تتقدم على التخطيط الوطني، وتحوّل النقاش إلى سؤال: أي دولة ستدير هذا الميناء؟ وأي دولة ستضع قواعدها العسكرية البحرية؟ بدل السؤال الأهم: ما المنظومة البحرية التي يحتاجها السودان؟.

السيادة البحرية تبدأ بالمعرفة، لأن الدولة تحتاج إلى خرائط دقيقة، وقاعدة بيانات للجزر والمراسي والثروات والأعماق والتيارات والمصائد والشعاب، وإلى جهاز مدني مختص بالتخطيط البحري، وقوة بحرية احترافية ومهنية، وحرس سواحل بمراصد قادرة على حماية المياه ومواجهة التهريب والاتجار بالبشر والصيد الجائر والتلوث. وتحتاج الموانئ إلى إصلاح عميق يرفع الكفاءة ويحمي الملكية العامة ويمنع الاحتكار، ومنع أي ترتيبات تمس القرار السيادي، وهو ما بدأته الحكومة الانتقالية التي قطع طريقها انقلاب البرهان في أكتوبر 2021م.

إن الميناء الناجح يرتبط بظهيره، فإذا تعطلت السكك الحديدية والطرق ومناطق التخزين والإنتاج، صار الميناء عنقًا ضيقًا مهما اتسعت أرصفته، ورأينا كيف استخدمه البرهان في خنق الحكومة الانتقالية حتى هيأ بها أسباب انقلابه.

أما الاقتصاد الأزرق فيفتح مجالات أوسع من تجارة العبور: الصيد المستدام، والاستزراع البحري، وصيانة السفن، والخدمات اللوجستية، والسياحة البيئية، وتحلية المياه، والطاقة البحرية، والبحوث العلمية، والكابلات الرقمية، وكل نشاط من هذه الأنشطة يحتاج إلى مؤسسة وتعليم وتمويل وقانون، وإلى مشاركة حقيقية للمجتمعات الساحلية.

خامساً: شرق السودان - القلب الذي حُكم عليه بالتهميش

أكبر خطأ في التفكير القومي حول البحر الأحمر يتمثل في فصل الساحل عن أهله، وكأن الموانئ مبانٍ وآلات، وكأن الأرض تنتظر المستثمر، وكأن المجتمعات المحلية طارئة على موطنها، وهو ما تجلى بوضوح حين احتكرت الحكومة المركزية النازحة إلى بورتسودان الأرض والموارد وهمشت شعب الشرق.

إن شرقنا الحبيب هو الظهير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدولة البحرية، فيه البحر والميناء والزراعة المطرية والمروية والثروة الحيوانية والمعادن والحدود الدولية والممرات التجارية، ومع ذلك ظل الإقليم مهشماً يعاني الفقر ونقص الخدمات وفرص العمل، وظهرت مفارقة صارخة بين ثراء المكان وفقر الإنسان.

تسوية قضية الشرق تحتاج إلى عقد جديد يقوم على المشاركة في الحكم، والعدالة في عوائد الموارد، وحماية حقوق الأرض، واحترام اللغات والثقافات، وتطوير المدن والريف معًا، وينبغي أن يعرف مواطن الشرق نصيبه من إيرادات الموانئ والتعدين والزراعة والمعابر ولا يترك الأمر لرموز وإدارات أهلية تأخذ أنصبتها المالية بـ(الشوالات) وتترك الحصرم والفتات للبسطاء. كما تحتاج الأرض إلى نظام قانوني يعترف بحقوق المجتمعات، وينظم الاستثمار، ويمنع نزع الحيازات بقرارات إدارية مبهمة.

ويحتاج الشرق إلى مجلس تنموي منتخب، وصندوق تمويل خاضع للرقابة، وخطة بعيدة المدى للمياه والزراعة والموانئ والتعليم والصحة والبيئة، كما يحتاج إلى جامعات وكليات ومعاهد بحثية بحرية ومراكز تدريب مهني ترتبط بالموانئ والنقل والطاقة والصيد والصناعات الغذائية.

إن إنصاف شرقنا الحبيب واجب أخلاقي ودستوري، وهو كذلك شرط للأمن القومي. فالساحل الذي يشعر أهله بالإقصاء يبقى مكشوفًا أمام التدخلات والاستقطاب، والساحل الذي يشارك أهله في إدارته وحمايته يصبح أكثر مناعةً أمام الأطماع.

> **يحتاج بلدنا إلى نظام ديمقراطي يخرج السياسة الخارجية من الغرف المغلقة وموائد الصفقات المريبة. لأن العقود المتعلقة بالموارد والثروات ينبغي أن تمر عبر مؤسسات دستورية، وتخضع للمراجعة العامة. فالدولة التي تمنح أو تؤجر موقعها قد تبيع من مستقبلها أكثر مما تحصل عليه من حاضرها**

أ. سواكن وبورتسودان - مدينتان لوظيفة وطنية واحدة

سواكن سجل تاريخي حي لعلاقة السودان بالبحر والعالم الإسلامي القديم، أما بورتسودان فهي مركز الدولة البحرية الحديثة وميناؤها الأهم. والمقارنة بينهما لا تستدعي منافسةً مصطنعة؛ المطلوب توزيع ذكي للوظائف.

يمكن لسواكن أن تصبح مدينةً للتراث والثقافة والحج والسياحة والتعليم البحري والحرف والصناعات الإبداعية، بإعادة إعمارها وفق معايير تحفظ عمرانها وذاكرتها ومجتمعها. ويمكن لبورتسودان أن تتطور إلى مدينة لوجستية وصناعية وخدمية متقدمة، تحسن إدارة الميناء والمياه والطاقة والسكن والنفايات والنقل.

والمدينتان تحتاجان إلى اتصال قوي بالداخل. فعلاقة الساحل بالداخل تمنح الميناء قيمته القارية. ومن هذه الرؤية يولد مفهوم الدولة البحرية ذات الظهير القاري: دولة تواجه البحر بموانئ قوية، وتستند في ظهرها إلى مدن إنتاج وطرق وسكك حديدية وأسواق تمتد إلى قلب أفريقيا.

ب. اتفاق البحر الأحمر - الأمن بالتعاون والتنمية

تحتاج بلادنا وكل الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن إلى اتفاق يتجاوز البيانات العامة، لأن الاتفاق المقترح يقوم على احترام السيادة، ومنع استخدام أراضي أي دولة لتهديد الأخرى، وتبادل المعلومات، وحماية الملاحة، ومواجهة التهريب والقرصنة، والاستجابة للكوارث والتلوث، وتنسيق الموانئ، وتطوير التجارة، وحماية المصائد والبيئة البحرية.

ويجب أن تبقى قيادة هذا المجال للدول المشاطئة، مع شراكات منضبطة مع القوى الدولية والمؤسسات المالية، لأن القوى الكبرى ستبقى حاضرة بسبب أهمية الممر. غير أن حضورها ينبغي أن يتحرك داخل قواعد معلنة، لا عبر تفاهمات منفردة تضعف الإقليم، وتفتح باب السباق على القواعد والموانئ والهيمنة الاقتصادية والعسكرية، لأن ذلك سيفتح الباب أمام الحريق وجماعات التطرف.

السودان يستطيع أن يقدم مبادرة عملية تشمل مجلسًا سياسيًا، وسكرتارية فنية، ومركزًا للمعلومات البحرية، وصندوقًا للمشروعات المشتركة، وآليةً للوساطة، وبرامج للمجتمعات الساحلية، ويستطيع أن يعرض موانئه وممراته للتعاون الاقتصادي من موقع الندية، بعد أن يحدد مصالحه ويحصن قراره الداخلي.

ومن المهم إشراك الدول الحبيسة في ترتيبات التجارة والعبور، دون تحويل عضويتها الاقتصادية إلى تدخل في القرارات البحرية السيادية، فهي تحتاج إلى المنافذ، والسودان يحتاج إلى توسيع نطاق خدمة موانئه. هذه المصالح المتبادلة يمكن أن تؤسس لشراكات طويلة المدى.

ج. حزب الأمة ومهمة التجديد

يحمل حزب الأمة القومي رصيدًا فكريًا وتاريخيًا يجعله مؤهلًا للمساهمة في هذا المشروع. وقد طرح الإمام الصادق المهدي رؤية السودان داخل أحواض النيل والصحراء والبحر الأحمر، وربط الدور الخارجي باستقامة الدولة في الداخل.

لكن الإرث الفكري لا يؤدي وظيفته بمجرد الاحتفاء به. المطلوب تحويله إلى برنامج معاصر، ومؤسسات بحثية، وتشريعات، وتحالفات اجتماعية وسياسية. وعلى الحزب أن يفتح هذه الرؤية أمام القوى الوطنية الأخرى، وأن يقدمها مشروعًا للسودان كله، مع تجنب احتكارها داخل إطار حزبي ضيق.

وقبل ذلك كله على قيادة الحزب الانفتاح نحو بعضها وترميم الجراح التنظيمية الداخلية لاستكشاف الخارج الوطني ومداواته.

ويستطيع الحزب أن يبدأ بتأسيس مجلس للأحواض الثلاثة، يضم خبراء المياه والموانئ والاقتصاد والبيئة والأمن والقانون والتاريخ، إلى جانب ممثلين للمجتمعات المحلية والنساء والشباب، كما يستطيع إعداد مشروعات قوانين، وتنظيم مؤتمرات تخصصية، وبناء حوار مع أهل الشرق، وتطوير علاقات مع دول الجوار ومراكز البحث الإقليمية.

> **من المهم أن يربط حزب الأمة وكافة الأحزاب السودانية المدنية مشروعاتها الديمقراطية بقضايا الحياة اليومية. فالديمقراطية التي تعجز عن تقديم الماء والطريق والمدرسة وفرصة العمل تفقد قدرتها على إقناع الناس، والتنمية التي تغفل الحرية والعدالة تتحول إلى أداة سيطرة**

والأهم أن يربط الحزب وكافة الأحزاب السودانية المدنية مشروعاتها الديمقراطية القادمة بقضايا الحياة اليومية. فالديمقراطية التي تعجز عن تقديم الماء والطريق والمدرسة وفرصة العمل تفقد قدرتها على إقناع الناس، والتنمية التي تغفل الحرية والعدالة تتحول إلى أداة سيطرة، لأن الدولة الرشيدة تجمع الاثنين: حق المواطن في المشاركة، وحقه في الحياة الكريمة.

سادساً: كيف ننتقل من الدولة «المُستغَلة» المنفعلة إلى الدولة «المستقِلة» المبادرة؟؟

قضت بلادنا سنوات طويلة تتلقى مبادرات الآخرين. وقد آن للسودان أن يصوغ مبادرته الخاصة، فالدولة التي تقع عند ملتقى الأحواض الثلاثة تملك فرصة لبناء سياسة خارجية مستقلة، تجمع الوساطة والتكامل الاقتصادي وحماية البيئة والأمن المشترك.

هذه الرؤية تحتاج إلى صبر مؤسسي، تبدأ بإيقاف الحرب وإعادة تأسيس الشرعية، ثم إصلاح الجيش والخدمة المدنية والقضاء، وإقامة حكم ديمقراطي يشارك فيه الجميع، وبناء مؤسسات للمياه والبحر والصحراء. بعدها يستطيع السودان أن يدخل الإقليم بوجه مختلف: وسيطًا في النيل، وشريكًا في الساحل، وقوةً بحرية مسؤولة في البحر الأحمر، وممرًا للتجارة، ومركزًا للغذاء والطاقة، وجسرًا ثقافيًا بين أفريقيا والعالم العربي.

هذا الموقع الذي جلب الأطماع يمكن أن يجلب الشراكات، والحدود التي عبرتها الحروب يمكن أن تعبرها التجارة، والمياه التي أثارت الخصومات يمكن أن تولد الطاقة والغذاء، والبحر الذي شهد التنافس يمكن أن يصبح مجالًا للتعاون. والفارق بين الاحتمالين تصنعه الدولة ورجالها ونساؤها.

أمامنا فرصة تاريخية لإعادة تعريف أنفسنا كدولة؛ فإما أن يبقى وطننا ساحةً تتدافع فوقها مشروعات الآخرين، أو ننهض كدولةٍ صاحبة مشروع، تعرف أين تقف، وماذا تريد، وما الذي تقدمه لجوارها والعالم.

ختاماً: إن رسالتنا هذه لا تنبع من ادعاء تفوق أو نزعة توسع؛ تنبع من تركيبة وطننا وموقعه وتجربته. وإذا أحسن استخلاص العبرة، وأقام حكمًا راشدًا، وصان كرامة مواطنيه، استطاع أن يحول هذا التنوع من سبب للنزاع إلى مصدر للحكمة.

عندها يصبح السودان دولة الأحواض الثلاثة: دولة تستمد وحدتها من عدالتها، وسيادتها من مؤسساتها، وقوتها من شعبها، ورسالتها من قدرتها على تحويل الجغرافيا المشتركة إلى سلام ومصلحة وحياة.

خطاب دعاة استمرار الحرب

أوهـام المظلوميـة وتـزييف الوعي

عبدالباقي مختار (بقة)

هذه الكتابة «جزء من رسالة إلى صديق»

في هذا المنعطف المصيري الذي يمر به السودان - واحدة من أعنف الأزمات الوطنية في تاريخه الحديث - كان من المفترض أن يستجيب القائمون على الشأن العام، تنفيذياً وفكرياً، لنداء العقل والموضوعية. استجابة تتطلب تحليلاً جريئاً يغوص في تفكيك الأسباب الجذرية، بعيداً عن السطحية والعواطف المستهلكة التي طبعت الممارسة السياسية طوال العقود الماضية.

ليس هذا التشخيص جديداً، بل سبقني إليه كثير من السودانيين الذين قدّموا قراءات سليمة لتاريخ قضايانا وأزماتنا منذ الاستقلال. لكن الجديد اليوم هو حجم الكارثة، وما يُستدعى هو إعادة التأكيد على أن الواقع السوداني المعاصر ليس وليد المصادفة، بل ثمرة مسار طويل من التجهيل المنظّم، وهيمنة المؤسسة العسكرية واحتكارها لمراكز القرار عبر تحالفاتها التي بنتها عبر مختلف مراحل انقلابتها العسكرية والتي بلغت ذروتها مع الحركة الإسلامية.

لقد تمّ عبر هذا التحالف العسكري-الإسلامي توظيف الدين والصراعات الجهوية والإثنية في حروب لا يمكن تفسيرها إلا بأنها تم تصميمها لتكون ضد الشعوب السودانية. ومع ذلك، لا تزال هناك أطراف تبارك وتقف خلف هذا التحالف القائم، رغم أن كل مصالحه من هذه الحرب - التي امتدت لتصل إلى كل شبر من هذا الوطن - تتلخّص في محاولةٍ واحدة، وهي محو آثار وتاريخ ما ارتكبوه من جرائم في حق السودان والسودانيين طيلة فترة حكمهم والإفلات من المحاسبة التاريخية.

ولتحقيق ذلك، استخدم التحالف كل الأدوات التي أجاد استخدامها منذ استيلائه على السلطة، من تغبيش الوعي، وصناعة الجهل، والتجهيل. وظلّ يُروّج لمغالطات كبرى، مضمونها أن حركات الإسلام السياسي - في السودان وخارجه - تخوض صراعاً وجودياً ضد الغرب الإمبريالي.

لكن قراءة التاريخ القريب والواقع الراهن تكشف عكس ذلك تماماً. فهذه الجماعات كانت، في محطات عديدة، جزءاً أصيلاً من الترتيبات الإقليمية لمؤامرات الغرب، وأداةً لتمرير أجنداته؛ بالقصد والشكل المباشر، أو عن طريق التوظيف غير المباشر.

وما تشهده الآن منطقة الساحل وجنوب الصحراء (بوركينا فاسو، مالي، النيجر) خير دليل على ذلك، إذ تم استغلال الجماعات المتطرفة لخلق فوضى أمنية وتهديد استقرار الدول التي حاولت التخلص من التبعية الاستعمارية. وكذلك ما تم وما زال مستمراً في الشرق الأوسط؛ قاتلت تنظيمات ك«داعش» و«القاعدة» في سياقات جعلتها، وبشكل مباشر، في توافق تام مع المصالح الغربية.

هذه الحقائق لم تعد تندرج تحت نظرية المؤامرة أو اتهامات الخصوم، بل وثّقتها تصريحات من المسؤولين الغربيين أنفسهم. منها اعترافات هيلاري كلينتون الشهيرة أمام الكونغرس حول ظروف نشأة بعض هذه التنظيمات ودعم حكومتها وأجهزة مخابرات الغرب لها، وكذلك ما فضحته وكشفت عنه إدارة دونالد ترامب من دعم سابق بمئات الملايين من الدولارات لهذه الحركات المتطرفة. كما لا يمكن إغفال الأدوار الإقليمية - كالدعم القطري والتركي لتمدد هذه الجماعات - التي ساهمت في إبقاء المنطقة في دوائر هذا الشكل من الصراع.

تدثرت هذه الحركات بخطابات تضلل المجتمعات المغيبة بالمراهنة على الشعارات الدينية: إعادة بناء «دولة المدينة»، و«دولة الخلافة الإسلامية»، واستعادة أمجاد الإمبراطورية المفقودة.

لكنّ هذا يعكس فهماً مبتسراً للتاريخ. فما يُسمّى بالعصر الذهبي للحضارة الإسلامية - ويعلمه كل من درس التاريخ - لم تقم أو تم بناؤها على خطابات فضفاضة باسم الدين، بل على التقدم المعرفي والعلمي. وهنا يتجلى المعنى الحقيقي والعميق للآية الكريمة: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ) [الأنبياء: 105].

فالصلاح المُمكّن في الأرض هو صلاح الحضارة والعلم والتنوير، وليس مجرد التقاليد التي تتخذ الدين المزيّف دثاراً تخبّئ داخله الجهل حتى بالدين نفسه.

لقد ساد المسلمون الأوائل حين كان الغرب غارقاً في ظلمات العصور الوسطى. لكن المجتمعات في الدول ذات الغالبية المسلمة تراجعت وانتكست بوم خضعت لمؤسسات أيديولوجية دينية تحارب الفكر والتجديد. وما الحملات الشرسة التي قادتها حركات الإخوان المسلمين ومن خلفهم الوهابية ضد رموز التنوير - بشكل عام وفي السودان بشكل خاص -ببعيدة؛ فهي لا تزال حاضرة في شكل الاغتيالات والترهيب عبر التكفير، والاعتقالات والمحاكمات

ليس الواقع السوداني المعاصر وليد المصادفة، بل هو نتاج مسار طويل من التجهيل المنظم، وهيمنة المؤسسة العسكرية على مراكز القرار عبر تحالفات سياسية وآيديولوجية كرّست الأزمات، وأعاقت بناء دولة تقوم على المعرفة والمساءلة وسيادة القانون

الجارية، يتعمّد دعاة استمرار الحرب اختزال الأزمة في التدخلات الخارجية، متجاهلين جذورها التاريخية وديناميكياتها الداخلية التي فجّرتها من الأساس. فضلاً عن تغافلهم التام عن أدوار المؤسسة العسكرية التاريخية وتدخلاتها المستمرة في الصراعات الداخلية لدول الجوار عبر وكلاء وجماعات مسلحة. تدخلات كانت - وما تزال - واضحة وبشكل صريح، وتجلت في نماذج حروب وصراعات داخلية لدول عديدة في الإقليم، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

تشاد: عبر تاريخ الصراعات السياسية في تشاد وصولاً إلى امتدادات الأزمة الحالية داخل الخرطوم، ظلت المؤسسة العسكرية السودانية حاضرة بقوة في تأجيج الصراعات وتغيير الأنظمة الحاكمة في إنجمينا، ومعارك إنجمينا في العام 2008 ما تزال آثارها حاضرة. وفي النهاية جاء الرد من تشاد عن طريق وصول قوات العدل والمساواة تحت قيادة دكتور خليل إبراهيم إلى الخرطوم فيما عرف بعملية «الذراع الطويلة»، والتي كانت رد فعل مباشر لما حدث من عمليات داخل إنجمينا وحتى قصر إدريس ديبي.

أوغندا: منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي وحتى ما بعد انفصال جنوب السودان، واصلت المؤسسة العسكرية دعمها لمجموعات مسلحة مثل جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا وشرقي الكونغو.

إثيوبيا: انخرطت المؤسسة العسكرية في دعم الحركات المناهضة للحكم منذ ستينيات القرن الماضي، بدءاً من عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي، مروراً بدعم فصائل المعارضة ضد نظام منغيستو هايلي مريام حتى سقوطه وصعود نظام ميليس زيناوي، وصولاً إلى دعم حركات الأورومو وبني شنقول.

إريتريا: قدمت المؤسسة العسكرية الدعم لحركات الجهاد الإريترية طيلة تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية، قبل أن تتحول لاحقاً لدعم الجيش الإثيوبي عبر فتح الأراضي السودانية لعبوره وتغلغله داخل الأراضي الإريترية أثناء الحرب الإثيوبية-الإريترية.

اليمن: تورطت المؤسسة العسكرية في تجنيد وتجييش مرتزقة سودانيين للقتال ضمن صفوفها بجانب قوات الدعم السريع في ساحات المعارك اليمنية.

جنوب السودان: الذي كان وما يزال يمثل بالنسبة للمؤسسة العسكرية «الحديقة الخلفية» التي لعبت فيها – وتلعب - لعبة كل الصراعات الإثنية والقبلية.

ليبيا: أدوار عديدة في الصراع الليبي منذ ما قبل سقوط القذافي وحتى الآن.

صحيح أن إيقاف الدعم الخارجي من الداعمين لأطراف الحرب يمكن أن يكون شرطاً من شروط التهدئة، لكنه ليس الشرط الوحيد ولا الأهم. فالمرض الحقيقي يحتاج تشخيصاً يتجاوز الأعراض إلى المسببات العميقة، فأي قراءة متجردة لتاريخ السودان الحديث تؤكد أن جذور الصراع تمتد لعقود في البنية السياسية والاجتماعية، أي قبل قيام العديد من دول المنطقة التي يطالها اليوم الاتهام بالتدخل. إن إلقاء اللوم على «الآخر» ليس سوى هروب من المسؤولية الوطنية، ولا يقدم حلولاً جادة وجذرية.

يمكن إجمال تعقيدات خريطة المصالح والتحالفات الحالية في الآتي:

تحالف المؤسسة العسكرية والتيار الإسلامي الذي يسعى وحلفاؤه الإقليميون (قطر وتركيا) لاستعادة النفوذ لمصلحة تيار الحركة الإسلامية، مما يدفع خصومهم للبحث وجذب حلفاء إقليميين لموازنة النفوذ ذاته.

وفي الحسابات الإقليمية المباشرة، تتداخل مصالح دول الجوار – كمصر - التي تراهن على المؤسسة العسكرية حليفاً «إذا بيَّضنا النية ولم نقل عميلاً» تاريخياً يخدم أمنها القومي، بغض النظر عن تحالف المؤسسة العسكرية مع الاسلاميين، وبغض النظر عن تعقيدات المشهد الداخلي. وهي ترى أن استمرار الحرب أفضل من فقدان ولاء المؤسسة العسكرية السودانية.

التناقضات المالية والسياسية: من المفارقات اللافتة أن اتهامات «الارتهان للخارج» يتم توزيعها على الآخرين ممن يعارضونهم عشوائياً، بينما تمتد استثمارات ومصالح كثير من قيادات المشهد الحالي والسابق في ذات العواصم الإقليمية المتهمة بالتدخل.

فقراءة المشهد اليوم، وسباق المبادرات لوقف الحرب، تستوجب تسليط الضوء بكل تجرد على الأطراف الرافضة للحلول السلمية ودوافع إصرارها على التصعيد.

فخطاب الحرب اليومي يكشف بوضوح أن من يراهن على استمرار الحرب يسعى لمحو الذاكرة الوطنية والإيحاء بأن الصراع في السودان بدأ فجأة في 15 أبريل 2023. كل ذلك لغرض واحد: الهروب من المحاسبة التاريخية.

إن نقد هذه الممارسات لا يعني الاصطفاف مع أي أجندة خارجية، بل هو قراءة نقدية شجاعة لا تستثني أحداً من المسؤولية الوطنية، بما في ذلك تقييم مسار الحركة الشعبية وحركات الهامش الأخرى في سياقها التحليلي الموضوعي.

في النهاية إننا وكلنا نعلم أن الحل لن يكون أبداً في اجترار الشعارات المزيفة، أو الهروب إلى المعارك الوهمية. إن الطريق الوحيد لإنقاذ السودان يكمن في مواجهة الذات بشجاعة، وتسمية الأشياء بمسمياتها، والانتصار لمشروع الدولة الوطنية المدنية الحديثة؛ الدولة التي تقطع دابر الهيمنة العسكرية، وتضع حداً للمتاجرين بالدين والإثنية والقبلية، وتؤسس لسيادة القانون والمواطنة المتساوية.

عملت المؤسسة العسكرية في تحالفها مع الحركة الإسلامية (الكيزان) على توظيف العواطف الدينية كلما اشتدت الأزمات. فخاضت حرب الجنوب منذ استلامها السلطة في العام 1989 وحتى اتفاقية السلام الشامل 2005 بأدبيات الجهاد، الحرب المقدسة واحتفالات عرس الشهيد. وعندما استُهلكت هذه الأسطوانة وصارت مشروخة ولم تعد تجدي في حروبها في غرب السودان، انتقلت بسلاسة إلى اللعب على التناقضات والصراعات العرقية والإثنية، مستدعية في أدبياتها ومن ذاكرة التاريخ التناقضات الإثنية والجهوية والإقليمية، وبثت فيها روحها الشريرة وعملت على تعميقها لحماية نفوذها، فتمظهرت في صراعها وحربها الحالية مع الدعم السريع، حيث لم تعد بضاعة «الجهاد» قابلة للتسويق، مستبدلة خطابات التكفير والحرب الجهادية بمصطلحات تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي: «عرب الشتات»، «حرب الكرامة»، وغيرها.

كما تجلى تناقض خطابهم - دعاة الحرب - أيضاً في الانتقائية حيال التدخلات الخارجية. فالدور الذي لعبته قطر وتركيا - مباشرة أو عبر تحالف المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية بالتنسيق مع أجندات غربية في محطات سابقة وعديدة (كإسقاط نظام القذافي في ليبيا وحرب اليمن) - فيمرّون على مثل تلك التدخلات بالصمت. بينما تُرفع الأصوات ضد الإمارات وفقاً للمقتضيات التنظيمية.

لكن الحقيقة البسيطة أن شماعة التدخل الخارجي ليست جديدة على نظامهم في السودان. وهم يعلمون أن أي تدخل خارجي لم ولن يجد موطئ قدم إلا إذا مهدت له القوى الداخلية الذرائع والمنافذ. ففي خطابهم السائد والمكرر حول الحرب

خطاب دعاة استمرار الحرب يسعى إلى اختزال تاريخ الأزمة في لحظة اندلاع القتال، متجاهلاً عقوداً من السياسات التي صنعت الانقسام والعنف، بهدف الهروب من المحاسبة التاريخية وإعادة إنتاج الرواية التي تخدم بقاء مراكز النفوذ

إلقاء اللوم على التدخلات الخارجية وحدها لا يفسر الأزمة السودانية. فجذور الصراع أعمق وأقدم، وترتبط ببنية سياسية واجتماعية أنتجت الحرب. أما تحميل «الآخر» كامل المسؤولية، فليس سوى هروب من مواجهة الأسباب الحقيقية

المعادلة الزائفة (3):

الغـــول والعنقـــاء وحميـــدتي الوفـــي للديمقراطيـــة وحقـــوق الإنســـان

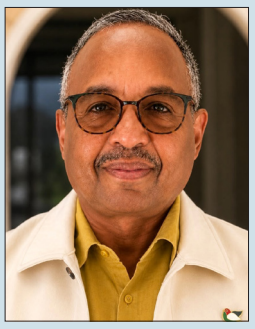

د.العبيد أحمد العبيد

في المقال الأول من هذه السلسلة تناولتُ المعادلة الزائفة بوصفها خللًا يبدأ في المنطق قبل أن يمتد إلى الضمير: نلتقط تشابهًا جزئيًا، ونهمل الفروق الجوهرية، ثم نبني على ذلك حكمًا سياسيًا وأخلاقيًا كاملًا. وفي المقال الثاني ناقشتُ محاولة تحويل التقاطع أو الحوار إلى تحالف، من خلال الإصرار على تصوير «صمود» و«تأسيس» كأنهما كيان واحد. أما هذا المقال فيتناول معادلة زائفة أخرى، ربما كانت أشد خطرًا؛ لأنها تصنع من قائد قوة عسكرية متهمة بفظائع واسعة حاملًا مفترضًا لمشروع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إنها معادلة لا تقل غرابة عن الغول والعنقاء والخل الوفي: حميدتي الديمقراطي، والدعم السريع حارس المواطنة المتساوية، و«تأسيس» الجسر الذي سيعبر عليه السودان إلى العلمانية والفيدرالية والعدالة الاجتماعية.

لا أكتب هذا دفاعًا عن البرهان، أو سلطة بورتسودان، أو الإسلاميين الذين دمّروا الدولة طوال ثلاثة عقود، ثم عادوا إلى الحرب ومحاولة استرداد سلطانهم فوق ركام البلاد. لقد قلت مرارًا إن البرهان وحميدتي ليسا نقيضين أخلاقيين، بل شريكان قديمان انقلب أحدهما على الآخر بعد أن شاركا في القمع وتقويض الانتقال المدني وانقلاب أكتوبر 2021.

والأسباب الأخلاقية التي تدفعنا إلى رفض البرهان والإسلاموعسكريين هي نفسها التي توجب رفض حميدتي ومشروعه. وقد لخّصت ذلك في مقال سابق بعبارة: «الدعامة والكيزان عملة واحدة ذات وجهين»؛ فهما شريكان في عسكرة الحكم، واقتصاد النهب، وتقويض الثورة، وإن اختلفت شبكاتهما وشعاراتهما.

> **لا يحتاج السوداني إلى محاضرة كي يعرف خطر عودة الإسلاميين، فقد خبرهم في المعتقل، وفي الفصل من العمل، وفي انهيار الخدمات، وفي دولة تحولت إلى ملكية خاصة لتنظيم سياسي**

الكراهية المشروعة لا تصنع بديلًا مشروعًا

يمكن فهم كراهية السودانيين للإسلاميين. فقد حكم نظام البشير البلاد بالقمع والفساد والحروب، وأضعف مؤسساتها، واستخدم الدين لإضفاء القداسة على السلطة، ثم ترك وراءه شبكات عسكرية واقتصادية وأمنية قاومت الثورة والانتقال المدني. ولا يحتاج السوداني إلى محاضرة كي يعرف خطر عودتهم؛ فقد خبرهم في المعتقل، وفي الفصل من العمل، وفي انهيار الخدمات، وفي دولة تحولت إلى ملكية خاصة لتنظيم سياسي.

لكن الكراهية، مهما كانت مبررة، ليست منهجًا لاختيار البدائل. والعداء للإسلاميين لا يمنح تلقائيًا شهادة ديمقراطية لكل من يقاتلهم. فالمستجير من الرمضاء بالنار لا ينجو من الاحتراق؛ إنه فقط يغيّر مصدر اللهب.

هنا تكمن مغالطة بعض المدافعين عن حميدتي و«تأسيس». يبدأون بمقدمة صحيحة: الإسلاميون خطر على السودان. ثم يقفزون إلى نتيجة لا تنتج عنها منطقيًا: إذن، القوة العسكرية التي تحارب معسكرهم هي حامل مشروع «السودان الجديد». لكن إسقاط خصم استبدادي لا يحوّل خصمه تلقائيًا إلى ديمقراطي، كما أن استخدام مفردات العلمانية والمواطنة والفيدرالية لا يمحو سجل السلاح الذي يحملها.

الديمقراطية لا تُقاس بعدد المرات التي ترد فيها الكلمة في البيان، بل بطبيعة التنظيم، وبعلاقته بالمواطن، وبقبوله التداول والمساءلة، وباستعداده للخضوع للقانون، وبسلوكه حين يمتلك القوة. وأي مشروع لا يستطيع تفسير التناقض بين خطابه المدني وسلطته العسكرية يطلب منا أن نصدق الشعارات وننسى الوقائع.

هل لا يتحقق التغيير إلا بالكفاح المسلح؟

يتكئ بعض المدافعين عن الدعم السريع و«تأسيس» على حجة تبدو أكثر جدية: إن الدولة السودانية القديمة بُنيت على العنف والتهميش، وإن القوى المسيطرة عليها لم تستجب للمطالب السلمية، ولذلك لا يمكن تفكيكها أو تأسيس سودان جديد من دون قوة مسلحة تفرض التغيير. ويضيف بعضهم أن الحقوق لا تُمنح طوعًا، ومن ثم يصبح دعم القوة القادرة على هزيمة الإسلاميين والجيش القديم نوعًا من «الواقعية الثورية».

لكن هذه الحجة تخلط بين الاعتراف بحق الشعوب في مقاومة القمع، وبين منح جماعة مسلحة تفويضًا مفتوحًا للحكم؛ وبين فهم أسباب نشوء المقاومة المسلحة، وبين افتراض أن السلاح يمنح صاحبه برنامجًا ديمقراطيًا؛ وبين مواجهة اضطهاد محدد، وتحويل القوة المسلحة إلى مصدر دائم للشرعية.

ليس صحيحًا أن من يعترض على تسليم الدولة للدعم السريع ينكر المظالم التاريخية التي دفعت مناطق واسعة إلى حمل السلاح. فقد دفع السودانيون ثمنًا فادحًا لاحتكار السلطة والثروة، وللعنصرية والحروب والتهميش. لكن الاعتراف بهذه الحقيقة لا يفرض علينا الاعتقاد بأن كل من يرفع السلاح باسم المهمشين يمثلهم، أو أن كل انتصار عسكري يتحول تلقائيًا إلى تحرر اجتماعي.

السؤال ليس فقط: هل كان حمل السلاح مفهومًا في سياقه؟ بل أيضًا: من يملكه؟ كيف تُتخذ القرارات داخله؟ من يموله؟ كيف يعامل المدنيين في مناطق سيطرته؟ هل يخضع للمساءلة؟ وهل يقبل، بعد انتهاء الحرب، أن يفقد امتياز القوة وأن يتحول إلى فاعل مدني متساوٍ مع الآخرين؟

إذا غابت الإجابات المقنعة، يصبح «الكفاح المسلح» شعارًا يضفي القداسة على مؤسسة عسكرية جديدة، لا طريقًا إلى تحرير المواطنين. فالتحرر لا يعني استبدال مركز مسلح بمركز آخر، ولا نقل احتكار الدولة من نخبة إلى قيادة عسكرية وعائلية جديدة.

وقد حقق السودانيون تحولات كبرى بالفعل الجماهيري المدني: ثورة أكتوبر 1964، وانتفاضة أبريل 1985، وثورة ديسمبر 2018–2019. لم تكن نتائجها كاملة، ولم تنجح النخب في حمايتها، لكن فشل

> **دفع السودانيون ثمنًا فادحًا لاحتكار السلطة والثروة، وللعنصرية والحروب والتهميش. لكن الاعتراف بهذه الحقيقة لا يفرض علينا الاعتقاد بأن كل من يرفع السلاح باسم المهمشين يمثلهم، أو أن كل انتصار عسكري يتحول تلقائيًا إلى تحرر اجتماعي. فالتحرر لا يعني استبدال مركز مسلح بمركز آخر، ولا نقل احتكار الدولة من نخبة إلى قيادة عسكرية وعائلية جديدة**

الفريق محمد حمدان دقلو

اجتماع للمجلس الرئاسي لحكومة تأسيس

الانتقال لا يلغي قوة الفعل المدني؛ بل يكشف الحاجة إلى مؤسسات سياسية أكثر تنظيمًا، لا إلى تسليم السلطة لمن يحمل السلاح.

وقد تسهم المقاومة المسلحة في إسقاط استعمار أو نظام قمعي، لكن السلاح لا يخلق بذاته قضاء مستقلًا، أو انتخابات نزيهة، أو صحافة حرة، أو تداولًا للسلطة. والحركات المسلحة التي لا تتحول إلى مؤسسات مدنية خاضعة للمساءلة كثيرًا ما تعيد إنتاج الهرمية والقمع اللذين ادعت محاربتهما.

إذن، ليست المعادلة: إما الخضوع للإسلاميين وإما تأييد الدعم السريع. يمكن رفض دولة الإسلاميين، والاعتراف بالمظالم التاريخية، والدفاع عن المواطنة والعدالة والفيدرالية، وفي الوقت نفسه رفض أن تكون قوة متهمة بفظائع واسعة هي الوصي المسلح على هذا المشروع.

شهية البندقية للحكم

الدعم السريع ليس جمعية مدنية اضطرتها الظروف إلى حمل السلاح، ثم قررت العودة إلى صندوق الانتخابات. إنه تشكيل عسكري تطور داخل بنية نظام البشير، وتضخم بالنفوذ والمال والاستقلال عن مؤسسات الدولة، ثم أصبح أحد مركزي القوة اللذين تقاسما السلطة بعد سقوط النظام.

ومثل كثير من المؤسسات العسكرية التي ذاقت طعم الحكم، لم يعد طموحه مقتصرًا على حماية مصالحه، بل اتسع إلى إعادة تشكيل الدولة وفق ميزان القوة. فالسلاح، حين يمتلك اقتصادًا مستقلًا وشبكات إقليمية وقيادة عائلية، لا يعود أداة في يد السياسة؛ تصبح السياسة أداة لإضفاء الشرعية على السلاح.

كيف يتنافس المدني الأعزل مع قائد يسيطر على القوات والمال والمناطق؟ وكيف يمكن الحديث عن عقد اجتماعي متكافئ بينما يكتب طرف شروطه تحت ظل البندقية؟

ماذا علّمتنا الانقلابات السودانية؟

يخبرنا تاريخ السودان أن الوعود العسكرية تبدأ بخطاب الإنقاذ وتنتهي بتوسيع القمع. جاء حكم عبود باسم الاستقرار، ثم انتهى بثورة أكتوبر. ورفع نميري شعارات الثورة والتقدم، قبل أن يتحول نظامه إلى حكم فردي أسقطته انتفاضة أبريل. ثم جاء انقلاب البشير بـ«الإنقاذ» و«المشروع الحضاري»، فانتهى بثلاثين عامًا من الحرب والاستبداد والانقسام.

وفي أكتوبر 2021 شارك البرهان وحميدتي معًا في إسقاط الترتيب الانتقالي المدني. لم يكن أحدهما يومها حارسًا للديمقراطية والآخر عدوًا لها؛ كانا شريكين في إغلاق الطريق أمامها. وهذه الحقيقة لا يزيلها خلافهما اللاحق، لأن الشركاء في الانقلاب لا يصبح أحدهم ديمقراطيًا لمجرد أن الغنيمة اختلفت عليهم.

الديمقراطية لا تصل على ظهر دبابة. قد تسقط القوةُ المسلحة نظامًا، لكنها لا تبني وحدها المؤسسات التي تقيد سلطتها. الديمقراطية ليست بيانًا تصدره قيادة عسكرية، بل منظومة تمنع تلك القيادة من احتكار الحكم أصلًا.

هل يُؤتمن مرتكبو الفظائع على حقوق المواطنين؟

لا يمكن فصل ادعاء الديمقراطية عن السجل الحقوقي للقوة التي تتبناه. فقد وثقت منظمات حقوقية دولية انتهاكات جسيمة نُسبت إلى قوات الدعم السريع، شملت قتل المدنيين، والتطهير العرقي، والعنف الجنسي، والتهجير القسري، والتعذيب، والنهب، وتدمير المنازل والمنشآت المدنية.

ليس الاستنتاج أن كل فرد ينتمي إلى الدعم السريع مسؤول عن كل جريمة؛ فالمسؤولية الجنائية فردية ويجب إثباتها وفق القانون. لكن الادعاء بأن القيادة والمؤسسة نفسيهما ستضمنان حقوق الإنسان يضع عبئًا هائلًا على أصحابه: كيف تصبح القوة المتهمة بانتهاك الحق في الحياة والأمن والكرامة هي الضامن لهذه الحقوق؟ وأين آليات المحاسبة الداخلية؟ من حُقّق معه؟ ومن عُوقب؟ وما الذي يضمن ألا تتحول وسائل الحرب إلى وسائل للحكم؟

والذين يبررون هذه الوقائع لأن الطرف الآخر ارتكب فظائع أيضًا يعيدون إنتاج الانحطاط الأخلاقي نفسه الذي يمارسه مروجو سلطة البرهان. جريمة الجيش لا تبرئ الدعم السريع، وجريمة الدعم السريع لا تطهر الجيش. ليس دم الضحية ورقة خصم تُرفع لتبرير ضحية أخرى.

الذهب: حين تتحول الدولة إلى شركة عائلية

لا يمكن الحديث عن مشروع ديمقراطي من دون السؤال عن الاقتصاد الذي يحمله. فالديمقراطية ليست صندوق اقتراع فحسب؛ إنها شفافية الموارد وخضوع المال العام للرقابة والقانون.

أما القوة التي تملك جيشًا وشركات ومصادر تمويل خارج الرقابة، فتقيم دولة داخل الدولة. ومن يمتلك المال والسلاح لا يدخل السياسة مثل بقية الأحزاب؛ يدخلها قادرًا على شراء الولاءات وإسكات الخصوم وإعادة تشكيل المجال العام.

وقد وصفت طرفي الحرب سابقًا بأنهما شريكان في اقتصاد النهب، يحولان موارد السودان من ملك للشعب إلى وقود للسلطة والحرب. وهذه ليست مسألة فساد عرضي، بل بنية تناقض جوهر الحكم الديمقراطي.

الاستقلال الوطني لا يجتمع مع الارتهان

لا يعني نقد الدعم الخارجي للدعم السريع أن الطرف الآخر مستقل عن التدخلات الخارجية. فقد تحولت الحرب إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح دول وشبكات تمويل وتسليح متعددة. لكن ذلك يبطل الادعاء بأن «تأسيس» يمثل مشروع سيادة وطنية خالصًا.

فمن يعتمد في بقائه العسكري والاقتصادي على شبكات خارجية لا يستطيع أن يطلب من السودانيين تجاهل العلاقة بين مصالحه ومصالح الداعمين. الدولة الجديدة لا تُبنى بإحلال وصاية خارجية محل أخرى، ولا بتحويل السودان إلى ساحة لتأمين الذهب والموانئ والممرات التجارية.

الإثنية لا تبني المواطنة

لا يمكن بناء دولة المواطنة بخطاب يلمّح إلى تفوق مجموعة، أو حقها التاريخي في الحكم، أو الانتقام من جماعات أخرى. وقد ارتبطت بعض أخطر الانتهاكات الموثقة في دارفور باستهداف إثني واضح.

وفي الجانب الآخر، لا يقل خطاب المركزية العرقية والإقصاء الذي يستخدمه بعض أنصار الإسلاميين خطرًا. السودان لن يشفى باستبدال عنصرية بعنصرية، ولا بنقل الاحتكار من جهة إلى أخرى. المواطنة المتساوية تعني إسقاط كل امتياز يقوم على العرق والقبيلة والمنطقة، لا إعادة توزيعه تحت لافتة «السودان الجديد».

«الشفشفة» ليست تفصيلًا هامشيًا

تركت الحرب في ذاكرة الناس صور المنازل المنهوبة والمحتلة، والمتاجر والمصانع المدمرة، والسيارات والممتلكات المسروقة، والأسر التي عادت فلم تجد بيوتها كما تركتها. وتحولت كلمة «الشفشفة» إلى اختصار شعبي لخبرة كاملة من الاستباحة: ليست سرقة ممتلكات فحسب، بل إعلان أن حياة المواطن وبيته وخصوصيته لا حرمة لها.

هذه التجربة لا تمحوها البيانات المصقولة. المواطن الذي طُرد من منزله أو سُرقت ممتلكاته لا يقرأ عبارة «المواطنة المتساوية» كما يقرأها المثقف البعيد عن مسرح الاستباحة. بالنسبة إليه، السؤال أبسط وأقسى: كيف يؤتمن على الدولة من لم يحترم باب البيت؟

إعادة تدوير النخب لا تصنع سودانًا جديدًا

أما القول إن «تأسيس» يمثل قطيعة كاملة مع فساد الماضي، فيحتاج إلى تدقيق. فوجود شخصيات ارتبطت بمراحل سياسية سابقة لا يثبت وحده فسادها، ولا يجوز تحويل الاتهام العام إلى إدانة بلا أدلة فردية. لكن من المشروع فحص السير العامة، والمصالح، والقرارات السابقة، وتضارب المصالح، ودرجة تمثيل الشباب والنساء والمجتمعات المتضررة.

فإذا كان «السودان الجديد» يعيد تدوير النخبة نفسها، ويضيف إليها قيادة عسكرية وأسرة اقتصادية مهيمنة، فأين الجديد؟ تبديل الأسماء والشعارات لا يغير طبيعة السلطة إذا بقيت المحاصصة والولاء والسلاح والمال خارج الرقابة.

خاتمة: لا الغول يصبح حمامة ولا البندقية صندوق اقتراع

في المقال الأول قلت إن المعادلة الزائفة تبدأ حين يختل المنطق قبل أن يختل الضمير. وفي الثاني قلت إن التقاطع ليس تحالفًا، وإن التكرار لا يحول الادعاء إلى حقيقة. واليوم أضيف: البيان الديمقراطي لا يحول صاحبه إلى ديمقراطي، كما أن ارتداء السلاح لعباءة مدنية لا يجعله دولة مدنية.

ليس علينا أن نختار بين غول الإسلاموعسكريين وعنقاء «تأسيس»، ثم نقنع أنفسنا بأن أحد الوحشين حمامة سلام. ولا ينبغي أن يصبح خوفنا من عودة البشير سببًا لتسليم البلاد إلى أحد الذين صنعهم نظامه وشاركوه قمعه، ثم ننتظر منه أن يهدم المعبد الذي نشأ فيه.

ولا تعني الدعوة إلى رفض حكم البندقية إنكار حق الناس في المقاومة. إنها تعني التمييز بين المقاومة التي تفتح المجال للمواطن، والقوة التي تحتكر تمثيله؛ بين السلاح الذي يخضع لمشروع مدني، والمشروع المدني الذي يتحول إلى غطاء للسلاح. فليس كل من قاتل استبدادًا ديمقراطيًا، وليس كل من رفع شعار المهمشين ممثلًا لهم، وليس كل انتصار عسكري تحريرًا.

الديمقراطية ليست وعدًا يقطعه الجنرال بعد أن يتسع نفوذه. إنها قيود تُفرض عليه، ومؤسسات تمنعه من الاستيلاء على الحكم، وقضاء يحاسبه، ومواطن يستطيع أن يقول له «لا» دون أن يخشى سلاحه. وحقوق الإنسان ليست فقرة في دستور موازٍ، بل حرمة بيت، وأمن امرأة، ونجاة طفل، وحق لاجئ، وكرامة معتقل، ومحاسبة من انتهك تلك الحقوق مهما كان معسكره.

لن يأتي السودان الجديد من فوهة بندقية قديمة، ولن يحمله من شاركوا في تدمير السودان القديم ما لم يخضعوا أولًا للحقيقة والعدالة والمساءلة. لا البرهان قادر على غسل ثلاثين عامًا من دولة الإسلاميين، ولا حميدتي قادر على غسل سجل الدعم السريع بماء العلمانية والفيدرالية.

وبين الغول والعنقاء والخل الوفي، يمكن إضافة المستحيل الرابع: حميدتي حارس الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما الممكن الحقيقي، فهو ما ظل يهتف به الشعب: سلطة مدنية لا تتبع لبندقية، وعدالة لا تنتقي مجرمًا وتسامح آخر، ودولة مواطنة لا تقوم على عرق ولا قبيلة ولا ثروة منهوبة. فالسودان لا يحتاج إلى أن ينتصر أحد الجنرالين؛ يحتاج إلى أن تنتهي الثنائية التي جعلتهما معًا ممكنين.

حرية، سلام، وعدالة — والمدنية خيار الشعب.

القيادي بقوات الدعم السريع ابولولو المتهم بارتكاب جرائم حرب في الفاشر

سودانيون يعبّرون عن شعورهم بالخوف من الهزة الأرضية بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

قال سودانيون يقيمون في القاهرة إنهم قضوا ساعات أسفل البنايات، عقب شعورهم بالهزة الأرضية التي شهدتها مدينة القاهرة ومناطق واسعة من حولها داخل شققهم السكنية. وعبّر سودانيون بمصر على منصات التواصل، عن شعورهم بالخوف جراء هذه الاهتزازات العنيفة، وقالوا إن الوضع كان مخيفاً أثناء اهتزاز الأثاثات المنزلية، مما دفعهم للخروج مسرعين إلى أسفل البنايات والبقاء هناك لساعات.

وأعلن المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية فجر الاثنين 3 أغسطس أن زلزالاً بقوة 5.6 درجة بمقياس ريختر وقع على بعد 38 كيلومتر من السويس. وتشهد مصر على فترات متباعدة حدوث زلازل من هذا النوع، وكان من أكثرها خسائر الزلزال الذي حدث في العام 1992 وبلغت قوته 5.8 درجة على مقياس ريختر وتسبب في مقتل 545 شخصاً وتشريد أكثر من 50 ألفاً وتدمير 350 مبنىً بالكامل، فيما لحقت أضرار متفاوتة بحوالي 9 آلاف مبنى آخر.

وحدث الزلزال في الساعة 03:01 صباحاً بالتوقيت المحلي (00:01 بتوقيت غرينتش)، ولم ترد على الفور أي تقارير من السلطات المصرية بشأن حدوث أي خسائر في الأرواح والممتلكات.

منحة جامعة حلوان تثير جدلاً وسط السودانيين

القاهرة: (ديسمبر)

أثار إعلان المنحة الدراسية التي طرحتها جامعة حلوان وأعلنتها السفارة السودانية بالقاهرة جدلاً كبيراً وسط السودانيين على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأكدت سفارة السودان بالقاهرة أن 60 منحة المطروحة لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا مفتوحة للمنافسة بين الطلاب الوافدين من مختلف الجنسيات وليست مخصصة للطلاب السودانيين فقط؛ موضحة أن نشرها للإعلان السابق جاء لإبلاغ الطلاب السودانيين بالفرصة المتاحة وتشجيعهم على التقديم وليس على أنها مقصورة عليهم.

ودعت السفارة الطلاب الراغبين في المنافسة إلى استكمال إجراءات التقديم عبر منصة «ادرس في مصر» والموقع الرسمي لجامعة حلوان قبل 15 أغسطس الجاري.

وفي ذات الاتجاه، انعقد اجتماع بين الجانبين السوداني والمصري لمناقشة قضايا الطلاب السودانيين بمصر. وبحث الاجتماع التسهيلات الخاصة بإجراءات القبول والتسجيل ومعالجة أوضاع الطلاب المتعثرين أكاديمياً، وتسريع إجراءات تأشيرات الدخول، وتوفيق أوضاع حَمَلة الشهادات المختلفة من الطلاب السودانيين.

السفارة تبدأ في تسليم وثائق السفر للسودانيين بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

شرعت سفارة جمهورية السودان بالقاهرة في تسليم وثائق السفر الاضطرارية للمواطنين الذين استكملوا إجراءات استخراجها، وذلك يوم الاثنين 3 أغسطس الجاري.

ودعت السفارة المواطنين المستفيدين إلى الحضور لاستلام وثائقهم، مع ضرورة إبراز ما يثبت الهوية أو إيصال الاستلام، بما يضمن سرعة إنجاز إجراءات التسليم.

فيما غادر آلاف السودانيين من القاهرة والإسكندرية إلى السودان عبر عشرات الباصات ضمن برنامج العودة الطوعية بالتنسيق مع القنصلية العامة وأكدت الجهات المشرفة استمرار رحلات العودة خلال الفترة المقبلة مع مواصلة تقديم التسهيلات للراغبين في العودة للوطن، وذلك بعد توقف برنامج العودة الأسبوع الماضي بسبب اشتراط السلطات السودانية ضرورة الحصول على جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر اضطرارية.

إحياء ذكرى الراحل آدم شيخة بدار حزب الكرامة

القاهرة: (ديسمبر)

نظمت اللجنة العليا لتأبين معلم الأجيال الأستاذ، آدم شيخة، مساء الأربعاء 29 يوليو 2026، أمسية ثقافية لإحياء ذكراه واستعراض مآثره، وذلك بمقر دار حزب الكرامة بالدقي، بالتنسيق مع المنتدى الثقافي للمجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات، وبمشاركة نخبة من المثقفين والمهتمين بالشأن الثقافي والتربوي.

وتضمنت الفعالية تدشين كتاب عن الراحل بعنوان «آدم شيخة.. القدوة والمثال»، الذي يوثق إسهاماته التربوية والفكرية ومسيرته الحافلة بالعطاء، ويضم مجموعة من المقالات والشهادات التي كتبها عدد من تلاميذه وعارفي فضله، بجانب معرض للكتاب، واستعراض أبرز محطات حياة الأستاذ آدم شيخة وإرثه العلمي والإنساني.

مناقشة كتاب «القناصل والقنصليات الأجنبية في السودان» بصالون الإبداع

القاهرة: (ديسمبر)

ناقشت ندوة ثقافية نظمها صالون الإبداع للثقافة والتنمية يوم السبت 1 أغسطس كتاب «القناصل والقنصليات الأجنبية في السودان (1830–1885)» للكاتب البروفيسور حاتم الصديق أبو زيد، بحضور مجموعة من الأكاديميين والدبلوماسيين والإعلاميين.

وشهدت الندوة نقاشات موسعة حول ما تضمنه الكتاب التاريخي، وما يقدمه من توثيق وتحليل لدور القناصل والقنصليات الأجنبية في السودان خلال الفترة الممتدة بين عامي 1830 و1885، وأثرها في تشكيل العلاقات السياسية والدبلوماسية في تلك الحقبة من تاريخ السودان القديم.

وشارك في الندوة التي قدمها الصحفي طاهر المعتصم، الباحث الدبلوماسي السفير الدكتور خالد فرح، الدكتور محمود زايد، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر، والبروفيسور أحمد جمعة، الأكاديمي السوداني، إلى جانب الأستاذة أسماء الحسيني، مديرة تحرير صحيفة الأهرام المصرية. حيث قدم المشاركون قراءات علمية ونقدية أبرزت القيمة البحثية والتوثيقية للكتاب وأهميته في إثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بالسودان. مؤكدين على أن الكتاب يمثل إضافة نوعية للمكتبة التاريخية، لما يتضمنه من وثائق وتحليلات تسلط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ السودان وعلاقاته الخارجية، مشيدين بالجهد العلمي الذي بذله المؤلف في إنجاز هذا العمل.

وأشار المشاركون إلى أن الكتاب نجح في طرح قضايا التاريخ ومشكلاته للمهتمين بالشأن التاريخي بصورة سلسة، تمكن من تقديم رؤية جديدة في الكتابة التاريخية الحَية التي تسهّل من استدعاء الماضي لحل أزمات الحاضر.

وتطرق كتاب (القناصل والقنصليات الأجنبية في السودان1830-/5 1885م) بصورة عامة للوجود الأجنبي والأوروبي في السودان منذ غزو محمد علي باشا في العام 1821م وأسباب هذا الغزو، ثم تأسيس الحكومة الباشوية والخديوية في السودان، والتعريف بالأحوال السياسية والاجتماعية. ورصد هذا الفصل أعداد الأجانب الذين وفدوا إلى السودان بغرض التجارة والتبشير بالمسيحية والاستكشاف، ثم نشأة هذه القنصليات في السودان لحماية مصالحها التجارية التي تطورت ونمت مع مرور الوقت، كما رصد بشكل خاص الأعمال التجارية لليهود (السفارديم) وكذلك الأقباط وأنشطتهم التجارية في السودان، كما تناول أيضاً اهتمام الأوروبيين بتطوير الحقل الطبي في السودان، ثم قدم حصراً بعدد أسر الجاليات الأجنبية، وتوضيح مكونات مجتمع الخرطوم. كما تناول الكتاب البعثات التبشيرية الفرنسية في السودان.

تكريم الصحفي أشرف عبد العزيز بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

كرّم اتحاد الإعلاميين الأفريقي الآسيوي، الكاتب الصحفي السوداني أشرف عبد العزيز ضمن أعمال المؤتمر الثالث للاتحاد الذي استضافته العاصمة المصرية القاهرة تحت شعار «إعلام يوحد الشعوب».

ويجيء تكريم الصحفي أشرف عبد العزيز تقديراً لمسيرته المهنية الممتدة، وإسهاماته البارزة في مجال الصحافة وما قدمه من معالجات إعلامية من خلال تحليله للقضايا العربية والأفريقية بروح مهنية، إلى جانب دوره في ترسيخ الرسالة الإعلامية وتعزيز الحوار والتقارب بين الشعوب.

وانعقد المؤتمر خلال الأسبوع الماضي برعاية السفير الدكتور محمد العرابي، وزير الخارجية المصري الأسبق ورئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

وشهد المؤتمر جلسات وندوات ناقشت أبرز القضايا المرتبطة بالإعلام في البيئات المعقدة، وفي مقدمتها ندوة بعنوان «الإعلام في مناطق الصراع»، التي تناولت سبل مواجهة خطاب الكراهية والاستقطاب، والتحديات التي تواجه الصحفيين، وآليات حمايتهم، وتعزيز دور الإعلام في دعم السلام والتفاهم بين الشعوب.

وتسلّمت درع التكريم نيابةً عن الصحفي أشرف عبد العزيز زوجته السيدة رجاء حسن خلال الاحتفال الذي حضره نخبة من القيادات الإعلامية والفكرية، ومشاركين من مختلف الدول العربية والأفريقية والآسيوية.

كما كرّم الاتحاد أيضاً، خلال أعمال مؤتمره، الكاتبة والروائية إستيلا قايتانو من جمهورية جنوب السودان، تقديراً لإسهاماتها الأدبية والثقافية، ودورها في توثيق قضايا الإنسان في جنوب السودان عبر أعمالها الإبداعية.

وتسلم التكريم نيابة عن إستيلا قايتانو الكاتبة الصحفية أسماء الحسيني، نائبة رئيس اتحاد الإعلاميين الأفريقي الآسيوي، وكير مجوك، الكاتب الجنوب سوداني المقيم بالقاهرة، وسط حفاوة وسعادة المشاركين في المؤتمر من أبناء دولتي السودان وجنوب السودان.

«وثائق التكامل المصري السوداني».. إصدارة جديدة بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

أصدرت الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بمصر كتاباً جديداً بعنوان «وثائق التكامل المصري السوداني» في جزءين، وذلك ضمن أحدث إصدارات مركز تاريخ مصر المعاصر التابع للإدارة المركزية للمراكز العلمية، بإشراف وتقديم الأستاذ الدكتور السيد فليفل، وجمع وإعداد الدكتور صالح محمد عمر، فيما جاء غلاف الكتاب من تصميم محمد عماد.

يعرض الكتاب بالوثائق تجربة تاريخية وسياسية واقتصادية عاشتها مصر والسودان، حيث تُعتبر الوثائق المنشورة أساساً حقيقياً لرغبة الشعبين في بناء المصالح المشتركة على أسس النفع العام والتعايش المشترك في وادي النيل، بما يضمن للشعبين مكانة لائقة في قلب العالم العربي والقارة الأفريقية، استناداً إلى وحدة المصير والعيش المشترك عبر التاريخ.

وأكد الإصدار الجديد أن رابطة شعبي وادي النيل هي رابطة مستدامة وأبدية، حيث يشكل التكامل المصري السوداني محاولة من حكومتي الدولتين للوصول إلى المستوى الراقي للترابط الثقافي والاجتماعي والقرابي للشعبين، وهو الأمر الذي فرض ضغطاً شعبياً متواصلاً جعل من وحدة وادي النيل واقعاً حياً.

واشتمل الكتاب على ترتيب الوثائق زمنياً حيث يركز الجزء الأول، المعنون بـ«وثائق التعاون والتكامل»، على الوثائق التي شملت تذكرة السفر ووثائق الدخول والإقامة وقرارات السياسات الموحدة، فضلاً عن إعلان المجلس الأعلى للتكامل، فيما خصص الجزء الثاني لـ«قرارات المجلس الأعلى للتكامل»، متناولاً بالنقد والتحليل النظم والقرارات الصادرة عن المجلس باعتباره المسؤول التنفيذي عن إدارة الإجراءات التكاملية بين البلدين.

يوم علاجي لتقديم خدمات طبية متكاملة للاجئين في ناليا

ناليا: (ديسمبر)

اختتمت الأحد الماضي 2 أغسطس 2026 فعاليات اليوم العلاجي الأول بمدينة ناليا في أوغندا، بمبادرة من «منظمة أطباء السودان للسلام والتنمية»، بالشراكة مع «منظمة وعي» وبالتعاون مع «لجنة اللاجئين السودانيين بناليا». وأقيم اليوم العلاجي في إطار الجهود الرامية إلى تحسين فرص حصول اللاجئين السودانيين على الخدمات الصحية الأساسية وتعزيز الرعاية الطبية داخل المجتمع اللاجئ.

واستهدف اليوم العلاجي أفراد الجالية السودانية المقيمين في ناليا، من خلال توفير حزمة متكاملة من الخدمات الطبية والاستشارية التي تغطي عدداً من التخصصات، بما يسهم في تلبية الاحتياجات الصحية للأسر، خاصة في ظل التحديات التي تواجه اللاجئين في الوصول إلى خدمات علاجية متخصصة.

وشملت الخدمات الطبية المقدمة خلال الفعالية عيادات الباطنية، والأطفال، والأسنان، والعظام، والجراحة، إلى جانب عيادة النساء والتوليد، مقابل رسوم رمزية تبلغ 10 آلاف شلن أوغندي للأسرة الواحدة، بما يتيح لجميع أفراد الأسرة الاستفادة من مختلف العيادات خلال اليوم العلاجي.

كما وفر البرنامج عدداً من الخدمات المجانية، من بينها الفحوصات المخبرية، وخدمات الصيدلية، والعلاج الطبيعي، والاستشارات التغذوية، إضافة إلى تقديم مادة الفلورايد للأطفال مجاناً، في خطوة تهدف إلى تعزيز الوقاية الصحية وتحسين صحة الفم والأسنان لدى الأطفال.

وتم تنظيم الفعالية في مقر «منظمة وعي» بمدينة ناليا، حيث دعت الجهات المنظمة أفراد المجتمع السوداني إلى المبادرة بالتسجيل والاستفادة من الخدمات المتاحة، عبر إرسال الاسم والتخصص الطبي المطلوب من خلال الرسائل الخاصة بصفحة لجنة اللاجئين السودانيين أو عبر تطبيق واتساب.

وأكد منظمو المبادرة أن تنظيم هذا اليوم جاء استجابةً للاحتياجات الصحية المتزايدة للاجئين السودانيين، وانطلاقاً من أهمية توفير خدمات طبية ميسورة التكلفة تسهم في الكشف المبكر عن الأمراض، وتقديم العلاج المناسب، وتعزيز الوعي الصحي داخل المجتمع.

ويُتوقع أن يسهم اليوم العلاجي في تخفيف الأعباء الصحية والمالية عن الأسر اللاجئة، كما عكس أهمية الشراكات بين المنظمات الإنسانية والمبادرات المجتمعية في دعم اللاجئين وتوسيع نطاق الخدمات الصحية المقدمة لهم، بما يعزز حقهم في الحصول على رعاية صحية آمنة وشاملة، ويجسد روح التضامن والتكافل بين المؤسسات العاملة في المجال الإنساني بأوغندا.

ورشة «جيناكي يا كردفان» تضع رؤية لتعزيز السلام والعمل الإنساني بالإقليم

كمبالا: (ديسمبر)

اختتمت في يوم 28 يوليو 2026 في العاصمة الأوغندية كمبالا أعمال ورشة منصة «جيناكي يا كردفان»، التي استمرت ثلاثة أيام، بمشاركة عدد من المهتمين بالشأن الإنساني والمجتمعي، بهدف ترسيخ ثقافة السلام، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ووضع رؤية استراتيجية لدعم العمل الإنساني في إقليم كردفان.

وركزت الورشة على مناقشة سبل الوصول بالمساعدات الإنسانية إلى مستحقيها في مختلف مناطق الإقليم، بعيداً عن الانتماءات القبلية أو التجاذبات السياسية، بما يضمن عدالة توزيع الدعم ووصوله إلى الفئات الأكثر احتياجاً في ظل الأوضاع الإنسانية التي يشهدها السودان.

وتناولت جلسات الورشة عدداً من المحاور المتعلقة ببناء الهياكل التنظيمية للمنصة، ووضع خطة استراتيجية لعملها خلال المرحلة المقبلة، إلى جانب مناقشة آليات التنسيق بين المبادرات الإنسانية والجهات المجتمعية بما يسهم في تعزيز الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ودعم جهود السلام.

وأكد المشاركون أهمية توحيد الجهود بين أبناء وبنات كردفان داخل السودان وخارجه، والعمل على تعزيز قيم التعايش السلمي، ونبذ خطاب الكراهية والانقسام، مع التركيز على المبادرات التي تعزز الاستقرار والتنمية المستدامة في الإقليم.

وشددت الورشة على أن العمل الإنساني يجب أن يقوم على مبادئ الحياد والشفافية وعدم التمييز، وأن تكون مصلحة المواطنين المتضررين من النزاع في مقدمة الأولويات، مع تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والمبادرات المحلية.

واختُتمت الفعالية بالاتفاق على مواصلة التنسيق بين المشاركين، وتنفيذ مخرجات الورشة عبر برامج ومبادرات عملية تسهم في نشر ثقافة السلام، وتدعم جهود الإغاثة والعمل الإنساني، بما يعزز الاستقرار ويخدم المجتمعات المتأثرة بالأزمة في إقليم كردفان.

جلسات للدعم النفسي للاجئات السودانيات والجنوب سودانيات في معسكر كيرياندونقو

كيرياندونقو: (ديسمبر)

أطلقت «منظمة سورد» (SORD Organization) بتاريخ 15 يوليو الماضي سلسلة من جلسات الإرشاد والدعم النفسي الموجهة للاجئات السودانيات والجنوب سودانيات في معسكر كيرياندونقو شمالي أوغندا، ضمن أنشطة مشروع «مبادرة الانتقال إلى الأمل» الهادف إلى الاستجابة للصدمة النفسية، وتحسين سبل العيش، وتعزيز الحماية للفئات الأكثر هشاشة.

ونُفذت الجلسة بالشراكة مع منظمة Yes She Is for Peace and Development (YSIPD)، في إطار جهود مشتركة لتعزيز الصحة النفسية والدعم الاجتماعي داخل المجتمعات المتأثرة بالنزوح، وخلق بيئات آمنة تساعد النساء والفتيات على التعبير عن مشاعرهن والتعامل مع الضغوط النفسية الناتجة عن النزاعات واللجوء.

وهدفت الجلسات إلى توفير مساحة آمنة للمشاركات للتعبير عن تجاربهن ومشاعرهن بحرية، إلى جانب تعزيز التماسك النفسي والاجتماعي، وتقوية قدرتهن على التكيف مع التحديات اليومية التي تواجه النساء في بيئات اللجوء، بما يشمل آثار النزوح، وفقدان مصادر الدخل، والانفصال الأسري، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

وتضمنت الفعالية عدداً من الأنشطة التفاعلية والتمارين النفسية التي ركزت على تخفيف التوتر، وتعزيز الشعور بالأمان، وتشجيع التواصل الإيجابي بين المشاركات، إضافة إلى أنشطة جماعية هدفت إلى بناء الثقة المتبادلة، وإحياء روح التضامن والدعم داخل المجتمع النسائي في المعسكر.

وأكد القائمون على البرنامج أن الصحة النفسية تمثل أحد الركائز الأساسية للتعافي وإعادة بناء الحياة بعد الأزمات، مشيرين إلى أن توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي يسهم في تمكين النساء من استعادة قدرتهن على مواجهة التحديات، ويعزز مشاركتهن في المجتمع.

كما شدد المنظمون على أهمية دمج خدمات الصحة النفسية ضمن البرامج الإنسانية الموجهة للاجئين، باعتبارها جزءاً أساسياً من جهود الحماية والاستجابة الإنسانية، خاصة في ظل استمرار الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تعيشها الأسر النازحة.

وتأتي هذه الأنشطة ضمن برنامج متواصل تنفذه منظمة سورد في أوغندا، يهدف إلى دعم النساء والفتيات المتأثرات بالحرب والنزوح، وتعزيز قدراتهن النفسية والاجتماعية، بما يساهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً وقدرة على التعافي.

واختتمت الجلسة بالتأكيد على أن التعافي يبدأ من توفير بيئة آمنة تمنح النساء فرصة للاستماع والتعبير واستعادة الثقة بالنفس، وأن السلام الحقيقي يبدأ من تعزيز الصحة النفسية والكرامة الإنسانية.

على ذات الصعيد، شاركت 33 امرأة في جلسات دعم نفسي نفذتها «منظمة سورد» لتعزيز التعافي والمرونة النفسية في كاومي وسيتا بأوغندا.

واستهدفت جلستا الدعم النفسي والاجتماعي النساء في منطقتي كاومي وسيتا بأوغندا، ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز الصحة النفسية وبناء مساحات آمنة للنساء المتأثرات بالنزوح والظروف الإنسانية الصعبة.

وجاءت الجلستان في إطار برنامج المنظمة لدعم الصحة النفسية، حيث شاركت فيهما نساء من المجتمع المحلي في بيئة قائمة على مبادئ الاحترام والسرية، بما أتاح للمشاركات فرصة للتعبير عن مشاعرهن وتجاربهن الشخصية بحرية وأمان.

وفي جلسة كاومي، ركزت الأنشطة على فتح مساحات للحوار حول التحديات النفسية والاجتماعية التي تواجه النساء، من خلال تمارين تفاعلية هدفت إلى تخفيف التوتر وتعزيز الأمل وتقوية روح الدعم المتبادل بين المشاركات، بما يساعد على تحسين قدرتهن على التكيف مع الضغوط اليومية.

أما في جلسة سيتا التي أقيمت داخل مركز التروما، فقد شاركت 33 امرأة في نشاط حمل عنوان «عبّري عن ألمك في مساحة آمنة»، حيث استعرضت المشاركات أبرز التجارب الصعبة التي مررن بها، وتأملن في الفرص ونقاط القوة التي يمكن البناء عليها خلال رحلة التعافي.

وتضمنت الجلسة تمارين للتنفس والاسترخاء، إلى جانب أنشطة جماعية هدفت إلى تخفيف الضغوط النفسية، وتعزيز الشعور بالطمأنينة، وإيجاد بيئة داعمة تساعد النساء على استعادة التوازن النفسي والتواصل الإيجابي مع الأخريات.

وفي ختام الجلستين، وزعت المنظمة معينات صحية على المشاركات، في خطوة تهدف إلى تلبية بعض احتياجاتهن الأساسية، وتعزيز كرامتهن ورفاهيتهن، ضمن نهج متكامل يجمع بين الدعم النفسي والاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

وأكدت «منظمة سورد» أن توفير مساحات آمنة للنساء لا يقتصر على تقديم الدعم النفسي فقط، بل يشمل أيضاً بناء بيئة تعزز الثقة بالنفس، وتدعم التعافي، وتساعد النساء على تجاوز آثار الصدمات من خلال المشاركة المجتمعية والتضامن.

وتواصل المنظمة تنفيذ برامجها الهادفة إلى تعزيز الصحة النفسية والحماية المجتمعية، انطلاقاً من قناعة بأن التعافي عملية مستمرة تتطلب توفير خدمات متخصصة، وإتاحة فرص للنساء للتعبير عن تجاربهن، وبناء شبكات دعم تسهم في تعزيز المرونة النفسية والاجتماعية، بما يمكنهن من استعادة دورهن الفاعل داخل أسرهن ومجتمعاتهن، ويعزز قدراتهن على مواجهة التحديات المستقبلية بثقة وأمل.

ورشة تدريبية للتحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان

كمبالا: (ديسمبر)

اختتم التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، الأحد الماضي 2 أغسطس 2026، أعمال الورشة التدريبية الثانية التي استضافتها العاصمة الأوغندية كمبالا، بمشاركة عدد من المدافعين والمدافعات الشباب عن حقوق الإنسان من السودانيين المقيمين في أوغندا وكينيا، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز قدراتهم في مجالات الأمن الرقمي ومبادئ حقوق الإنسان في السياق السوداني.

واستمرت الورشة على مدى ثلاثة أيام، وركزت على تطوير مهارات المشاركين في الحماية الرقمية، وتعزيز معارفهم بآليات التوثيق، ومبادئ حقوق الإنسان، إلى جانب التعريف بالآليات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، في ظل التحديات الأمنية والإنسانية التي فرضتها الأزمة السودانية.

وخلال الجلسة الختامية، أكدت نائبة رئيس التحالف، رابحة إسماعيل، أن التوصيات التي خرجت بها الورشة ستحظى بالمتابعة والتنفيذ خلال المرحلة المقبلة، مشيرة إلى التزام التحالف بمواصلة تنفيذ برامج بناء القدرات ورفع كفاءة المدافعين والمدافعات في مختلف مجالات حقوق الإنسان، بما يعزز قدراتهم على أداء أدوارهم في الدفاع عن الحقوق والحريات.

وكانت الورشة قد انطلقت يوم الجمعة 31 يوليو، حيث أوضح السكرتير العام للتحالف، المحامي محمد نكروما، أن الأوضاع الراهنة التي يعمل في ظلها المدافعون عن حقوق الإنسان تستدعي تكثيف برامج التدريب، خاصة في مجالات الأمن الرقمي والحماية الإلكترونية، إلى جانب تعزيز المعرفة بالأدوات والآليات القانونية الدولية والإقليمية التي تكفل حماية المدافعين أثناء أداء مهامهم.

وأضاف نكروما أن التحالف يعتزم مواصلة تنفيذ برامج تدريبية متخصصة خلال الفترة المقبلة، تستهدف المدافعين والمدافعات السودانيين في بلدان اللجوء، بما يسهم في تطوير مهاراتهم المهنية وتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات المرتبطة بعملهم.

ويأتي تنظيم هذه الورشة ضمن سلسلة من الأنشطة التدريبية التي نفذها التحالف خلال الأيام الماضية، حيث أقام ورشتين تدريبيتين استهدفتا مدافعين ومدافعات سودانيين في كل من أوغندا وكينيا، في إطار استراتيجية تهدف إلى بناء كوادر حقوقية مؤهلة، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ ممارسات الحماية الرقمية في أوساط العاملين في هذا المجال.

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة

الخميـــس
6 أغسطس 2026م

https://decembernews.com

الأخيرة

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

اشتد النزاع القبلي المسلح في مناطق سيطرة الحركة الشعبية - شمال، ويكاد يصل إلى مرحلة الحرب الأهلية، وسط صمت محلي وإقليمي وعالمي. وقد انفجر الصراع في مناطق قريبة من كاودا بسبب نزاع على الأراضي وتقسيم الحدود المحلية، واتهامات متبادلة بين أبناء قبيلة الأطورو، الذين يعتبرون منطقة كاودا من ممتلكات القبيلة، وبين قيادات الحركة الشعبية التي تتهم أبناء الأطورو في الحركة الشعبية بالتمرد.

النزاع على الأراضي قديم في هذه المنطقة، مثل كثير من مناطق السودان، والخلافات حول ملكية الأراضي والتقسيم الإداري في مناطق سيطرة الحركة الشعبية، مثل كاودا، وهيبان، ودلامي، وأجزاء من البرام وجبال النوبة الشرقية والوسطى، لم تتوقف يومًا، لكنها لم تصل إلى هذا المستوى من النزاع المسلح والهجمات القبلية المتبادلة من قبل.

تفجر الصراع بشكل واضح في فبراير الماضي، حين اتهم أبناءً الأطورو عناصرَ من قبيلة الشواية بالهجوم على مناطقهم بدعم من قيادات الحركة الشعبية، وسرعان ما انحاز أبناء الأطورو في الحركة الشعبية إلى قبيلتهم، وحملوا السلاح دفاعًا عنها. واعتبرت قيادة الحركة هذا الأمر تمردًا عسكريًا، وطالبت أبناء الأطورو بتسليم أنفسهم وأسلحتهم، وشنت عليهم حملات عسكرية متتالية.

تعقّد النزاع الآن، وصار متعدد الأوجه؛ فمنه ما هو قبلي، ومنه ما هو سياسي وعسكري، وتبادلت القبائل أطراف النزاع الهجمات، وأسر المدنيين وطردهم، وعمليات القتل العشوائي، مسنودة بأبنائها في الحركة الشعبية.

حرب أهلية في كاودا

أخطر ما في الموضوع أن قيادة الحركة الشعبية - شمال ما تزال تتعامل مع الأمر وكأنه تمرد عسكري يمكن إخضاعه بالسلاح، بالرغم من كل شعاراتها وأدبياتها السابقة التي كانت قضية الأراضي، بتعقيداتها، جزءًا مهمًا منها. كما أن الطابع القبلي والتقسيمات الإثنية داخل الحركة الشعبية ظهرا جليًا في هذا النزاع، ولم تستطع الشعارات التغطية عليهما. وطال النزاع بعض النشطاء المدنيين الذين ظلوا يعملون سنين مع المجتمعات المحلية في مجالات الدعم الإنساني والخدمة الاجتماعية، وبعضهم لا يزال رهن الاعتقال لدى استخبارات الحركة الشعبية، ومن بينهم موريس حسن من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموسى جون من منظمة الإغاثة النرويجية، وخاطر آدم النور.

وقد تلقينا، بأسف شديد، خبر الحكم على زميلتنا في العمل المدني نجوى موسى كوندا بالسجن عامًا. ومن ضمن حيثيات الحكم عليها منشورٌ في وسائل التواصل الاجتماعي انتقدت فيه قيادة الحركة الشعبية. ظلت نجوى تقدم خدماتها لأهالي جبال النوبة في أصعب الظروف، وقادت برنامج الأمم المتحدة لوقف تجنيد الأطفال في مناطق سيطرة الحركة الشعبية، وعملت في برامج حماية النساء وبناء السلام. وقد تم اعتقالها في أبريل الماضي حين كانت تزور بعض أفراد أسرتها من الأطورو في منطقة أم دورين، ووقع عليهم هجوم، فنزحت مع الأهالي، وتم اعتقالها منذ ذلك الوقت. ونجوى أم لخمسة أطفال، غابت عنهم لأكثر من خمسة أشهر، وربما ستغيب أكثر.

أكبر الآلام تحدث عندما تسقط الشعارات الكبيرة في الامتحان، ويدفع المواطنون المخلصون الثمن، ويتذوقون ظلم الرفاق.

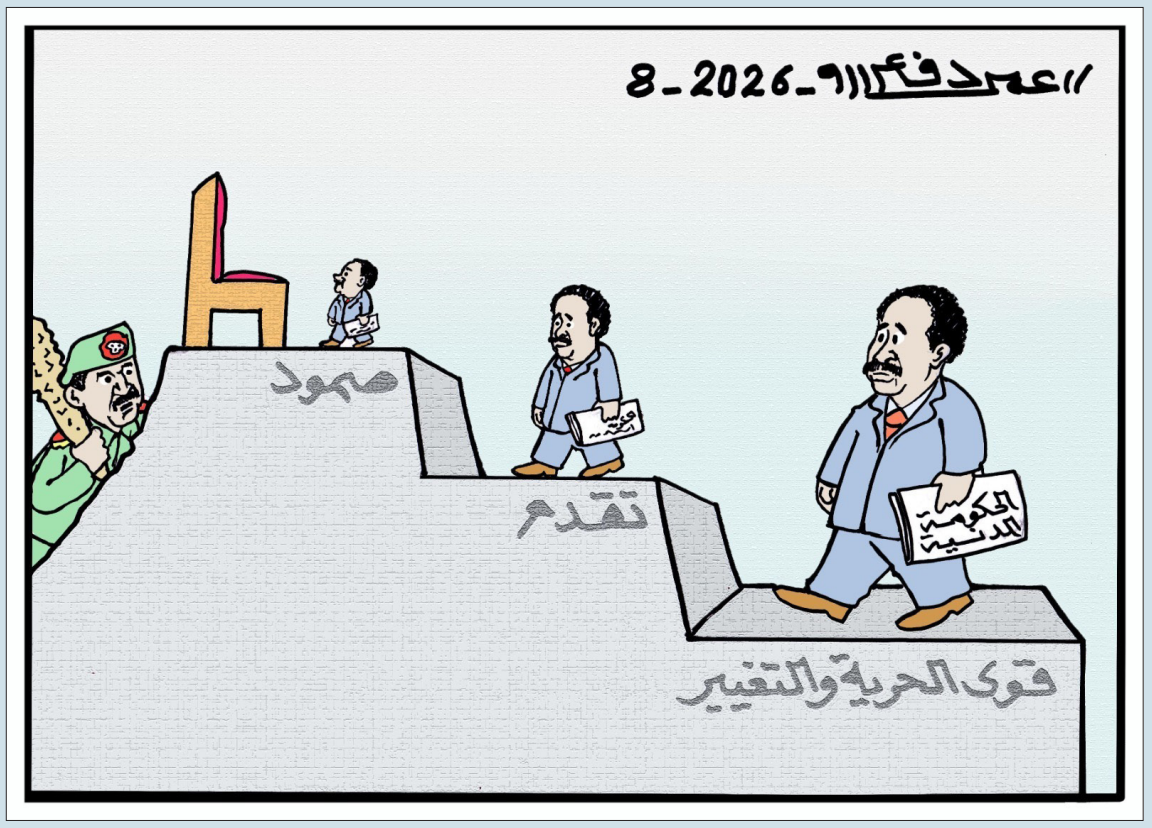

أسئلة في المغامرة والانتماء

أماني أبو سليم

على اتساع البحر، ورغم رهبته، قد لا يراه بعضهم أكثر من فاصل بين الحياة التي يعيشها، والحياة التي يتخيلها. ولهذا يقف شاب على شاطئ سبتة، يعرف أن احتمال الغرق ليس وهمًا، ومع ذلك يقرر العبور.

قد تبدو هذه محاولة للوصول إلى أوروبا، لكنها ربما تخفي سؤالًا أكبر من البحر نفسه: ما الذي يجعل إنسانًا يرى في احتمال الموت فرصة تستحق المحاولة؟

ولماذا تكون الوجهة، في الغالب، أوروبا أو أمريكا الشمالية؟ لماذا لا تتجه مثل هذه المغامرات إلى أماكن أخرى؟ هل لأنها أغنى؟ أم لأنها تحولت، في المخيلة الإنسانية، إلى رمز لحياة مختلفة؟

وربما لم تصنع هذه الصورة تجارب المهاجرين وحدها، بل صنعها أيضًا عالم أصبح مفتوحًا على شاشة صغيرة.

فاليوم يقارن الإنسان حياته بحياة آخرين في أقصى الأرض، ويرى كيف يتعلمون، ويعملون، ويعيشون. فهل غيّرت هذه المقارنات ما ينتظره الإنسان من المكان الذي ينتمي إليه؟

وربما لا يكون البحر هو ما هزم خوف الإنسان، بل ما سبقه من شعور بأن ما ينتظره في وطنه لم يعد يكفي ليتمسك بالبقاء.

لكن ماذا يبحث هناك؟ هل يبحث عن المال؟ أم أن المال ليس سوى وسيلة لشيء آخر؟ هل يبحث عن فرصة يشعر معها أن الغد قد يكون أفضل من اليوم؟ وعن مجتمع يشعر فيه أن جهده، مهما كان بسيطًا، يمكن أن يغير مستقبله؟

ربما لا يخاطر الإنسان لأنه يستخف بالموت، بل لأنه يمنح الحلم وزنًا أكبر من الخوف. فهو لا يعبر البحر لأنه يظن أن النجاة مضمونة، بل لأنه يرى أن البقاء لا يمنحه ما يكفي من الأمل.

وكأن السؤال لم يعد: ما احتمال أن أصل؟ بل: ما احتمال أن تتغير حياتي إذا بقيت حيث أنا؟

هل تمنح تلك المجتمعات شيئًا يجعل حتى الأعمال البسيطة تبدو بداية ممكنة؟ وهل تكمن الحياة الأفضل في طبيعة العمل، أم في الإحساس بأن الجهد يحظى بالاحترام، وأن القانون يحمي صاحبه، وأن المستقبل يظل مفتوحًا أمامه وأمام أبنائه؟

ولعل السؤال ليس: لماذا يقبل الإنسان بعمل أقل مما كان يطمح إليه؟ بل: ما الذي يجعله يرى في هذا العمل خطوة أولى نحو الحياة التي يبحث عنها؟ وما الذي يجعل مستقبلًا يبدأ من عمل متواضع يبدو، في نظره، أكثر وعدًا من حاضر يحتفظ فيه بمكانته، لكنه لا يرى فيه أفقًا لما يحلم به؟

لكن، إذا كان هذا هو الحلم، فهل يجده كما تخيله؟ أم أن الضفة الأخرى تخفي أسئلتها هي أيضًا؟ هل يترك ضيق العيش ليجد سعة الحياة، أم يترك دفء العائلة ليواجه غربة لا تنتهي؟ وربما لا تكون الهجرة انتقالًا من البؤس إلى السعادة، بقدر ما تكون انتقالًا من مجموعة من التحديات إلى أخرى. فقد يجد فرصًا أوسع وخدمات أفضل، لكنه يكتشف أيضًا أن بعض ما تركه خلفه لا تعوضه وفرة الفرص ولا تعيده السنوات.

لكن، إذا كان مستعدًا لدفع كل هذه الأثمان، فماذا يخبرنا ذلك عن علاقته بوطنه؟ ألا يكفي حب الوطن وحده ليختار الإنسان البقاء؟ أم أن الإنسان قد يحب المكان الذي ينتمي إليه، لكنه يعجز عن أن يبني فيه الحياة التي يحلم بها؟ وهل يمكن أن يكون قرار الرحيل تنازلًا عن القرب، لا عن الحب؟ وربما يقود ذلك إلى سؤال آخر: ماذا ينتظر الإنسان من وطنه؟ وهل يكفي الانتماء وحده، أم أن الانتماء يحتاج أيضًا إلى فرصة، وعدالة، وكرامة، ومستقبل يشعر الإنسان أنه يستطيع أن يراه بوضوح؟.

وقبل بضعة عقود فقط، هل كان هذا السؤال سيطرح أصلًا؟ كان معظم الناس يولدون ويعيشون ويموتون في المكان نفسه، وكانت الهجرة، في الغالب، استثناءً تفرضه التجارة أو الحرب أو طلب العلم. أما اليوم، فقد أصبح العالم أقرب، والمقارنة أسهل، والاختيار أوسع. فهل بقي الانتماء يحمل المعنى نفسه الذي كان يحمله آنذاك؟ هل تغير الإنسان؟ أم تغير العالم؟ أم أن ما تغير هو العلاقة بين الإنسان ووطنه؟

لكن ماذا يحدث بعد أن يعبر؟.

هل يجد فعلًا ما خاطر بحياته من أجله؟ وهل تبدو المكاسب، بعد سنوات، أكبر من الأثمان التي دفعها؟ وهل يعوض مجتمع أكثر استقرارًا غياب العائلة؟ وهل تكفي الفرص التي وجدها ليقول إن المغامرة كانت تستحق؟.

وربما لا توجد إجابة واحدة أصلاً، فبعضهم يرى أنه وجد الحياة التي كان يبحث عنها، بينما يكتشف آخرون أن الضفة الأخرى لم تكن نهاية الأسئلة، بل بدايتها.

ويبقى ثمن يصعب قياسه بالأرقام. فالوطن الذي غادره لم يكن مجرد مكان، بل أهلًا، وذكريات، ولهجة، وتاريخًا شخصيًا. فإذا كانت الحياة الجديدة قد منحته ما كان يحلم به، فهل كان الوطن يستحق كل هذا الفراق؟.

ولعل السؤال الذي بدأ عند البحر يبقى مفتوحًا حتى بعد الوصول إلى الضفة الأخرى: ما الذي كان يستحق كل هذه المغامرة... الحياة التي وجدها، أم الحياة التي تركها وراءه؟.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

حركة الكيزان: دعوة للنوم في وكر الأفاعي..!

الكيزان وأفنديتهم «المَكّريين» سواء بالمال أو المنصب أو الوجاهة (غير المُستحقة)، أو الإعفاءات المالية والعينية و(الترفيهية).. أو بالوعود و(رد الجميل) أو (حفظ الملفات)..!

هؤلاء الأفندية يمارسون التمويه، ويحاولون تحويل رأي الشعب السوداني القاطع في الحركة الإسلامية إلى اختلافات في (الرؤى السياسية) و(المشروعات الاجتماعية)..! مع أن مشكلة السودانيين مع الكيزان هي مشكلة دماء وأرواح وإرهاب واستبداد واستعباد وفساد وسرقة الوطن وتخريب حاضره ومستقبله...!

جماعة الكيزان (والبرهان ومليشياته وجنرالاته آخر نسخة منهم).. يفعلون ما يأنف منه إبليس وشياطينه من أجل السلطة والمال..!

وفساد الكيزان لا يحتاج إلى دليل، لكننا اليوم سنذكّر (الإخوة) بالدليل على فسادهم المالي والعيني فقط.. الذي لم تشهد الدنيا مثيلاً له منذ عهد عاد وثمود..!

ولن تكون شواهدنا من (الحرية والتغيير)، أو تقارير المراجع العام، أو المنظمات الوطنية والعالمية.. ولن تكون من لجنة إزالة التمكين واسترداد المال العام، أو المحاكم والنيابات وتقارير منظمات الشفافية العالمية، أو من (شهود العيان وشركاء الإثم)... وإنما من ألسنة قادة الإخونجية أنفسهم..!

ولنبدأ بما قاله شيخهم صادق عبدالله عبدالماجد وياسين عمر الإمام..!

قال صادق عبد الماجد: «إنني عايشت كل الحكومات منذ 1955 وأشهد أن نظام الإنقاذ أفسد نظام في تاريخ السودان الحديث»..!

وقال ياسين عمر الإمام: «لقد بتُّ أخجل عن التحدّث عن الإسلام في المسجد المجاور لمنزلي بسبب الظلم والفساد الذي ارتكبتاه باسم الدين»..!

طيب.. وماذا قال زعيمهم حسن الترابي بعضمة لسانه في حوار تلفزيوني شهير شاهده كل العالم (إلا من أبى)؟!

ماذا قال الترابي..؟!

قال: «أكلوا أموال الناس أكلاً عجيباً»،

وقال: «رأينا البيوت الفخمة والثراء الذي لا تصنعه المرتبات»،

وقال: «الفساد سرى حتى وصل إلى مفاصل العدالة والقضاء»،

وقال: إنه «حذّر من انتشاره مثل السرطان في جسد الدولة، وهذا ما حدث»،

وقال: «أموال الدولة أصبحت باباً للثراء الحرام»،

وقال: «تسترنا على الفساد حتى لا تجد المعارضة الفرصة للنيل منّا فاستشرى وصار خطراً»،

وقال: «الفساد تم تحت سمعي وبصري وعجزي»..!!

ستبقى أشراط النزاهة عصيّة على التزييف.. وستبقى (وصمة الكيزان) ملتصقة بهم التصاق (القرادة بذيل النعجة)... وستبقى ثورة ديسمبر التي استولدت كل هذا الحقد على السودانيين الأحرار.. فقد كانت ثورة من أجل الحرية والعدالة والسلام والمساواة والكرامة..!

كما كانت ثورة على الجمود والخمود والخنوع والاستكانة والجهل والاستبداد.. هذه هي تركة الكيزان التي ورثها البرهان.. (الأفعى قد تغيّر جِلدها.. لكنها تبقى أفعى دائماً)..!

الله لا كسّبكم..!

نعـــي أليـــم

«يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ. ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً. فَادْخُلِي فِي عِبَادِي. وَادْخُلِي جَنَّتِي». صدق الله العظيم

نعت نقابة الصحفيين السودانيين الزميل الصحفي

زهـيـر هـــاشـــم

الذي وافته المنية في الأول من أغسطس، إثر حادث حركة مأساوي وقع على طريق (الأبيض - بارا) بولاية شمال كردفان.

ونوهت النقابة إلى أن الفقيد – رحمه الله – ظل يعمل صحفيًا مستقلًا طوال فترة الحرب، وسخّر قلمه وكاميرته لنقل الحقيقة رغم المخاطر، متعاونًا مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، مخلصًا لرسالته الإنسانية والمهنية حتى آخر لحظة في حياته.

وتقدّمت نقابة الصحفيين السودانيين بأصدق التعازي والمواساة إلى أسرة الفقيد وذويه، وإلى زملائه وأصدقائه، وإلى كل من عرفه وعمل معه.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بتعازيه الحارة لأسرة وأصدقاء وزملاء الزميل الراحل زهير هاشم، سائلين المولى عز وجل أن يتغمّده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم أهله وذويه جميل الصبر وحسن العزاء.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»